التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 132 السنة السادسة عشر - نوفمبر 2018

انتخابات ٢٠١٨ بين الحق والواجب 10

همس الفســاد 13

كيف رأى الفرنسي «ألبرت ندرس» البحرين 25

موقفنا

كتلة «تقدم»

رغم شطب ترشيح إثنين من مرشحيها، الدكتور مهدي الشويخ ابن قرية باربار، والمحامي محمد فتيل ابن قرية بني جمرة، والمسجلين في الكشوف الانتخابية للدائرتين اللتين ترشحا فيها: الدائرة الأولى والدائرة الثانية في المحافظة الشمالية، والتي يحق لهما التصويت والترشح فيهما وفق ما ينص عليه القانون، يواصل المرشحون الأربعة الباقون من الكتلة: عبدالنبي سلمان، سيد فلاح هاشم فلاح، إيمان حسن شويطر، المحامي حسن علي اسماعيل حملتهم الانتخابية مدعومين من أعضاء المنبر التقدمي وأصدقائه ومن أهالي الدوائر الأربع التي يترشحون فيها، مقدمين البرنامج الانتخابي للكتلة، برنامج التحول الديمقراطي والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد، وتحت الشعار الرئيس الجامع: ليكن الصوت الوطني حاضراً.

هذا الشعار يجسد الهدف الوطني النبيل الذي من أجله اختارت الكتلة وخلفها المنبر التقدمي بتاريخه النضالي المشرف، وبخبرته السياسية الناضجة المشاركة في الانتخابات النيابية التي ستجري في الرابع والعشرين من شهر نوفمبر الجاري، من أجل أن يكون في البرلمان القادم منصة للراي الوطني، غير الطائفي، المنحازلقضايا الشعب عامة، والفئات الكادحة بشكل خاص من عمال وشغيلة وعاطلين عن العمل ومتقاعدين، من النساء والرجال.

وتضم قائمة «تقدم» سواء في صيغتها السداسية التي أعلن عنها المنبر التقدمي أول مرة، أو في صورتها الرباعية بعد شطب ترشيح المرشحين الاثنين كفاءات مشهود لها بالخبرة والتاهيل، من محامين ورجال قانون ومن كوادر مهنية ونقابية وأصحاب تجارب غنية في العملين السياسي والمجتمعي، وكل مرشحي الكتلة معروفين بالإنحياز لمصالح المواطنين، وأوفياء للمنطلقات المبدئية للخط السياسي للمنبر التقدمي وأهدافه ومنطلقاته الجامعة لكل مكونات مجتمعنا .

وكما أوضح المنبر التقدمي في المؤتمر الصحفي الذي أعلن فيه قائمته الانتخابية فإن طموحنا هو ألا تظل البلاد في حال المراوحة السياسية، وأن نسعى لأن نعود بالحياة السياسية على الأقل إلى المستوى الذي كانت عليه في السنوات الأولى للإصلاح وإلى تلك المعايير التي جاءت في ميثاق العمل الوطني والدستور ثم الإرتقاء بها إلى مصاف الديمقراطيات العريقة، كما أشار إلى ذلك جلالة الملك حينها.

وتدرك قائمة «تقدم» ضيق المساحة المتاحة، لكنها ترى واجبها أن تعمل على توسيعها ما أمكن، فالحكمة لا تكمن في العمل البرلماني وحده، بل باعتباره شكلاً من أشكال النضال ومنصة للتفاعل مع نبض الشارع ومنظمات المجتمع المدني من جهة والسلطات الرسمية من الجهة الأخرى.

التقدمي

«التقدمي» يطلق «قائمة تقدم» للانتخابات النيابية في مؤتمر صحفي

عقد في مقر المنبر التقدمي صبيحة السادس من أكتوبر الماضي، مؤتمر صحفي بحضور ممثلي الصحافة المحلية والأجنبية ووسائل التواصل الاجتماعي، للإعلان عن القائمة الإنتخابية للمنبر التقدمي لانتخابات مجلس النواب القادم، وقد بدأ المؤتمر بكلمة للرفيق خليل يوسف الأمين العام، أكدّ فيها على....

ثم ألقى الرفيق عبدالجليل النعيمي رئيس اللجنة الانتخابية العليا تفاصيل القائمة، حيث بدأ حديثه بالترحيب بممثلي وسائل الإعلام مؤكداً أهمية الحملات الانتخابية التي، بنتيجتها، إما أن تُعيد إنتاج مجلس نواب كالحالي، بتركيبته وعجزه إلى درجة التنازل عن صلاحياته، ما أدى إلى مزيد من تردي الأوضاع، وإما أن تُغيرَ هذه الانتخابات في واقع الحال شيئا فتوصل إلى البرلمان نوابا تقدميين ووطنيين ديمقراطيين.

وأضاف: «لقد رأى «التقدمي» بعد تحليل معمق للأوضاع أن إحداث مثل هذا التغيير في واقع المجلس النيابي يشكل الخطوة السياسية الأولى التي قد تحرك الجمود الضارب في الحياة السياسية والاجتماعية. والعكس صحيح أيضا. فإذا ما التزمنا الانتظار، ووقفنا نراقب سير الأمور، فسندعها تسير نحو الأسوأ، ولن يُعبر ذلك عن إرادة سياسية حصيفة. طموحنا أن نعود بالحياة السياسية على الأقل إلى المستوى الذي كانت عليه في السنوات الأولى للإصلاح وإلى تلك المعايير التي جاءت في ميثاق العمل الوطني والدستور ثم الإرتقاء بها إلى مصاف الديمقراطيات العريقة، كما أشار إلى ذلك جلالة الملك حينها.

نعرف جيدا ضيق المساحة المتاحة الآن، وواحبنا أن نعمل على توسيعها ما أمكن، دون أن نعد الناس بتحقيق الكثير. والحكمة لا تكمن في العمل البرلماني وحده، بل باعتباره شكلا من أشكال النضال ومنصة للتفاعل مع نبض الشارع ومنظمات المجتمع المدني من جهة والسلطات الرسمية من الجهة الأخرى. ولسنا هنا نضع مناكفة الحكومة هدفا ثابتا أمامنا، بقدر ما أننا يمكن أن نكون عونا عندما تَطرح ما يستجيب لمتطلبات التنمية الشاملة وتوطيد الاستقرار الاجتماعي، لكن في كل الأحوال فإن انحيازنا الذي لا يقبل المساومة هو إلى جانب اوسع فئات شعبنا العزيز.

ندرك أيضا أن خطورة الوضع الإقليمي أمنيا وعسكريا واقتصاديا تتطلب أن يكون لممثلي الشعب مكان في النضال من أجل استباب السلم والاستقرار في البحرين وما حولها. إن علينا أن ننادي باستعادة قوة وتماسك مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التكتل الإقليمي العربي الوحيد الباقي لحد الآن. وعلينا أن ننادي بإبعاد منطقتنا عن صراعات الدول الكبرى وعن الحروب، وتحويل الخليج والجزيرة العربية إلى منطقة سلم وأمن وتعاون من أجل التنمية. وندرك أن التضامن مع قضية شعبنا العربي الفلسطيني تراجع عن المسنوى الذي شهدته عقود منصرمة، وأن علينا أن نعمل من أجل تجديد التضامن وتشديده إسنادا لقضية الشعب الفلسطيني العادلة وحقه في العودة وتقرير المصير وبناء دولته الوطنية المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس.

وبعد أن اتخذ التقدمي قراره بالمشاركة أجرى سلسلة من اللقاءات، شملت عددا من القوى السياسية ومحيطا واسعا من الشخصيات الوطنية والرسمية والدينية، منها ما هو لتبادل الرأي حول تجسيد قرار المشاركة، ومنها ما هو سعي لتشكيل قائمة وطنية. وفي شأن القائمة الوطنية وجدنا أن عددا من الشخصيات التي التقيناها تتقاطع مع التقدمي في كثير من الآراء، لكنها لأسبابها الخاصة إما لا تنوي الترشح أو الترشح كشخصيات مستقلة. وقد أبدينا كل احترام وتفهم لهذه الآراء، وعملنا على أن لا نطرح أي منافسين في الدوائر التي يرشح فيها أشخاص وطنيون ديمقراطيون نعتقد بأهليتهم للوصول إلى البرلمان. بهذه الأبعاد طرحنا قائمتنا المنبرية لخوض الانتخابات النيابية 2018.

أما في الشأن البلدي، الذي نوليه كل الاهتمام كما يعكس ذلك برنامجنا السياسي والإنتخابي، فإننا سندعم مرشحين بلديين مستقلين قريبين من مواقفنا ورؤيتنا في الدوائر المختلفة وننسق حملاتنا الإنتخابية بالتشاور والتعاون معهم.

وتوقف الرفيق عبدالجليل النعيمي أمام عدد من المنغصات التي تعيق الإقبال الجماهيري لإنجاح العملية الانتخابية، ومن بينها: الإحباط العام الذي ولده ليس ضعف أداء المجلس النيابي وإحساس المواطن أن ليس هناك من يحمل صوته ويدافع عن مصالحه فقط، بل وتتتابع هطول القوانين والنظم المتعاكسة مع حاجات الناس ابتداء من تلك المُقيدة للحريات والمكبلة للعمل السياسي وانتهاء بتلك التي تفرض أنواعا مستحدثة من الضرائب والرسوم والاقتطاعات من الدخل وارتفاع في أسعار الخدمات والسلع الضرورية وتراجع ملحوظ في التزامات الدولة تجاه المجتمع. كل ذلك

يجري في إطار بناء اقتصادي هش، غير منتج، غير مولد للوظائف ذات الأجر الكريم، غير مراكم للثروات، مبدد لها. ومن يدفع ثمن ذلك أساسا هم أبناء الفئات الشعبية الدنيا تراجعا في الحالة المادية وفقدا لأماكن العمل. هذه الجماهير الواسعة التي استغل ذوو النفوذ الطائفي – المالي – السياسي الأحداث المؤسفة لقَسمها على نفسها، أصبحت الآن كلها بغض النظر عن موقعها في ذلك الإنقسام المقيت.. كلها تعاني من وطأة الأوضاع التي آلت إليها البلاد. لكن ذوي المصالح لا يزالون يعملون على تغييب وعي الجماهير.

مؤكداً على أن هذه الجماهير بحاجة إلى أن تعي أن مصلحتها الحقيقية في وحدتها الوطنية واستخدام حقوقها الدستورية في محاولة لدرء الأضرار عنها، لا زيادتها. إننا ندعو أهلنا المواطنين إلى أن ينشطوا لممارسة حقهم الانتخابي، وبالطبع لإيصال قائمة «تقدم» وكل من يمثل مصالحهم ويدافع عنها.

ويُلحق الواقع الاقتصادي الاجتماعي والسياسي الحالي ضررا محسوسا أيضا بقطاع الأعمال والمهن الذي يعاني بشكل واضح. وأصبح من مصلحة هذا القطاع البحث عن حلول تُحرك الاقتصاد وتُشَغل أبناء البلد الذين بزيادة إنفاقهم يتسع السوق المحلي، بدلا من تحويل الأموال إلى الخارج. لكن هذا القطاع لا يزال حذرا وغير نشط في إبداء فعله أو رأيه السياسي، بينما من مصلحته وصول نواب تقدميين ووطنيين ديمقراطيين إلى النيابي ليقدموا بدائل، إن حظيت بدعمهم، كسائر المواطنين، من جهة، وإن وجدت حكومة متجاوبة من جهة أخرى، فإنها ستساهم بلا شك في معالجة عدد من جوانب الأزمة وتقويم الاقتصاد ومعافاة المجتمع.

من التحديات التي نواجهها هي أن حرمان كثير من كوادر الجمعيات السياسية التي تم حلها يؤثر سلبا على الإقبال على الانتخابات ويَحُول دون إمكانية ترشح هؤلاء المواطنين. أما المشكلة التي تفاجأ بها عدد كبير من المواطنين هي عدم نزول أسمائهم في قوائم الناخبين في دوائرهم الانتخابية. وهم غير مسؤولين عن هذه الأخطاء. وقد انتهت المهلة المتاحة دون تمكن الكثيرين من تصحيح أوضاعهم. وهذا قد يؤدي إلى حرمان ربما آلاف المواطنين من حقوقهم الدستورية في الانتخاب والترشح. لهذا نطالب، كما يطالب هؤلاء المواطنون، بإصلاح الخلل الفني وإعادة فتح المجال لتصحيح أوضاعهم وتركه مفتوحا لفترة كافية.

إننا ننتظر من أجهزة الإعلام الرسمية المقروءة والمرئية والمسموعة، باعتبارها تعيش على المال العام، أن تفتح أبوابها لجميع المرشحين على أساس تكافؤ الفرص. كما ننتظر من وسائل الإعلام الخاصة المساهمة بجدية في إنجاح منافسات متكافأة ونزيهة بين المرشحين، وأن تقف على مسافة واحدة من كل منهم وتبتعد عن كل ما يوتر أجواء الحملات الانتخابية.

ونناشد المرشحين أنفسهم التزام الصدقية والمنافسة الشريفة والابتعاد عن النيل من بعضهم والتوقيع على ميثاق الشرف الذي تقترحه عادة جمعية الشفافية البحرينية على المرشحين.

فضفضة

مرشحو الكاميرات

عيسى الدرازي

يبدو أن الفرصة سانحة هذه الأيام لتحقيق حلم الشهرة لأي كان، يكفي أن يقوم احدهم بجلسة تصوير فوتوغرافية ويلبس على وجهه ابتسامة عريضة تتماشى والحديث ليعلن بأنه رضخ مجبراً لا مخيراً لأهالي دائرته الذين حمّلوه حملاً للتقدم والترشح لشغل مقعد الدائرة في الاستحقاق النيابي المقبل.

الغريب في هذه التصريحات التي يعلن أصحابها ترشحهم، هو سكوت الجهات المعنية بضبط العملية الانتخابية، حيث أن قانون مجلسي الشورى والنواب يقول في فصله الثالث باب الدعاية الانتخابية وفي «المادة (22) بأنه تكون الدعاية الانتخابية حرة وفق أحكام القانون ويسمح لأي مرشح القيام بها ابتداءً من تاريخ قبول الترشح».

هذا السكوت الغريب من الجهات المناط بها ضبط العملية الانتخابية فتح المجال واسعاً لكمية من التصريحات الصحافية غير المدروسة والوعود التي سيحققها المترشح في حال فوزه والامتيازات التي يتعهد المترشح بالتنازل عليها كاملةً في حال ظفر بالكرسي النيابي.

الاستحقاق النيابي لا يجب أن يستغل هكذا من مترشحين لا يحملون هماً وطنياً ولا برنامجاً انتخابياً مدروساً ومرتكز على أسس ومبادئ واضحة هؤلاء هدفهم واضح للجميع وأولهم الناخب الذي يرتجون صوته حينما يفتح الصندوق بابه.

الناخب اليوم أصبح في حالة من الوعي تجعله يدرك تماماً طينة بعض المترشحين غير السليمة، فما جناه الناخب طوال المجلس السابق يجعله يتوقف أمام كل مترشح ليفحص برنامجه الانتخابي ويمحص وجهات نظر ذلك المرشح في مختلف القضايا الوطنية المحتملة وكيفية تعاطيه معها فإن جاز له أعطاه صوته وإلا فلن يجازف بصوته ليمنحه مجاملة.

وعي الناخب بات هذه المرة أكثر صلابة من سابقاتها فمواقف مجلس النواب الأخير تحديداً صقلت من وعي الناخب وشذبت مقوماته لاختيار المترشح الكفوء الذي فعلاً سيكون له الصوت والسند ولن يخذله إن جدَّ الجد. فلمجلس نواب قادم يمثل التطلعات الشعبية لا بد لنا أن نعول على وعي الناخب ولا شيء غيره فهو المقياس لإيصال من يستحق لكرسي البرلمان.

عبدالنبي سلمان مرشح الدائرة السادسة في المحافظة الشمالية

الحاجة ملحة لمعالجات جديدة للأوضاع وبلوغ حلول وطنية

ربما يصعب على الجميع في البحرين تصور طبيعة مجلس النواب القادم الذي ستجرى انتخاباته في الرابع والعشرين من شهر نوفمبر 2018، خاصة في ما يتعلق بنوعية البرامج والعناصر والكتل التي سيتشكل منها المجلس، وهذا أمر طبيعي لكنه يرتبط أساسا بمنسوب وعي الجماهير التي ستشارك بالتصويت وهي التي يجب ان تكون مدفوعة هذه المرة ربما بصورة اكبر بعوامل عديدة باتت تشكل قلقاً كبيراً لكل الشرائح الاجتماعية في البحرين، وذلك على خلفية الاخفاقات الكبيرة التي تسبب فيها سوء الأداء النيابي وهزالة الطرح، بل وغياب المسؤلية احيانا كثيرة عن اهتمامات غالبية نواب المجلس المنقضية فترته في ما يرتبط بالملفات والقضايا الكبرى، والتي اسهم هذا المجلس بكل أسف في زيادة تعقيدها اكثر مما هي معقدة أصلا.

وعليه فإنني أرى ان هناك مسؤولية سنتحملها جميعنا فيما لو أخفقنا هذه المرة مجدداً في ايصال عناصر ونواب أكفاء للمجلس القادم يستندون على الكفاءة السياسية والقدرة على إدارة الملفات السياسية والاقتصادية والمعيشية مع الحكومة، خاصة وأن الجميع تقريبا بات على علم بحاجة البلاد إلى نهج مغاير تماماً عما درجنا عليه طيلة السنوات الماضية، نظراً لأن تعقيدات المشهد السياسي والاقتصادي بالنسبة لبلادنا اضحت تفرض علينا ضرورة الخروج من حالة التراجعات القائمة، فالوطن بات يحتاجنا بالفعل للخروج سريعاً من هذه الأوضاع.

إن أولويات المرحلة القادمة يجب أن ترتكز على إيجاد حلول وطنية ومعالجات تتطلب الموضوعية التي لا تنقصها الشجاعة والجرأة، علاوة على ضرورة فهم الحاجة للخروج إلى فضاء يتسع للجميع ولخلق لحالة ايجابية أكبر من شأنها أن تزيل هواجس الناس ومخاوفهم، وهو المضغوطون بشدة جراء شدة وطأة الملفات المعيشية من اسكان وتعليم وصحة وبطالة وفقر ومديونية عامة متضخمة وغيرها.

ايمان شويطر مرشحة "تقدم" في عاشرة العاصمة

سأعطي الأولوية لقضايا المرأة البحرينية وحقوقها

سأعمل على تجسيد برنامج «تقدم» البرنامج الإنتخابي لكتلة مرشحي التقدمي الذي يتناول كل قضايا البلاد بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وأنطلق من رؤيته لتحقيق التنمية الشاملة. ترشحت توافقا مع خيار المشاركة في إنتخابات 2018 الذى إخترناه في التقدمي بقناعه وجرأه . وترشحت كإمرأه لممارسة حقي الدستوري وتعزيزا لمبدأ مشاركه المرأة في الحياه السياسيه وإيصالها إلى قبة البرلمان كنائبة، وبالتالي ستكون أكثر حرصا وقدرة من الرجل على تلمس قضاياها وطرحها وتطوير التشريعات والقوانين التى تكفل لها حقوقها .

وبالنظر إلى كوني امرأة وناشطة في العمل الأهلي التطوعي منذ الثمانينات من خلال الجمعيات النسائية العريقة كجمعية نهضة فتاة البحرين ومساهماتي مع جهود الإتحاد النسائي البحريني بعد اشهاره في عام 2006 وماحققه مع الجمعيات النسائيه الأعضاء وبدعم المجلس الأعلى للمرأة من مكاسب، سأواصل هذا الجهد في حال وصولي إلى البرلمان، خاصة وأن هناك الكثير من الملفات العالقة: حقوق المرأه العاملة والمرأة العاطلة والمرأه المعنفة، وكذلك قضايا النساء المطلقات والأرامل والمعيلات وربات البيوت، إضافة إلى العمل على إلغاء 353 من قانون العقوبات المتعلقة بإفلات المغتصب من العقاب، والتى عجز البرلمان الحالي عن إلغائها وكذلك من أجل حق منح أبناء المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي جنسيتها، كذلك تمتعها بالإنتفاع من المشاريع الإسكانية.

السيد فلاح هاشم فلاح مرشح الدائرة الخامسة في المحافظة الشمالية

سأولي عناية خاصة بقضايا العمال والمتقاعدين

مستنداً على خبرة عمل طويلة فى الشأن العام على المستويين السياسي والنقابي، وإيماناً بضرورة تجديد روح الحياة البرلمانية بما يجعلها تقوم بدورها كما يجب على مستوى الرقابة والتشريع وتعزيز واستعادة المكتسبات من أجل الناس من عاملين ومتقاعدين وأسر يعتريهم القلق والخوف من المستقبل بكل ما يحمله من تحديات كبيرة، أتقدم بالترشح لمجلس النواب في دورته 2018 من أجل أن اكون صوتاً معبراً عن هذه الفئة من عمال وموظفين ومهنيين ومتقاعدين وصغار التجار والمنتجين الذين خبرتهم وخبروني طوال هذه السنوات بالدفاع عنهم في ساحات العمل النقابي المختلفة، وعايشت إحتياجاتهم ومطالبهم واضعاً في مقدمة إهتماماتي الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم.

يشتمل برنامجي الانتخابي على كل المرتكزات التي تضمنها برنامج قائمة «تقدم» للمنبر التقدمي والذي يتضمن العديد من المحاور منها:

في مجال العمل ضمان حق العمل اللائق وأولويته للمواطن البحريني وحقه في التدريب والتطور، والعمل على سن التشريعات التي تؤكد على المسؤولية الاجتماعية للشركات بإلالتزام بالمساهمة في التنمية المستدامة بما فيها الصحة ورفاهية المجتمع والمحافظة على البيئة وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة الوطنية وأسرها فضلاً عن المجتمعات المحلية و المجتمع عامة.

تطوير التشريعات بما يساهم في توسيع المشاركة الشعبية في جميع المجالات السياسية والإدارية ويكفل الحريات العامة.

المحافظة على حقوق المتقاعدين وجميع المشتركين في الهيئة العامة للتقاعد وبما يساهم في وقف الهدر ويحد من سوء الإدارة وضمان حقوق المتقاعدين.

إيجاد خطة عملية ناجعة لاستثمار أموال الصناديق في قطاعات تؤمن فرص عمل جديدة للمواطنين وتساهم في تمويل الهيئة بما يساهم في استدامتها وتحقيق الربط بين الأهداف الاقتصادية ومسؤوليات الهيئة الاجتماعية المتمثلة في تأمين واستمرارية وتطوير المزايا التقاعدية والتزامات الهيئة تجاه المشتركين.

مرشح الدائرة العاشرة لمحافظة المحرق المحامي حسن علي اسماعيل

مجلس النواب يحتاج نواباً فاعلين وأكفاء

ستتجه الأنظار، دون شك، إلى البحرين في الانتخابات النيابية والبلدية القادمة في 24 نوفمبر 2018 ليس فقط للتعرف على من سيفوز فيها، بل للتعرف على مدى حرية ونزاهة الانتخابات وعلى نسبة إقبال شعب البحرين ومشاركته فيها.

وتبدو أهمية المشاركة في هذه الانتخابات بأنها ستتم في ظل ظروف اقتصادية وسياسية داخلية صعبة ومعقدة تعيشها البحرين تتطلب معالجتها من خلال قدرة عضو مجلس النواب على مناقشة أهم المهام والقضايا الشاخصة أمام المجلس القادمة منها برنامج عمل الحكومة، والميزانية العامة، وإنها ستجرى في ظل تذمر وعدم رضا من البحرينيين من أداء مجلس النواب وعلى الخصوص في فصله التشريعي الرابع.

كل ذلك يتطلب التأكيد على أن مجلس النواب يحتاج إلى نواب فاعلين يمتازون بالقدرة على استخدام هذه الاختصاصات رغم ما تعتريها من قيود استخداماً نافعاً يحقق الغاية منها ويرى ضرورة إلغاء هذه القيود، وأن يُميز عضو مجلس النواب في المعرفة وفي التطبيق ما بين اختصاصات مجلس النواب والمجالس البلدية .

كما يفترض في هذا النائب أن يكون على قدر المسؤولية، يحترم ثقة الناخبين ويتقيد بحضور جلسات المجلس وقواعد النقاش وإبداء الرأي، ويتعين أن يكون مُلماً بالدستور وقوانين الدولة وسياستها العامة وأحوال البلاد الاقتصادية والسياسية وعلاقاتها الخارجية.

إن مشاركتنا تستند على الأسس التي نصَّ عليها ميثاق العمل الوطني وأحكام الدستور، وتهدف إلى تعزيز المشروع الإصلاحي لجلالة الملك بما يتطلبه من استعادة للمكاسب الوطنية التي تحققت في ظله.

في بيان عن اجتماع مكتبه السياسي

«التقدمي» يدعو إلى إخضاع الضريبة المضافة للمزيد من البحث ويحث على تمديد فترة تصحيح بيانات جداول الناخبين

عقد المكتب السياسي للمنبر التقدمي اجتماعه العادي مساء السبت الموافق 29 سبتمبر 2018، حيث توقف أمام عدد من القضايا التنظيمية والمجتمعية، كما قيّم نتائج اجتماع اللجنة المركزية الذي انعقد في الأسبوع الماضي والذي ناقش التقارير المرفوعة اليه من قبل المكتب السياسي، وخرج بعدد من القرارات والتوصيات والمقترحات التي تهدف إلى تنشيطً عمل القطاعات واللجان العاملة في المنبر التقدمي والتأكيد على التواصل مع المواطنين و الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم.

ففي ظل الظروف الصعبة التي يعيشها المواطنون تزداد أوضاعهم سوءاً جراء فرض المزيد من الضرائب والرسوم، وقبلها رفع الدعم عن العديد من السلع والمحروقات وغيرها، وحيث ستطبق الضريبة المضافة منذ بداية السنة القادمة 2019، في حين تتريث بعض الدول الخليجية مثل سلطنة عمان ودولة الكويت في تطبيق هذه الضريبة إدراكاً منها لما لهذه الضريبة من آثار سلبية على معيشة المواطنين، ما يستوجب مزيداً من التأني وعدم الهرولة في تطبيقها، وصرف النظر عن فكرة دعوة المجلس التشريعي للانعقاد استثنائيا لإقرارها بدون مسببات لهذا الاستعجال.

إننا ندعو إلى أن يؤجل الموضوع حتى يتم بحثه في مجلس النواب القادم، بما يؤمن مشاركة أكبر المؤسسات المجتمعية في تقرير الشؤون المتعلقة بالحياة المعيشية للمواطنين والبحث عن البدائل لهذه الضريبة، بدل الاستمرار في إلقاء أعباء الفشل الاقتصادي والإداري وسوء التخطيط الاستراتيجي للحكومة على كاهل المواطنين.

كما نأمل من اللجنة المشكلة لبحث تعديل قانون التقاعد، بأن تستفيد من التوصيات والرؤى والملاحظات التي أرسلها المنبر التقدمي والتي تعكس رؤية عدد مهم من منظمات المجتمع المدني، لكي يصون القانون حقوق ومصالح المواطنين، خاصة المتقاعدين منهم.

إن نهج المنبر التقدمي ومجمل سياسته موجهة نحو تجاوز آثار وتداعيات الأزمة السياسية التي عصفت بالوطن وأحدثت شرخاً عميقاً في الوحدة الوطنية، بالمزيد من تدابير زرع روح الثقة وتعزيزها بين المواطنين ومؤسسة الحكم عبر اتخاذ خطوات سياسية واجتماعية واقتصادية لصالح المواطنين، والتصدي للفساد والمحسوبية وتقديم المتورطين للمساءلة القانونية.

ويؤكد المنبر التقدمي على ضرورة أن يكون النضال في سبيل الديمقراطية سلمياً، وتحت شعارات مسؤولة، بعيدة عن التطرف والإساءة، وفي هذا المجال فإننا نرفض ما نغّص موسم عاشوراء المنقضي من تصرفات وشعارات نالت من قيادة البلاد، فمثل هذه التصرفات تسيء للمناسبة، وتساهم في زيادة الإحتقان في البلاد.

وناقش الإجتماع التقرير المقدم من قبل اللجنة العليا للانتخابات في «التقدمي»، وما خلصت إليه من تشكيل قائمة مرشحينا والدوائر المقرر الترشح فيها والتحالفات المفترض إقامتها، مع المرشحين المستقلين والذين يتفقون معنا في البرنامج الانتخابي، وفي هذا السياق يدعو المكتب السياسي كافة أعضاء «التقدمي» ومناصريه للإنخراط في فرق العمل للمرشحين حسب دائرة كل منهم، والإستفادة من برامج التدريب التي ينظمها «التقدمي» لخوض الحملة الإنتخابية، فمن المهم إيصال البرنامج الإنتخابي للناس، فهو البرنامج المعبر عن تطلعاتهم وآمالهم، والمدافع عن حقوقهم بوجه ما تتعرض له من هجوم، ساهم أعضاء مجلس النواب المنتهية ولايته في تسويقه والتستر عليه.

وعلى صلة بالشأن الانتخابي يعبر «التقدمي» عن استغرابه مما شاب جداول الناخبين التي أعلنت مؤخراً من قصور واضح، وهشاشة الذرائع التي بررت هذا القصور، وندعو إلى تمديد فترة تعديل البيانات لأن الأعداد الكبيرة من المواطنين الذين لم تتضمن القوائم أسمائهم لن يتمكنوا في هذه الفترة القصيرة من تعديل بياناتهم مما سيحرمهم من حقهم في المشاركة، بما يؤثر سلباً على مجمل العملية الانتخابية.

د.لولوة المطلق: البرلمان – دروس مستفادة

نظَّم ملتقى التقدمي بتاريخ 14 أكتوبر 2018 ندوة بعنوان (البرلمان: دروس مستفادة) تحدثت فيها الدكتورة لولوة المطلق، بإدارة المرشحة عن (قائمة تقدم) الرفيقة ايمان شويطر.

انطلقت د. لولوة من تجربتها كمرشحة سابقة في انتخابات 2014، في عاشرة العاصمة ولم يحالفها الحظ، موضحة بأن الذى قادها للترشح كانت مشاركة في إحدى الفعاليات، حفرتها على الانخراط في المعترك الانتخابي، ايماناً منها بأن ذلك عمل من أجل الوطن. ومن واقع الخبرة التي اكتسبتها آنذاك شرحت العديد من النقاط التي يجب أن يستفيد منها المترشحون للانتخابات النيابية والبلدية.

جواد المرخي

هل الساحة بحاجة لاتحاد نقابي ثالث ؟!

يشاع أن بعض النقابات تنوي تأسيس اتحاد نقابي ثالث تحت مظلة قانون التعددية النقابية في البحرين والذي كان من المفروض أن يستغل لتأسيس نقابات عمالية ومهنية وقطاعية مستقلة ذات طابع وطني تتمتع بالإستقلالية والشفافية في اتخاذ القرار المستقل بعيداً عن هيمنة الوصايا والاصطفاف الفئوي أو الطائفي.

ومثل هذه النقابات المستقلة الوطنية الديمقراطية لا بد وأن تتمتع قياداتها بالواقعية ولا بد أن تكون ذات صلة فعّالة بقضايا الحركة النقابية والعمالية والدفاع عن سائر الشغيلة والمتقاعدين والعمل على حماية العمالة الوطنية وحمايتها من التهميش الحاصل مع تفعيل مبدأ الحماية الاجتماعية الشاملة والعمل مع كل الجهات لتطوير التشريعات والقوانين التي تساهم في تشغيل العمالة الوطنية لتخفيف مسلسل تراكم البطالة المخيف.

وهذا ما أكدّ عليه المؤتمر الثاني للاتحاد العربي للنقابات والذي عقد في المغرب من 3 الى 4 أكتوبر 2018، حين رأى ضرورة تأسيس نقابات مستقلة غير خاضعة للهيمنة من خارج الإتحادات النقابية ومن أي قوى لا تعمل لصالح الحركة النقابية.

نعم نحن اليوم في البحرين بحاجة لمواقف نقابية ذات طابع مستقل تعمل بدون ضغوطات فئوية أو طائفية بل من أجل صالح الحركة العمالية الموحدة وتحرير القرار النقابي من الإرتهان لقوى من خارج الجسم العمالي ومن الانتهازية النقابية، فما نحتاج إليه هو حركة عمالية ونقابية تدرك كيف تعمل لحماية مصالحها والحفاظ على حقوقها واستقلالية قرارها النقابي، بعيداً عن توسيع الشق النقابي لصالح وجوه نقابية معينة، فالوضع النقابي لا يحتمل انشقاقات جديدة، بل رص الصفوف من أجل التعبير الحقيقي في مسار الحركة النقابية ليرفعها من الضعف إلى القوة ومن التشتت إلى الوحدة.ط

ساهمت الإنشقاقات في وسط الحركة النقابية في نسيان ضرورة تشكيل نقابات في القطاع العام والقطاعات المهنية مثل قطاعات التدريس والأطباء والمحامين والممرضين والمهندسين كما هو معمول به في الوطن العربي وبلدان أخرى مثل تونس والمغرب ولبنان وغيرها من البلدان العربية وبلدان العالم..

محطات

يحررها: خليل يوسف

خداع الناس

التجارة بالدين لازالت لدى البعض رائجة ومربحة ومثمرة، أسوأ ما فى التجارة انها أصبحت لصيقة بالانتهازيين والنصابين والفهلوية .

راقبوا المشهد فى الأيام المقبلة، ستجدون بعض المنخرطين فى السباق الانتخابي وهم يكثفون حضورهم فى المساجد والمجالس، وقد يتصدرون الصفوف الأولى من المصلين، وهناك من بدأ فى التبرع فى أعمال خيرية، ودعم برامج رياضية، في نشاط موسمي فقط غايته خداع الناس. ..!

انتخاب بالتعيين

أسوأ ما يمكن ان نلمسه فى الانتخابات البرلمانية المقبلة ان يأتي انتخاب البعض وكأنه تعيين ، وجعل

الانتخابات المعروفة نتائجها بمثابة تمرير واعتماد هذا التعيين ..!

سؤال بريْ

المناظرة شكل من أشكال الخطاب العام لشخصين أو اكثر حول قضية أو قضايا مختلفة لمعرفة مرئيات المتناظرين حولها، والسؤال لماذا لايجرؤ معظم المترشحين للبرلمان على الدخول فى أي مناظرات، الجواب متروك لكم..؟!

انضبطوا .. وإلا ..!

«انضبطوا بحضور الجلسات ولا تتسربوا وإلا خصمت من مكافآتكم» .. هذا تحذير لم يوجه الى طلاب فى مدرسة ابتدائية، ولا موظفين فى جهة ما، ولكن وجه إلى نواب يمثلون كما هو مفترض شعب البحرين، والتحذير الذى وجدناه منشوراً فى الصحافة المحلية وجه لهم قبل أشهر عبر تعميم من الأمانة العامة لمجلس النواب، التعميم كان مقروناً بالتلويح بالمادة 189 من اللائحة الداخلية لمجلس النواب التى تنص على إيقاع جزاءات اذا ثبت إخلال النائب بواجبات العضوية تصل فى أقصاها الى إسقاط العضوية، تمعنوا فيما يعنيه هذا التحذير، ودققوا فى أن بعض هؤلاء النواب، او من كانوا نواباً أعاودوا ترشيح انفسهم زاعمين انهم خير من يمثلنا..!

كفو عليك ياوزير ..!

أفضل تعليق تمَّ تداوله على تصريح معالى وزير المالية بأنه سيلاحق المتهربين من الضرائب وأنه سيستعين بخبرات اجنبية لهذا الغرض، هو « كفو عليك ياوزير، بس اخبرنا متى ستلاحقون سراق المال ..؟!

ثقافة وفكر ..

قال تشرشل يوماً إن الامبراطورية البريطانية لا تفخر بشئ قدر فخرها بأنها أخرجت شكسبير، ولم يكن تشرشل أحمقاً أو جاهلاً، وإنما كان سياسياً خبر الدنيا وخبرته وعرف أين يكمن سر العظمة فى الأمم، انه لا يتمثل فيما حققته الإمبراطورية من انتصارات حربية، وإنما في ما أنتجته من فن وعلم وثقافة وفكر، ياترى هلّ يليق تجاهل هذه الحقيقة ..؟!

قضية العرب .. !

فى الكثير من الإحتفاليات التضامنية – لم يعد لدينا غيرها – مع قضية العرب التى كانت الأولى، تعودنا أن تكون الكلمات والشعارات كلها معبرة عن الرفض لأي شكل من أشكال التفريط فى هذه القضية، وكذلك الرفض القاطع لأي شكل من أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني ..

ولكن بات واضحاً اليوم أننا طبّعنا وانتهى الأمر، طبّعنا وطُبعنا، ومداخل التطبيع باتت أكثر من أن تحصى، مداخل كاملة الأوصاف، شاهرة ظاهرة بعد أن كانت تحت الطاولة، ولكنهم يخطؤون حين يحسبون أن الشعوب العربية ستنسى ما تؤمن به ولاتزال من أن الصراع مع اسرائيل صراع وجود لا حدود ..

ملخص البرنامج الانتخابي لكتلة «تقدم»

ينطلق برنامجنا الانتخابي من المبادئ التي نصَّ عليها ميثاق العمل الوطني وأحكام الدستور، ومن الانحياز الصارم إلى جانب أوسع الفئات الشعبية، مرتكزا على كل الثوابت التي اشتمل عليها برنامج قائمة «تقدّم» الانتخابية، ومنها توسيع دائرة المشاركة الشعبية في الحياة السياسية وتعزيز الوحدة الوطنية بعيداً عن كل أشكال ومظاهر التفرقة والتمييز والطائفية، ويهدف إلى تحقيق أبرز المهام والقضايا الشاخصة أمام مجلس النواب، وفي مقدمتها:

اولاً : في الاختصاص الرقابي

مناقشة وإقرار برنامج الحكومة

تفعيل اختصاصات مجلس النواب الرقابية على أعمال الحكومة

الرقابة والمحاسبة بما يتوصل إليه تقرير ديوان الرقابة المالية والادارية

ثانياً : في الاختصاص التشريعي

مناقشة وإقرار مشروع قانون الموازنة العامة للدولة

مناقشة وإقرار تعديلات قانون التأمين الاجتماعي

إعادة النظر في السياسة الضريبية

تعزيز وتوسيع صلاحيات المجالس البلدية وتحويلها الى سلطات محلية فعلية مختصة بالشأن البلدي تتمتع باستقلال مالي وإداري بعيدا عن هيمنة الأجهزة التنفيذية

العمل على تعديل دستوري يلغي المادة (87) من الدستور التي تعطي الحكومة الحق في عرض مشروعات القوانين التي تنظم موضوعات اقتصادية أو مالية بصفة مستعجلة.

العمل على تطوير ومعالجة النواقص والقصور في القوانين المتعلقة بالأمومة والطفولة والمرأة والاسرة كقانون أحكام الاسرة وصندوق النفقة، وقانون الاجراءات الشرعية وقانون الحماية من العنف الأسري .

العمل على تعديل النظام الانتخابي والدوائر الانتخابية، والنص على نظام التدابير المؤقتة (الكوتا) لتمكين المرأة من الوصول إلى المجالس المنتخبة بعددٍ يتناسب مع وجودها في المجتمع.

العمل على بيان ومعالجة أوجه القصور والنواقص في سائر القوانين المعمول بها والمتعلقة بملفات العدالة الاجتماعية والخدمات العامة في: العمل، الصحة، التعليم، والسكن:

الحق في العمل

احتواء البطالة وتوفير فرص العمل اللائق ذي الأجر الكريم ورعاية محدودي الدخل وتطوير نظام الضمان الاجتماعي..

وضع خطط لإحلال المواطنين محل الأجانب في وظائفهم التي لا تتطلب تخصصات نادرة.

سن قانون واضح بشأن الحد الأدنى للأجور ومراجعته دورياً وتوفير المعلومات والإحصاءات الدقيقة عن سوق العمل ومؤشر الأسعار والمواءمة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل.

الحق في الصحة

تطوير منظومتي الصحة والرعاية الصحية، بزيادة المستشفيات العامة وعدد المراكز الصحية.

تقليص فترات الانتظار للحصول على المواعيد الطبية .

معالجة العجز في توفير الأدوية ووضع رقابة صارمة على عملية صرفها، وزيادة الطاقة الاستيعابية في عدد الأسرّة ..

معالجة الاخطاء الطبية وإجراء تحقيقات شفافة فيها وإصدار قانون التأمين ضد الأخطاء الطبية .

الحق في السكن

التأكيد على ما جاء به القرار الوزاري الجديد بفصل راتب الزوج عن الزوجة عند تقديم الطلبات الجديدة للحصول على الخدمة الإسكانية، والسعي إلى فصل راتب الزوجة عن زوجها حين تتقدم بطلب الخدمة الإسكانية أسوة بزوجها .

تفعيل الخطة الإسكانية المستقبلية التي أقرّها مجلس الوزراء عام 2009، والتي تهدف إلى تقليص فترات الانتظار والنظر في جميع الطلبات وتلبية كافة طلبات الإسكان التي على قوائم الانتظار، واستيعاب الطلبات الجديدة بفاعلية.

توفير الأراضي لتخصصيها للإسكان، وعرض بديل للأراضي التي كانت مخصصة أساساً للإسكان وحُولت للاستثمارات التجارية.

سرعة توزيع الوحدات السكنية الجاهزة في المشاريع الاسكانية.

الحق في التعليم

تعزيز مستويات إتقان الكفاءات في كافة المراحل التعليمية، وتطوير برنامج إعداد وتدريب أعضاء الهيئتين الإدارية والتعليمية.

تطوير التعليم والتدريب الفني والمهني، بتوفير مسارات جديدة للتعليم المهني الثانوي، وتأسيس كلية تقنية، وزيادة عدد المدارس الصناعية، ووضع السياسات والمعايير للتعليم والتدريب الفني والمهني وسد الفجوة بين المهارات المطلوبة في سوق العمل والمهارات المكتسبة لدى خريجي الثانوية الصناعية.

تعزيز الشفافية في نظام القبول بالجامعات بنشر نتائج الثانوية العامة في الصحف المحلية ونتائج توزيع خطة البعثات المعلنة ونتائج توزيع الشواغر من خطة البعثات وعدالة توزيعها.

10-إعادة هيكلة الدعم بهدف زيادة حجم الدعم للفئة المستهدفة منه ووصوله إلى مستحقيه من المواطنين وزيادته لتمكين الشريحة المستهدفة ومساعدة الفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع وزيادة حصتها منه وأن لا يتنقص من المبلغ المخصص له في الميزانية العامة .

11-حماية المال العام وأملاك الدولة وأراضيها وشواطئها وتسخيرها لخدمة التنمية، وحماية البيئة البحرية والبرية.

12-تطوير منظومة التشريعات التي تعزز من حقوق المواطن وحرية الرأي والتعبير والحق في التجمع، وإتاحة الفرص للمواطن للحصول على المعلومات، والتي تؤكد سيادة القانون وتعزز من استقلال القضاء وترسي مبدأ المواطنة كأساس للمساواة التامة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

13- الوقوف إلى جانب عمال البحرين في مطالبهم من أجل تحسين ظروف العمل وتعزيز دورهم النقابي ومشاركتهم في صنع القرار .

منتدى «المرأة في المجال التشريعي – تجارب وآفاق»

يدعو لاعتماد نظام "الكوتا النسائية

تجت رعاية معالي السيد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى نظّمت جمعية المرأة البحرينية وبالتعاون مع «تمكين» المنتدى الاقليمي: «المرأة في المجال التشريعي – تجارب وآفاق" بمشاركة عضوات في المجالس التشريعية وناشطات في الحركة النسائية من البحرين وبلدان عربية أخرى، وبحضور واسع لشخصيات عامة وممثلي مؤسسات المجتمع المدني البحريني.

ويتزامن عقد هذا المنتدى مع حدثين مهمين في مملكة البحرين، الأول تخصيص يوم المرأة البحرينية هذا العام من قبل المجلس الأعلى للمرأة برئاسة صاحبة السمو الملكي الشيخة سبيكة بنت ابراهيم الخليفة لتسليط الضوء على تجارب المرأة البحرينية في البرلمان والمجالس البلدية، أما الحدث الثاني فهو الانتخابات البلدية والنيابية الوشيكة المزمع تنظيمها في الشهر القادم، والتي تشهد اقبالاً واسعاً من النساء البحرينيات للترشح فيها.

وقد ناقش المنتدى الذي عقد جلساته على مدار يومي الأحد والاثنين الموافقين 28 و29 أكتوبر 2018 تجارب ومنجزات المرأة العربية في المجال التشريعي والأسس الدستورية والقانونية المنظمة للمشاركة السياسية للمرأة والتحديات والصعوبات التي تعيق وصولها للمجالس المنتخبة.

وأكدّت مناقشات المنتدى على أن المرأة أثبتت كفاءتها في العمل في المجال التشريعي حين نالت ثقة الناخبين ووصلت إلى عضوية المجالس التشريعية أو البلدية، فاضطلعت بأدوار واضحة في المنجز التشريعي في عدد من البلدان العربية، من خلال عضويتها في اللجان الدائمة والمؤقتة وترؤسها لبعض هذه اللجان، أو من خلال الدور التشريعي والرقابي المتمثل في تقديم الاقتراحات ومشاريع القوانين.

كما ثمّن المنتدى ما نالته المرأة من تشجيع للوصول إلى المجالس المنتخبة، سواء على صعيد التشريعات المنظمة لذلك أو من خلال أوجه الدعم الأخرى للمرأة، إلا أن المنتدى لاحظ ، من جهة أخرى، أن الكثير من المعوقات والتحديات ما زالت تحول دون تمكين المرأة تشريعياً، وهي معوقات يتعين العمل الجاد على تذليلها، ومن بين هذه التحديات:

التحديات الاجتماعية النابعة من القوانين التمييزية المعمول بها في مجتمعاتنا والتي تُكرس الصورة النمطية للمرأة وتُكبل قُدراتها وتحدّ من انخراطها في الشأن العام، يضاف إلى ذلك إحجام النساء أنفسهن في الكثير من الحالات عن الانخراط في العمل السياسي، معتبرات أن رعاية الأسرة هي مسؤوليتهن الأساسية.

غياب أو ضعف بعض الحقوق والحريات المتعلقة بالمرأة لتحقيق مساواتها مع الرجل كمواطنة، حيث لاتزال النساء في بعض البلدان العربية يخضعن لموافقة الزوج للتمتع بحقوق بديهية، بموجب بعض التدابير كأحكام الطاعة في قوانين الأسرة وغيرها من الإجراءات التي تنتقص من مكانة المرأة ودورها.

التأثير السلبي للجماعات السياسية ذات التوجه الديني والتي تنشط في المجال العام وتستحوذ على النسبة الأكبر من أعداد الناخبين ولا تضع ضمن أولوياتها وصول النساء للمجالس المنتخبة، بدعوى أن الوقت لم يحن بعد لذلك، ومعارضة هذه الجماعات للتشريعات التي تُحسن الواقع المعاش للنساء كقوانين الأحوال الشخصية، والجنسية، والحماية من العنف، وعدم اعترافهم بالاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق المرأة ومحاولة تشويهها.

لاحظ المنتدى أن عدداً من النساء تمكّن من الفوز بعضوية المجالس التشريعية والبلدية في بلدانهن، لكن أعدادهن ما تزال قليلة، لا بل ومتواضعة، بالمقارنة مع عدد النواب الرجال، بسبب التحديات المشار إليها، التي تجعل تمثيل المرأة رمزياً، ولا يتناسب مع حقيقة كون النساء نصف المجتمع، ولا مع الأدوار الكبرى التي باتت النساء يضطلعن بها في المجتمع وفي مجالات العمل المختلفة.

وفي خلاصة المناقشات التي شهدها المنتدى توصل المشاركون فيه، نساء ورجالاً، إلى التوصيات التالية:

مواءمة التشريعات الوطنية مع مبادئ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، عبر نشر ثقافة حقوق الإنسان واعتبار حقوق المرأة جزء أصيل لايتجزأ منها .

دعوة الدول غير الموقعة على توصية لجنة السيداو المتعلقة باعتماد تدابير خاصة مؤقتة وتنفيذها، بما يشمل وضع أهداف وحصص بجدول زمني محدد، تهدف إلى تحقيق المساواة الفعلية أو الموضوعية بين الرجل والمرأة في المجالات التي تعاني فيها المرأة من نقص التمثيل أو الحرمان، بما في ذلك نقص التمثيل والحرمان في الحياة السياسية وهيئات صنع القرار والقطاع الخاص.

إعادة النظر في الأنظمة الانتخابية المعمول بها في الدول العربية، بما فيها مملكة البحرين، بما يؤمن وصول النساء إلى المجالس المنتخبة، ورفع التحفظات على بعض بنود اتفاقية "السيداو" خاصة تلك المتصلة بنظام الكوتا النسائية، كتدبير مؤقت يوقف العمل به متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة، خاصة وأن الأخذ بنظام الكوتا لا يعني حرمان المرأة من ممارسة حقها في صنع القرار والمشاركة السياسية من خارج الكوتا .

إن تمكين المرأة سياسياً وتعزيز وجودها في المجال التشريعي لن يتأتى بمجرد توافر التشريعات المشجعة لمشاركتها فقط، بل يتطلب أيضاً العمل الجاد والمستمر لإزالة كافة التحديات والصعوبات التي تعيقها، ويتحقق ذلك من خلال: نشر الثقافة الانتخابية والبرلمانية لدى المجتمع بشكل عام والمرأة بشكل خاص، والتأكيد على أهمية اختيار المرشح الأكفأ والأفضل بغض النظر عن الجنس.

تعديل القوانين المنظمة لعمل الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، بما فيها الجمعيات النسائية، وإزلة ما فيها من قيود على نشاطها لتتمكن من المساهمة في جهود تمكين المرأة، والنص على تقديم الدعم اللازم لها لبلوغ هذا الهدف.

دعوة التنظيمات السياسية والجمعيات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني عامة للقيام بدورها في النهوض بالمرأة وإعدادها وتأهيلها للمشاركة السياسية وصقل شخصيات نسائية قيادية قادرة ومؤهلة على خوض التجربة الانتخابية، وذلك باعتبار أن نشاط المنظمات الأهلية يعد آلية مهمة لتدريب الفرد وتأهيله لخوض غمار العملية الانتخابية.

إبراز وسائل الإعلام للتجارب النسائية الناجحة في المجال السياسي بما يشجع المرأة على كسر عوائق الخوف والتردد في الانخراط في الحياة السياسية كمرشحة في الانتخابات.

السعي نحو تغيير العديد من المفاهيم الاجتماعية السائدة لدى البعض في كون العمل السياسي قد يؤدي إلى إعاقة المرأة من أدائها لوظائفها الاجتماعية والتربوية. بل على العكس أن من شأن وجود المرأة في البرلمان أن يغرس مفاهيم الديموقراطية والحقوق والحريات في نفوس الأبناء.

دعوة الجهات المسؤولة إلى تبني برامج متكاملة ومستمرة لتأهيل قيادات نسائية قادرة على ممارسة العمل السياسي.

انتخابات البحرين ٢٠١٨ بين الواجب والحق

د. انتصار البناء

في الوقت الذي اعتمدت فيه مملكة البحرين عبارة (نلبي الواجب) شعاراً لانتخابات البحرين النيابية والبلدية للعام 2018م ، يرى البعض أن التصويت على الانتخابات يقع تحت تصنيف (الحق) الذي تستميت بعض الشعوب للحصول عليه. وعلينا أن نتذكر، في سياق هذه التقابلية، الشعار الذي طرحته المعارضة البحرينية منذ تعليق عمل البرلمان في منتصف السبعينات أن (البرلمان هو الحل)، حيث يرى الكثير من المواطنين اليوم أن البرلمان قد تحوّل إلى معضلة تحتاج إلى تفكيك إشكالاتها ومناقشتها وتقديم حلول لها. نحن، إذن، أمام ثنائيات ضدية في النظر إلى فاعلية البرلمان، ونحن أمام مواقف شعبية مرتبكة إزاء عمليتي الترشح والتصويت للانتخابات البحرينية لعام 2018.

لاشك أن تجربة المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد تعد قفزة فارقة في منطقة الخليج العربي. هذه المنطقة التي طالما تأخرت فيها عمليات تطور البنى التقليدية للأنظمة السياسية وتحولها نحو الهياكل الديمقراطية الجديدة تحت تأثير فكرة (خصوصية) الهيكيلية الاجتماعية والسياسية والثقافية. وقد تجاوزت تجربة المشروع الإصلاحي في بعض مكوناتها التجربة الديمقراطية الأعرق نسبيا في الخليج وهي تجربة دولة الكويت خصوصا في مجال منح المرأة حق التصويت والترشح للمجلس النيابي والبلدي، وما تلاه من التوسع في تمكين المرأة البحرينية بتوليها منصب الوزيرة والقاضية والسفيرة وغيرها من الوظائف القيادية التي لم تتقلدها النساء في منطقة الخليج العربي سابقاً.

وقد أسست التجربة الديمقراطية الحديثة في مملكة البحرين سياقاً ومناخاً سياسياً مغايرا للمرحلة السابقة لها، وأسست، كذلك، لمزاج شعبي متميز عن باقي دول الخليج. كما طرحت التجربة مفاهيم وممارسات ومناقشات سياسية وثقافية كان يعوّل عليها لتكون نموذجا (تجريبيا) لدراسة إمكانيات وآليات تحول أنظمة الحكم التقليدية في منطقة الخليج إلى ملكيات دستورية ديمقراطية.

وعلى الرغم من الآراء والمناقشات الكثيرة التي طرحت حينها حول متانة البنية التأسيسية للمشروع الديمقراطي في مملكة البحرين، إلا أن النقاشات والجدل والاختلافات كانت في حد ذاتها مكاسب الثقافة الديمقراطية التي كفلها المشروع الإصلاحي نفسه. ولكن ثمة إشكالات اعترت التجربة البرلمان في البحرين، وتسببت في حالة الإرباك التي يشعر بها الكثير من المواطنين اليوم.

أحد هذه الإشكالات كان الموافقة على تأسيس جمعيات سياسية ذات خلفيات دينية (سنية وشيعية). حيث أثبت الخطاب الديني الذي (ينزع في التركيب وفي التأثير نحو المقدس) أنه مضاد للخطاب السياسي الذي يقدم نفسه بصفته مشروعاً بشرياً اجتهاديا في أمر من أمور الدنيا. وكانت نتيجة انخراط الخطاب الديني في الخطاب السياسي وهيمنته عليه؛ تسخير منابر المساجد لخدمة الجمعيات السياسية، وتحول حشود المصلين إلى حشود متظاهرين في كثير من أيام الجمع، وتحول الخطاب السياسي في البحرين إلى خطاب طائفي بعيد في العديد من أطروحاته عن الطرح الحداثي لبناء الدولة وتقوية البنية المؤسسية لها.

الإشكالية الثانية تمثل في سعي الحكومة لحلحلة بعض القضايا بترضية أعضاء الجمعيات السياسية. حيث كانت مكاسب الجمعيات السياسية من البرلمان واضحة مقارنة بمكاسب الشعب نفسه. من ناحية منح أعضاء تلك الجمعيات بعض الامتيازات، والتجاوز عن الخطابات المنفلتة التي زايد بعض النواب في اللجوء إليها. وقد حدث ذلك في غياب المشروع السياسي الحقيقي عند تلك الجمعيات، وفي ظل ضعف الأداء السياسي وارتجاليته وتعامله مع الدولة إما بندية غير مفهومة، وإما بمنطق التابعية البرغماتية.

الإشكالية الثالثة هي عدم إنضاج آليات الرقابة والمحاسبة لحد الآن. فعلى الرغم من المجهود الكبير الذي يبذله ديوان الرقابة المالية والإدارية في تتبع الأداء والإنفاق الحكومي، وعلى الرغم من ضخامة وجودة التقارير التي يسلمها الديوان للبرلمان. إلا أن البرلمان لم يتمكن من الاستفادة من تلك التقارير، لأنه لم يطور آلياته في الرقابة والمحاسبة. صحيح أنها مسألة متعلقة بالناحية الدستورية. لكن من وظائف البرلمانات الأساسية الاجتهاد في تطوير البنى التشريعية في هذا الصدد.

هذه الإشكالات وغيرها أدت إلى اتساع الفجوات الفاصلة بين أعضاء مجلس النواب وأفراد الشعب. وأثرت على اتجاهات التصويت للمترشحين. وكانت بداية التحول إعراض نسبة كبيرة من الناخبين عن الترشيح للجمعيات السياسية مما زاد حظوظ المستقلين ليتحولوا إلى الكتلة الأكبر في البرلمان.

هذه القراءة العامة لبعض مناح تجربة البرلمان تهدف إلى تلمس بعض مسارات تراجع ثقة الناخبين بالمرشحين. فأمام شعار (البرلمان هو الحل) يرى بعض الناخبين أن اهتمامات النواب ونقاشاتهم وأجندات الجمعيات السياسية غير معنية بمشكلات المواطن الجوهرية. ولم تقدم حلولاً حقيقية للأزمات التي عصفت مرارا بالبلاد. وكانت الحلول دائما تأتي أو تُحسم من الحكومة.

بالتالي فإن مواقف المواطنين من الانتخابات مازالت مرتبكة وتعتريها نواتج حصاد السنوات السابقة غير المقنعة. فهل تتبع المترشحين لهذه الجولة والتصويت لأحدهم يبدو خيارا حكيما؟. أم أن الاستمرار في تكرار ممارسات شكلية سابقة يعد تفريغاً (للديمقراطية) من محتواها الحيوي؟ هذا السؤال الكبير بشقيه هو سؤال فئة كبيرة من المواطنين الذين عليهم التوجه للجان الانتخابات والقيام بعملية التصويت في 24 نوفمبر الجاري.

ومن جهة أخرى فلا مناص من الاستمرار في التجربة الديمقراطية والإصرار على تطويرها كي تصل إلى الغايات التي رسمها المشروع الإصلاحي. فلا مستقبل لأي دولة دون ممارسات ديمقراطية. والتراجع عن أي مكسب ديمقراطي يعد انتكاسة حضارية لأي دولة. كما أن المشاركة الشعبية في العمل السياسي تعزز من شرعية الأنظمة السياسية وترفع نسبة مصداقية العملية السياسية للدول. وهذا الطرح لا يتحقق إلا بتقديم خطوات إيجابية من قبل النظام السياسي، وبارتفاع وعي الناخب نفسه بأهمية المشاركة في العملية السياسية بمختلف تمثلاتها.

هل هذا متاح على المدى القريب؟

لا يبدو الأمر كذلك. فأهم تحدٍ يواجه تطور التجربة البرلمانية في البحرين هو عزوف كثير من النخب المؤهلة سياسيا وثقافيا واجتماعيا عن خوض غمار المنافسة على الانتخابات نتيجة لإدراكها قوة تأثير الخطاب الديني والقبلي والحزبي في التأثير على الناخبين. وقد أثبتت التجربة أن الغالبية الساحقة من تلك النخب ممن غامرت بالترشح في الانتخابات السابقة لم يتمكن من الوصول لكرسي البرلمان لأسباب ذات علاقة بغلبة الحسابات الدينية والطائفية والقبَلّة.

غير أن الاستمرار في تعميق تجربة البرلمان وتعديل مسارها سيبقى واجباً وطنياً يتحمل الجميع تبعات الإخفاق فيه أو تأخر تطور آلياته. والمسألة لا تنتهي بالتصويت في الانتخابات. بل تتعداها إلى دور الجمعيات السياسية والجهات الأهلية المختلفة في نشر ثقافة الديمقراطية وأسسها وإعداد كوادر قادرة على تطوير الممارسات الديمقراطية. كما أن النظام السياسي يبقى صاحب التأثير الأكبر والأهم في قيادة العملية الديمقراطية، في مجتمع خليجي (تقليدي) مازال يرى الدولة هي المحرك الأول لمجريات الأمور، ومازال ينتظر قرارها الحاسم في كل القضايا.

بصراحة

المشاركة من أجل الوطن

ناضل شعبنا منذ العشرينيات من القرن الماضي، وقدّم تضحيات كبيرة ، من أجل تنظيم الانتخابات النيابية والبلدية، وحصل على مطلب قيام مجلس بلدية المنامة منتخب في عام ١٩٢٤ من عشرة أعضاء ، وإنْ تحول في فترة لاحقة إلى مجلس بلدي معين، كما تم تأسيس العديد من المجالس البلدية في أكثر من منطقة في البحرين إبّان فترة الاستعمار البريطاني، وفي فترة المستشار بلجريف، الذي تحكّم في القرار السياسي طوال سنوات وجوده السبعة والعشرين (١٩٢٦/١٩٥٧).

فاضل الحليبي

بعد نيل البحرين الاستقلال الوطني في 14 أغسطس من عام 1971، وعلى إثر الاحتجاجات و التظاهرات العمالية، وقبلها الاستفتاء على عروبة البحرين بعد مطالبة شاه إيران المقبور محمد رضا بهلوي بضمّها إلى إيران كان موقف شعب البحرين بكل أطيافه ومكوناته وحركته الوطنية رفض مطلب الشاه وقال كلمته لمندوب الأمم المتحدة الذي زار البحرين آنذاك بتمسكه بعروبة البحرين والتأكيد على تقرير مصيرها بالاستقلال الوطني من المستعمر البريطاني.

جاء المجلس التأسيسي الذي وضع دستور البحرين في يونيو 1973، وجرت انتخابات في السابع من ديسمبر 1973 وفاز ثمانية من مرشحي كتلة الشعب من أصل اثني عشر مرشحاً، والمشكّلة من جبهة التحرير الوطني البحرانية، وفاز آخرون من الكتل الأخرى (الوسط ، الدينية) والشخصيات المستقلة.

بعد رفض مشروع قانون أمن الدولة السيئ الصيت من قبل الكتل في المجلس الوطني، تم حل المجلس الوطني من قبل الحكومة في 26 أغسطس 1975، وتمَّ تعليق بعض مواد الدستور واعتقال مناضلي الحركة الوطنية وبعض نواب كتلة الشعب.

بعد أكثر من ربع قرن على التجربة النيابية الأولى ومع مجيء جلالة الملك وحقبة الانفتاح السياسي في عام 2001، ومع صدور دستور مملكة البحرين في فبراير 2002، الذي أثار جدلاً واسعاً في صفوف القوى السياسية في البلاد وبالأخص بعد الدعوة لانتخابات مجلس النواب والمجالس البلدية في مايو/ أكتوبر 2002، برزت ثنائية المشاركة و المقاطعة في صفوف المعارضة، حيث شارك المنبر التقدمي في مجلس النواب 2002، وشاركت جمعية الوفاق في مجلسي 2006 و2010، وعلى إثر أحداث فبراير / مارس 2011، انسحب نواب كتلة الوفاق من مجلس النواب.

وقتها كتبتُ إلى شخصية وطنية هي بصدد إصدار كتاب عن أحداث 2011، سألني عن رأيي في انسحاب كتلة الوفاق، فقلت له إن ذلك خطأ استرايتجي، غلبت عليه العاطفة وحماس الشارع في تلك الفترة، وشرحت له أهمية وجودهم في مجلس النواب، واليوم تمضي سبع سنوات على غياب المعارضة عن مجلس النواب وفي غيابها صدرت أسوأ القوانين وتمت "تعديلات" على العديد من مواد الدستور واللائحة الداخلية، ومن ذلك، أن كان يكفي لطلب تقديم الاستجواب تواقيع خمسة نواب لكي تتم الموافقة على طلب استجواب الوزير، فأصبح الأمر بعد التعديل يتطلب ثلثي أعضاء مجلس النواب (27 عضواً)، وتمَّ رفع الدعم عن السلع والطاقة والمحروقات وغيرها، وآخرها الموافقة على ضربية القيمة المضافة في الجلسة السرية المنعقدة في يوم الأحد 7 أكتوبر 2018 لأعضاء مجلس النواب، وتحميل المواطنين أعباء مالية إضافية على الأعباء الموجودة أصلاً عليهم

التجربة والدروس المستفادة:

لانريد أن يأتي أحدهم بعد ثلاثين سنة لكي يقول بأن مقاطعة الانتخابات في عام 2018 كانت خطأً فادحاً وكأننا لم يفعل شيئاً ، كما قال ذلك أحد القادة الوطنيين في ندوة في 2001/2002، حول عدم المشاركة في المجلس الوطني عام 1973، حاثاً على الاستفادة من ذلك الدرس العميق في دلالاته ومعانيه، والتجربة يتعلم منها السياسي وليس المواطن البسيط والمطحون الذي يطلب منه مقاطعة الانتخابات ويقال له هذا (تكليف شرعي)، فمسؤولية الأخطاء يجب أن يتحملها السياسي، بالرغم من أن من يدفع ثمن الأخطاء في الغالب هم أبناء الشعب بمن فيهم مناصو التيارات السياسية المقاطعة.

نتساءل: هل صدرت دراسة نقدية حول المقاطعة تشخص الواقع من كل زواياه قبل اتّخاذ القرار بالمقاطعة وماهي النتائج المترتبة عليها، وماذا تحقق جراء مقاطعة الانتخابات لصالح المواطنين، بدل أن يكونوا دائماً هم القرابين. وماهو البديل عن المشاركة، أسئلة تطرح من قطاعات واسعة في المجتمع، مثلما يطرح هذا السؤال باستمرار من المواطنين.

في الدولة الأمنية أو المستبدة أو الدولة التي حدثت فيها تراجعات في قضايا متعددة في مجال التحولات الديمقراطية والإصلاح السياسي، حقوق الإنسان والشفافية، يصبح السؤال هو: كيف يمكن أن نوقف هذه التراجعات، ولا يمكن أن نفكر فيما يحدث أو سوف يحدث، عندما نكون بعيدين عن المؤسسات والهيئات التشريعية و النقابية والإعلامية والحقوقية، ولا نستطيع أن نكشف زيف الادعاءات الحكومية التي تتعارض مع التحول الديمقراطي وتعيق من تطوير التجربة النيابية والأكثر من هذا بأن تُسن القوانين والتشريعات المعادية للديمقراطية والمواطن باسم الشعب وممثليه، ومن هنا تكمن أهمية وجود الأصوات الوطنية والتقدمية في المجالس التشريعية والبلدية للتصدي لتلك القضايا والعمل على إحداث التغيير والإصلاح السياسي ووقف الفساد والمحسوبية.

ربما يقول قائلٌ بأن المجلس ناقص الصلاحيات، وهذا قول صحيح، لكن لكي تطور تلك الصلاحيات من خلال إدخال تعديلات على الدستور واللائحة الداخلية، بوجودنا في المؤسسة البرلمانية، لأن هذا بحد ذاته نضال وطني يتطلب النفس الطويل، أما البقاء خارج اللعبة السياسية بالمقاطعة فهي مهمة سهلة لكنها تعيق و تُؤخر عملية التطوير الديمقراطي والدستوري، من هنا يتطلب الأمر حشد المواطنين بالتصويت للكفاءات من الشخصيات المرشحة لانتخابات 2018، لكي يحدث التغيير المنشود في ظل هذا الواقع الصعب وبإيصال من يستطيع الدفاع عن حقوقهم ويحقق لهم جزءاً من مطالبهم في حياة حرة وكريمة.

هل تنبأ نهرو بـ «الإستعمار الداخلي» ؟

لا أذكر على نحو دقيق متى قرأتُ لأول مرة تعبير «الاستعمار الداخلي» في كتاباتنا ودراساتنا السياسية العربية؛ لكن أستطيع أن أؤكد أن هذا المصطلح لم يكن معروفاً في اللغة السياسية العربية قبل مطلع تسعينيات القرن الآفل الذي شهد انهيار السوفييتي والمنظومة الاشتراكية وتزامن ذلك مع تفاقم ظاهرة الاحباط الشعبي الشديد من «دولة الإستقلال»، الدولة العربية الفتية التي سرعان ما شاخت وترهلت لكنها بقيت محافظة على نحو أعظم بجبروت سطوتها الأمنية « المُهيبة « ، وإن تبخّرت آمال مواطنوها فيها كدولة تمثل قيّم الحرية والعدالة والكرامة والرفاهية تحل محل الإدارة الاستعمارية بكل ما تمثله هذه الأخيرة من وجه كولونيالي وامبريالي عنصري استغلالي بغيض.

رضي السماك

للوهلة الأولى بدا لي هذا المصطلح الجديد إشكالياً غريباً، فنحن لا نعرف «الاستعمار» إلا قريناً للاحتلال والسيطرة الأجنبية على مقدرات أي بلد ونهب خيراته وقمع تطلعات وثورات شعبه من أجل التحرر والإنعتاق منه، فكيف يكون هذا الاستعمار «داخلياً « غير أجنبي ؟

صحيح أن تعبير «الاستعمار الجديد» كان معروفاً غداة تحرر البلدان المستعمَرة ونيلها استقلالها، على اعتبار أن الاستعمار إذ أُجبر على الرحيل من مستعمراته القديمة أخذ يستبدل وسائله القديمة بوسائل جديدة تضمن له مواصلة إخضاع الدول المستعمَرة السابقة لاستغلاله وهيمنته غير المباشرة وقد نجح في ذلك أيما نجاح ومازال يُطوّر هذه الوسائل للسيطرة، لكن بدا لي تعبير «الاستعمار الداخلي» بمثابة وخزة في النفس وإن كان يُجسّد الواقع الفعلي الذي تعيشه جل شعوبنا العربية بعد عقود من الإستقلال، وهو بالمناسبة ليس بمعزل عن «الاستعمار الجديد» بل وثيق الصلة به في ضوء علاقات النخب الحاكمة التي تمثل «الاستعمار الداخلي» وتداخل مصالحهما المشتركة.

ويُقال إن أول من استخدم مصطلح «الاستعمار الداخلي» هم كتّاب ومفكري أمريكا اللاتينية لوصف طبيعة العلاقة التي سادت وما تزال تسود بين النخب الحاكمة والشعوب التي تحكمها باعتبارها ذات طبيعة استعمارية تسلطية تُسخّر الدولة لمصالحها الخاصة وتستخدم الجيش والأمن لقمع الأصوات المعارضة ومنع قيام حركات سياسية تهدد زوال هذا النمط من البحبوحة والاستئثار بموارد البلاد بعيداً عن أي ضوابط تشريعية أو رقابة قانونية فيما غالبية فئات الشعب تعاني من ضنك الحياة المعيشية والخدمات الصحية والتعليمية المتردية وغيرها من الخدمات الأخرى التي لا تعاني منها النُخب الحاكمة المتمتعة بامتيازات خاصة في كل تلك الخدمات القاصرة عليها هي وحدها .

ولعله في أعقاب أحداث الربيع العربي منذ نحو ثماني سنوات وما رافقها وتلاها من اجهاض لأحلام ملايين الشباب عاد مصطلح «الاستعمار الداخلي» ليبرز مُجدداً في الكتابات العربية حيثُ بدت تجليات وتجسيد وجه هذا «الاستعمار الداخلي» الدميم باعتباره «النموذج المعتمد في جميع الانظمة العسكرية.

الاستعمار الداخلي في أي بلد يعبّر بوضوح في أي دولة يعمل حكّامها على تطوير مستعمرات محصنة تعزلهم عن ضنك العيش الذي يعاني منه سواد الناس، وهو المشهد الذي تكرر في كل الدول التي نالت استقلالها وحريتها من الاستعمار الاوروبي ليجد شعبها نفسه تحت استعمار داخلي يدفع أبنائها للترحم على الاستعمار الخارجي الأجنبي مقارنة بالاستعمار الداخلي «المقيت»، على حد تعبير الكاتب لؤي صافي (أنظر مقاله: الاستعمار الداخلي والثورات المضادة، الحياة السعودية، 28 يوليو 2015).

ويقودنا الحديث عن مصطلح «الاستعمار الداخلي» إلى ماجرى تداوله قبل فترة وجيزة في وسائط التواصل الإجتماعي لخطاب رئيس الوزاء الهندي الراحل لال نهرو وهو واحد من أبرز أقطاب مؤتمر باندونج الشهير الذي عقد عام 1955 بهذه المدينة الأندونيسية وحضره رؤساء وفود 29 دولة معظمها حديثة الاستقلال، ومن أشهرهم الرئيس المصري والزعيم العربي الراحل جمال عبد الناصر والاندونيسي أحمد سوكارنو، وهو المؤتمر الذي تمخّضت عنه المبادئ الاولية لحركة دول عدم الانحياز التي انبثقت لاحقاً مطلع الستينيات.

وكان خطاب نهرو أشبه بالنبؤة لما آل إليه واقع النخب الحاكمة التي حلت محل المستعمِر الأجنبي بعد جلاء قواته. ومع أن الهند لم تستقل إلا قبل ثماني سنوات فقط من انعقاد المؤتمر (استقلت 1947) إلا إنه بوسعنا من خلال إطلالة عابرة ممعنة على نص الكلمة التي خاطب نهرو في أغلب فقراتها نظراءه أقطاب الدول الحاضرة أن نستشف بسهولة ما يتمتع به ذلك القائد السياسي، وهو من رجالات الاستقلال الوطني وأول رئيس وزراء للبلاد بعد استقلالها، من نضج وحنكة مبكرة ونظرة ثاقبة في قراءة مستقبل عالم الدول المستقلة حديثاً تحت قياداتها الوطنية الحديثة العهد بالسلطة والمجتمع الدولي.

وقد بدا نهرو في بعض تلك الفقرات ساخراً بلباقة من تكرر كلمتي «الحرية» و«الاستقلال» مالايقل عن عشر مرات – على حد تعبيره – في كلمات نظرائه، وغمز بأنها خاوية المضمون مادام الاستعمار سينسحب أو انسحب عسكرياً من مستعمراته ووقّع معكم اتفاقيات على وريقات بذلك: «وسوف تتولون المسسؤولية، وسوف تجدون أنفسكم رؤساء لشعوبكم، لديكم قصور رئاسية، وحرس وسيارات رئاسية وربما طائرات ، ليس هذا المهم ! ولكن هل ستجدون لكم سلطة رئاسات؟ لست متأكداً» . ثم يضيف: «سوف تجدون لأنفسكم سلطة على رعاياكم، ولكن لن تجدوا لكم سلطة على غيرهم. رعاياكم سوف يطالبون منكم جوائز الإستقلال، ومن حقهم أن يتوقعوا تحسناً في أحوالهم بعد الاستقلال: فهل لديكم ما تعطونه كثيراً ؟ تُغيرون إتجاه سلاحكم من أعدائكم القدامى إلى أعداء جُدد سترونهم داخل بلادكم».

وبعد أن يوضح لزملائه الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في خلق عراقيل أمام عجلة التنمية ببلدانهم عند طلبهم قروضاً يلفت نهرو انتباههم ضمنياً إلى أن واحدة من معاني الحرية التي ناضلتم من أجلها ضد المستعمِر تعني أن تشعر بنسائمها أيضاً الاقليات الإثنية والدينية في أوطانكم لأنها ستطالب بحقوق في الداخل سكتت عليها لأنها اختارت ألا تكسر الوحدة الوطنية في ظروف المطالبة بالاستقلال، والآن هي تجد الفرصة مؤاتية للمطالبة بنوع من الاستقلال الذاتي أو تحقيق الهوية الذاتية. كما ينبههم أيضاً للمشاكل التي سيجدونها مع جيرانهم من الدول المستقلة لأن الاستعمار هو نفسه الذي رسم خرائط الحدود .. فيسألهم: فهل ستدخلون في حروب مع جيرانكم؟ ويجيب: حسناً سوف نجد أنفسنا في سباق تسلح مع هؤلاء الجيران.

ومن أسف إن خطاباً تاريخياً كهذا يحمل الكثير من الدلالات والمعاني الحية ولواحد من رموز مؤتمر باندونج الكبار المؤسسين لحركة عدم الانحياز بات أشبه بالوثيقة التاريخية المجهولة، ولم تكن هذه الحركة تكتسب أهميتها في النأي بنفسها – بموجب مبادئها– عن الإنحياز لأي من المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي في حقبة الحرب الباردة فحسب، بل وفي رفضها الأحلاف والقواعد العسكرية في مناطق بلدانها وتأييدها حركات التحرر في البلدان التي لم تستقل بعد لولا أن اكثر بلدانها لم تعد تعمل بمبادئها وغدت حركة مفككة منقسمة على نفسها أشبه بالميتة لا تحمل من الوجود سوى إسمها التاريخي !.

همس الفساد

في كل تقارير الشفافية نجد أن العالم العربي يقع في درجات متدنية ليس لأنه يخلو من اجهزة الرقابة والمحاسبة، بل في الواقع ان هذه الأجهزة موجودة لكنها إما صورية لاستكمال المظهر الديموقراطي للدولة العصرية، أو أنها شديدة التقنين والتعقيد والانتقائية، حتى أجهزة مكافحة الفساد والهواتف الساخنة للتبليغ عنها لا تخلو منها أي دولة عربية لكن كل منظومة مكافحة الفساد لا تخضع لنهج كامل وجاد ومستمر ومتواصل، بل حتى الصحافة لا يكاد يرى لها أي دور في تعظيم الشفافية ومكافحة الفساد، بالتالي لا يعرف الرأي العام عبر صحافته الهزيلة إلا قصص متفرقة وفردية وانتقائية لا تشكل خطوة صحيحة يعتد بها على مسار خارطة مكافحة الفساد، وهكذا يظل الفساد الحقيقي مستتراً ومطمئناً وبعيداً عن الكشف أو المساءلة، ما يجعل حيتان الفساد تتحرك براحة، وحتى إن وجد مواطنون حريصون ويودون التبليغ عن أي وجه من وجوه الفساد في أي جهاز أو دائرة فإنهم لا يجدون بيئة ومحيطاً مساعداً ومحفزاً، بل ربما يجدون أنفسهم محاصرين ومعرضين للتهديد والتحذيرات والخشية من الوقوع في المحظور.

عصمت الموسوي

في الدول الغربية والتي تتمتع بديموقراطية فاعلة، وجدوا حلاً لهذه الإشكالية، فإذا وجد الموظف فسادا متخفيا، قام بالتصفير وهو إجراء احترازي او استباقي يقوم به هؤلاء المصفرون للتنبيه للخطر وقبل وقوع الفأس في الرأس.

والمصفرون whistleblowers قد يكونون فرداً او جماعة تعمل في المؤسسات والشركات العامة أو الخاصة، وتقوم بفضح وإفشاء الممارسات والأخطاء والانتهاكات غير القانونية وغير المشروعة والخارجة عن الإطار الطبيعي والأخلاقي، مثل هؤلاء قد يجدون أنفسهم فجأة وبالمصادفة أمام فساد شاهر ظاهر يتحرك مرتاحاً مطمئنا بلا روادع ولا كوابح ولا خوف أو خشية من مساءلة أو افتضاح، ربما لأنه يستند إلى ظهر قوي يحميه، أو قد يشم "المصفرون" رائحة فساد إلا انه فساداً مقنعاً ومتوارياً، في حين تبدو واجهة المكان أو المؤسسة برّاقة ومشعة ومربحة بينما هي في الداخل وفي العمق منخورة بالفساد وبالتقارير المالية المفبركة والمخادعة. في الحالة الأولى وحيث يسطع الفساد كل يوم كأشعة الشمس الواضحة ،يعمد مطلقو الصفارة للعمل بشكل أسرع، أما في الفساد المتواري الخبيث فالعمل يقتضي روية وبحثاً وتخفياً ولا يتم تسريب المعلومة قبل التحقق منها تماماً ومن ثم البدء بالإبلاغ والتحقيق.

مطلقو صفارة الإنذار لا يتعلق عملهم بملاحقة الفساد وحده، إنما بكل خلل اداري أو قضائي او أمني او صحي او بيئي او إعلامي، ويقومون بهذا العمل مدفوعين بالحرص على المصلحة العامة او الخاصة التي قد تتعرض للخطر، والتي قد تشكل في حال السكوت عنها نكبة بالمجتمع والدولة بأكملها، وتبدأ هذه المجموعة بملاحظة خيوط الفساد الذي يعمل خفية وفي الظلام وبعيداً عن الأعين.

مطلقو صفارات الفساد شاهدناهم في عدد من أفلام شهيرة حملت الاسم ذاته whistle blowers، وأغلبها أفلام مستوحاة من قصص واقعية لأفراد عاديين، وشاءت الصدف ان يكتشفوا الأخطاء والتجاوزات والسرقات، وكثيراً ما نجد في هذه القصص كيف يبدأ الفساد، فإن كان الطريق آمناً وسالكاً، والآليات غائبة او شكلية، والناس تخاف من التبليغ أو الإفشاء تعاضد الفاسدون بشكل محكم في جميع مرافق هذه المؤسسة أو تلك كي ينال كل فرد حصته من الغنيمة، وفي البداية يعمل المصفرون بسرية شديدة، ولكن في حال اكتشاف امرهم او وصولهم إلى يوم اعلان النتائج فإنهم يكونون طوال هذا الوقت في حماية عدد من الجهات أهمها:

الهيئات المستقلة في مكافحة الفساد، وقانون حق الحصول على المعلومة، والصحافة الحرة النزيهة الاستقصائية تحديداً، والأحزاب السياسية والقضاء العادل والبرلمانات القوية ونشطاء المجتمع المدني والمحامون والقوانين الواضحة الصريحة المعنية بالكشف عن الفساد وبحماية الشهود والمصادر الخبرية إضافة إلى الرأي العام المهيء لمحاربة الفساد، والأهم من كل ذلك هو المساندة الحقيقية التي يلقونها من أنظمة حكم تتعامل بصرامة شديدة مع الفساد خشية على اقتصاد الدولة وتصنيفها وسمعتها واستثماراتها وحاضرها ومستقبلها.

كل هذه الأمور تشكل طوق حماية وأمان للمبلغين عن الفساد، والذين قد يتعرضون للاستهداف أو الانتقام أو التصفية او الطرد من أعمالهم، أو قد تلاحقهم الشبهات إذا لم يقم النظام والمجتمع وقوانينه ومؤسساته بتأمين الحماية لهم كما سبق وأشرت.

في الغرب صدرت الكثير من الكتب والأفلام وحتى الأغاني التي تحكي عن صفارات الفساد «أيها المصفر انفخ صفارتك"، وتُمجد فعلهم وتعتبرهم ضمير المجتمع وروحه الأخلاقية وعناصره الجديرة بالاقتداء والتي تستحق الجوائز والتكريم والاوسمة، وفي السنوات الأخيرة جرى استحداث الكثير من الاليات والقوانين " للمصفرين " كي تكون متوفرة وجاهزة ويستعان بها في منظومة مكافحة الفساد في ظل تنامي ظاهرة الفساد وتعقدها وتشابكها وارتباطها بمصالح أهل السياسة.

إن العالم الثالث لا يزال فقيراً في تعاطيه مع المعلومة ومع الفساد، إضافة إلى نقص وغياب الحماية التي قد يتلقاها المصفرون، وبسبب انعدام الحريات والديموقراطية والصحافة الحرة قد تسمع همسا أو صفيراً خافتا او مدويا في كل مكان، ولكن لا تجد ردة فعل أو استجابة لهذا الصفير.

مثل هؤلاء قد يجدون أنفسهم فجأة وبالمصادفة أمام فساد شاهر ظاهر يتحرك مرتاحاً مطمئنا بلا روادع ولا كوابح ولا خوف أو خشية من مساءلة أو افتضاح، ربما لأنه يستند إلى ظهر قوي يحميه

الديمقراطية
منتَج راقٍ يستأهل الرقي

نزعم أن الديمقراطية ليست مبنى، وشخوصاً يتحركون، ويصولون، ويجولون، داخل أروقته. الديمقراطية تحتاج إلى ثقافة، وحضارة مجتمعات راقية تتخذ من الانضباط واحترام الوسط والمحيط، البشري والمادي، قاعدة أساسية لكل ممارساتها.. ثقافة يجب غرس ممارساتها الحضارية والأخلاقية والإنسانية في النشء منذ الصغر، في البيت، وفي المدرسة، وفي العمل، وفي المجتمع المحلي.

د. محمد الصيّاد

من دون تسمية تجربة بعينها، فإننا، إجمالاً، لو أخذنا التجارب العربية في المجالس التمثيلية، وأخضعناها لمعيار تحليل العائد والتكاليف، فسنجد أن القيمة المضافة التي يخلقها معظم هذه المجالس، كي لا نقول السلطات التشريعية، متواضعة للغاية، ولا تستأهل كامل النفقات، والجهود، والأوقات المُهدرة عليها.

مشكلة الديمقراطية في العالم العربي أن مجتمعاته، بما فيها نخبه التي هي أقرب إلى الثقافة منها إلى الفكر (من حيث ضآلة وتواضع تحويل منتوجها الثقافي إلى منتوج فكري حي وفعال)، تختزل الديمقراطية في عملية اختيار المحظوظين من زمرة المتكالبين على نيل أصوات المقترعين، وفي تأديتهم، فيما بعد، لوظيفتهم البرلمانية كأي موظف في إدارة حكومية لدولة نامية لم تتخرج بعد في المرحلة النامية المعادِلة للمرحلة الثانوية، قبل أن تنتقل إلى مرحلة الدول الصاعدة ، المعادِلة بدورها للمرحلة الجامعية، إذا ما استعرنا تعابير الحقل التعليمي.

لننظر إلى الحوارات السياسية التي تزدحم بها الفضائيات، والمحطات الإذاعية العربية، والأخرى الناطقة بالعربية، وسنجد أنفسنا، في أغلب الأحايين، واقفين مشدوهين أمام مشهد محزن هو أقرب إلى حلبات مبارزة كلامية منه إلى حلقة نقاشية راقية، ممتعة ومفيدة. في هذه الحلبات يحضر الذاتي بقوة، ويغيب الموضوعي بشكل تام تقريباً، مثلما تغيب المعلومة وتحضر التهويمات السطحية غير المؤسسة على معرفة مبدئية بعلم الاقتصاد الذي تنطلق منه السياسة، بكل تشعباتها.

المسألة هي تربوية بالأساس، مناقبياتها تنشأ وتترعرع مع الشخص منذ الصغر، بدءاً بكيفية تعلم احترام قيمة الأشياء واحترام قيمة العمل المبذول في إنتاجها، واحترام القوانين والقواعد والضوابط، ابتداءً من أبسطها في المنزل.. من طريقة التعامل مع المأكل والمشرب، والملبس، ومخلفاتها من قمامة، وزوائد ناتجة عن سوء إدارة وتدبير، إن لم نقل عن استهتار وتبذير استهلاكي مستفز، وليس انتهاءً باحترام الوقت، واختيار أفضل مجالات توظيفه بصورة منتجة، لا بإهداره كيفما اتُّفق، مثلما هو حاصل لدينا اليوم في العالم العربي داخل معظم الأسر العربية تقريباً.

ولذلك فإن ما نميل إلى تسميته اصطلاحاً ب»المواطن الفعَّال»، ضمن معمعان عشوائية إعادة الإنتاج اليومية لما يُفترض أنه إجمالي الناتج المحلي، والتي يُفترض أن توصف بالعملية «التطورية» الجارية، والتنموية بمفهوم الاقتصاد السياسي – يكاد يكون عملة نادرة نعزوها على الأرجح إلى إخفاقاتنا جميعاً، كدول وكمجتمعات في زرع بذور القيم المصنِّعة للمواطن الفعّال ذي الموقف الإيجابي من الحياة، ومن مقوماتها الأساسية، مع أن وجود وفرة ظاهرة في التميز غير الاعتيادي، وسط الأجيال الجديدة الصاعدة، يدلل على وجود إمكانات هائلة لبروز وازدهار مثل هذا «المواطن الفعَّال»، وهي إمكانات كامنة وتائهة وسط هذا الواقع الحافل بديناميات طاردة لاتجاهات وعمليات زرع القيم الإيجابية المنتِجة لهذا المتغيّر التنموي المحوري الشامل. ولعل هذا هو ما يدعو بعض الأوساط الفكرية الاقتصادية والاجتماعية المهتمة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات العربية، وبدراسة الجوانب الأنثروبولوجية (علم دراسة البشر وسلوك الإنسان)، والسوسيولوجية، المتصلة بمختلف دورة النشاط اليومية للإنسان العربي– إلى التحفظ على عمليات «نقل وتوطين» هذه التقنية الإدارية المتقدمة، المسماة «ديمقراطية»، إلى البيئة العربية بكل ما تحفل به من طوفان العوامل الطاردة لهذا المنتَج الذي يبدو غريباً على أطباعها، وسجاياها، وذلك برسم التجارب الكاريكاتيرية التي تلزمنا بمتابعة إفرازات قيحها اليومي.

(قف)

فكر بين التأويل والتكفير

فهد المضحكي

تحتل إشكالية التأويل مكانة كبيرة ولها أهمية خاصة – كمنهج معرفي – عند علماء الكلام المسلمين، بل كان التأويل سبباً مهماً من أسباب الخلاف بينهم. وقد اختلف المتكلمون في الأخذ بالتأويل، وذلك لموقفهم من استخدام العقل في النص الديني وفهمه.

لم يكن الخلاف – كما يذكر الباحث بهاء الدين سيد علي – بين الفرق الكلامية في مسائل الأصول، بل في مسائل الفروع وبعض الأحكام التي تتطلب النظر والاستدلال. فعلى الرغم من أن التأويل قد احتل مكاناً بارزاً عند المتكلمين، إلا أنهم لم يستخدموه استخداماً مطلقاً، بل استخداماً مقيداً، فالتأويل عندهم لا يتناول القرآن كله، لأن ذلك سيكون له عواقبه الوخيمة على الدين.

بحسب تصور سيد علي وغيره من الباحثين أن مشكلة التأويل في حد ذاتها، تشكل منعطفاً خطيراً في تاريخ الفكر الإسلامي، نظراً لتلاصق مسألة عدم التأويل مع مواقف الصحابة والسلف من ناحية، وللمشاحنات الفكرية التي قامت بين اهل السنة والمعتزلة، بعد محنة أحمد بن حنبل من ناحية أخرى، ثم ما تلا ذلك من تجدد مذهب السلفية القائم على التمسك بألفاظ الصفات الإلهية المنصوص عليها في القرآن والسنة بدون تأويل.

وقد تنازع الثقافة العربية الإسلامية تياران، أحدهما تيار يرى العالم والأشياء وفقاً لمرجعية النص – الكتاب والسنة – وهو التيار الذي يعلى من شأن النقل على العقل، وهو تيار ينتمي إليه معظم اعلام السلف والأشاعرة، ومعظم أعلام المدارس الفقهية السنية، وهذا التيار يحدد دور العقل في حدود النص، ولا ينبغي للعقل أن يتجاوز حدود النص. والآخر هو التيار الذي يضع العقل أساساً لرؤية العالم والنص، وهو التيار العقلي الذي يعلي من شأن العقل على النص، بل يرى ضرورة تغليب العقل على النص في حالة التعارض بين العقل والنص، وإلى هذا التيار ينتمي أعلام القدرية الأوائل والمعتزلة وابن رشد وفخر الدين الرازي.

وجاء السلفيون المتأخرون – ويمثلهم ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الجوزي في القرنين السابع والثامن الهجريين – فخالفوا منهج المعتزلة العقلاني والفلاسفة وسائر الفرق الكلامية الأخرى، وأرادوا أن تعود دراسة العقائد إلى ما كانت عليه من عهد الصحابة والتابعين، فلا يأخذونها إلا من الكتاب والسنة، فيأخذون من القرآن أصل العقيدة، والدليل الذي ينبت العقيدة، ويمنعون العلماء من أن يفكروا في ادلة القرآن.

قسم ابن تيمية طوائف العلماء في فهم العقيدة الإسلامية إلى أربعة اقسام، إلا أنه يرى أن منهاج السلف ليس واحداً من هذه الأربعة، بل هو غيرها. لأن العقائد لا تؤخذ إلا من النصوص، ولا تؤخذ ادلتها إلا من النصوص، فهؤلاء السلفيون لا يؤمنون بالعقل لأنه يضل، ولكن يؤمنون بالنص، وبالأدلة التي يؤمن اليها النص، لأنه أوحى به إلى النبي.

من منطلق هذا المنهج السلفي الذي يتمسك بالنص – يصف لنا سيد علي – كيف راح ابن تيمية يهاجم وينقض علم المنطق الذي يعتبر آلة الفلسفة ومنهجها العقلي البرهاني، وفي سبيل نقض المنطق رأى أن هذا المنطق اليوناني الأرسطي إنما هو صنيعة البيئة اليونانية، ونتائج الثقافة الإغريقية، ويبني على مسألة خصوصية المنطق في بيئته وثقافته مسألة خصوصية لغة ومصطلحات المنطق، وبسبب اختلاف اللغة العربية عن اللغة اليونانية رأي ابن تيمية أن المنطق يؤدي إلى إفساد المنطق العقلي واللساني عند المسلمين، والملاحظ أن ابن تيمية يتخذ من رغبته في الحفاظ على صفاء اللغة العربية وسيلة للهجوم على المنطق، رغم أن اللسان العربي دخله العديد من الألفاظ الأعجمي، ولم يكن هناك من يتكلم عن فساد اللسان!

أما عن الفلسفة، فقد نظر اليها ابن تيمية كطريق للشيطان، فكان يهاجمها، ويحذر منها، ويشدد النكير عليها، وفي ذلك استعمل كل السبل والطرق ضد الفلسفة سواء أكانت نقداً أو نقضاً أو تنكيلاً، وقد هاجم صراحة الكندي والغزالي وابن طفيل، وكفّر الفارابي واخوان الصفاء وابن سيناء وابن رشد وكل من سار في دروبهم.

ورفض ابن تيمية محاولات فلاسفة الإسلام – من الكندي حتى ابن رشد – في التوفيق بين الفلسفة والدين على أساس انه لا يجوز – في رأيه – التوفيق بين فلسفة يونانية وثنية وعقائد التوحيد الإسلامية، اذ لا يمكن اخضاع نصوص الدين لمفاهيم الفلسفة اليونانية، وهذا بدأ مستحيلاً لدى ابن تيمية، لأن ذلك محاولة للجمع بين الكفر والإيمان، بين الوثنية والتوحيد، بين الضلال والهداية.

ويُحمل ابن تيمية فلاسفة الإسلام مسؤولية ثلم عُرى الإسلام، وتشويه عقائده: فالفلسفة تتحمل وزر تحلل العقائد الإسلامية، ولا شك في أن موقف ابن تيمية النقدي والنقضي من المنطق والفلسفة – كما يقول د. أحمد محمد سالم – يؤثر كثيراً في موقف كل من ينتمي إلى فكر التيار السلفي المعاصر، وفي من يقرأ كتب هذا الفقيه المتشدد، حيث يرسم صورة للفلاسفة تبرزهم على انهم لا يلتزمون حدود التعاليم والتكاليف الشرعية، وهذا له دور سلبي على نظرة اتباع ابن تيمية للفلسفة، فانه يتهمهم بالانحلال والإباحيين في اسقاطهم للشرائع، فضلاً عن إصداره فتاوي تكفرهم وتخرجهم عن الملة.

وقد اقام ابن تيمية علاقة وهمية بين المدرسة المشائية – التي يمثلها فلاسفة الإسلام من الكندي حتى ابن رشد – وبين حركات القرامطة والباطنية والحشاشين بوجه عام، وبين حركة التصوف الإسلامي – التي يمثلها المتصوفة المسلمون من البسطامي الى ابن عربي ومدرسته – برباط وثيق على أساس ان كل هذه الدوائر المنفصلة تمثل حرباً ضد الإسلام والفكر الإسلامي، ساعية جهدها الخبيث – من وجهة نظره – لهدم دين الله ورسالة نبيه. وقد أكد ابن تيمية على أن «موسوعة اخوان الصفا» كانت المائدة الكبرى للقرامطة الباطنية، وأنها خلاصة ثقافة المدرسة المشائية وأن ديانة هؤلاء وأولئك، دين أصحاب اخوان الصفا، وأمثالهم من أئمة منافقي الأمم الذين ليسوا مسلمين ولا يهوداً ولا نصارى.

وهاجم ابن تيمية علماء الكلام المسلمين (من خوارج وجهمية ومرجئة ومعتزلة وأشاعرة...) لأنهم – في رايه – أدخلوا من أصول الدين ما لم يأذن به الله، وأوقعوا الناس في شبهات وضلالات جعلتهم ينحرفون عما جاء به كتاب الله وسنة رسوله، وهو يرى أن هؤلاء المغالطين قد أعرضوا عما في القرآن من الدلائل العقلية والبراهين اليقينية.

وصاروا احزاباً يتكلمون في جنس النظر، وجنس الدليل، وجنس العلم بكلام اختلط فيه الحق بالباطل.

ويصل الفكر الإرهابي الى ذروته عندما يصف ابن تيمية مفكري الإسلام – من متكلمين وصوفية وفلاسفة ومفكرين – بأنهم افراخ متفلسفة اليونان – واتباع الهند وورثة المجوس والمشركين، وضلال اليهود والنصارى والصابئين، وانباط الفرس والروم واشباههم.

واستمر فكر ابن تيمية ومؤلفاته في العصر الحديث مع جماعات وفرق ومذاهب متباينة يرددون مقولات وينشرون كتابات على أوسع نطاق، ولا زال فكر ابن تيمية يقوم بدور كبير في إشاعة الأفكار الإرهابية بين جموع هذه الجماعات المتأسلمة، ويدعون انهم متمسكون بالنصوص المقدسة دون إعمال العقل في فهمها وتأويلها حتى جمد النص مع اغلاق باب الاجتهاد في الدين.

الحلقة «4»

صندوق الذكريات

ذكريات من «عالي»:
تحولات القرية .. تحولات المجتمع

افتتحت مدرسة عالي الابتدائية للبنين في العام الدراسي ١٩٥١/١٩٥٢، عندما كان الأستاذ أحمد العمران مديراً لإدارة المعارف، التي أصبحت اليوم وزارة التربية والتعليم . وهي تقع بالقرب من بيت الحاج السيد جواد العالي التاجر المعروف ابن قرية عالي البار النشط في إدارة الأعمال وخاصة مقاولات البناء وإنشاء الشوارع والمنشآت الصغيرة والكبيرة في عموم البحرين.

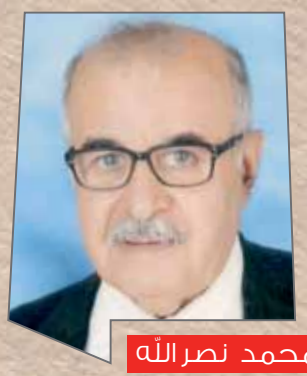

محمد نصرالله

وهذا المبنى المؤجر من أملاك الحاج عبدالعزيز العالي. ويتألف المبنى من طابقين وقسم صغير كمبنى للمدير والسكرتير وغرفة خاصة للمدرسين ومبنى خاص يتألف من عدة مراحيض في الجهة الجنوبية من الموقع. ولا يوجد أي مبنى آخر في هذا الموقع الذي يتوسط بيوت القرية الصغيرة المنتشرة حوله.

أما الشوارع فهي غير بعيدة وقصيرة لكنها نظيفة. كما أن الأهالي يحافظون على هذا الموقع الفريد في قرية قديمة وعريقة ولها تاريخ فريد في صناعة الفخار والنوره والجص الذي كان ينقل إلى دكاكين المنامة للبيع، كما كانت هذه المنتوجات تُصدَّر لدول الخليج القريبة لكي يتم استخدامها في البناء، والبحرين نفسها عرفت بوجود بنائين مهرة، وخاصة في المنامة والمحرق يزاولون هذه المهنة القديمة جدا.

وكانت قرية عالي تبهر الآخرين القادمين إليها من داخل البحرين أو خارجها وخاصة من الدول الخليجية الشقيقة التي كانت تخلو من صناعات حرفية متنوعة، غير أن البحرينيين كانوا يزاولون هذه المهنة أباً عن جد، ومنهم خرج صناع محترفون ومهرة فيها.

آنذاك كان الشيخ إبراهيم آل مبارك العالي، من أبرز كبار رجال الدين في البحرين والمنطقة، وأذكر أنه ذات سنة أن السيد جواد العالي وبعد عودته من زيارة للأراضي المقدسة دعا على الغداء كل من الأستاذ الحاج علي المدني مدير المدرسة والأستاذ حسين بن الحاج علي بن نصرالله والسيد صالح بن علي المدني وكنت رفقة والدي في هذه الزيارة.

وما زلت أذكر أيضاً أنه في صباح تلك الجمعة توجهنا أنا والوالد حسين بن علي نصر الله معية الأستاذ علي المدني وابنه صلاح إلى منطقة سوق المنامة الملاصقة لسوق الخضرة، حيث طلبنا من أحد سواق التاكسي المناميين الذين يعرفهم الأستاذ علي المدني أن يوصلنا إلى قرية عالي، وبعد الانتهاء من أداء صلاة الجمعة في مسجد عالي الكبير، جاء الشيخ إبراهيم آل مبارك إلى المجلس.

وبعد حديث طيب بين الجميع وخاصة بين السيد جواد العالي والشيخ إبرهيم آل مبارك والأستاذ علي المدني والأستاذ حسين بن علي نصرالله توجهنا جميعا مشياً على الأقدام، رغم أن السيد جواد العالي عرض علينا ركوب سيارته الفخمة التي لم يكن يوجد لها مثيل في البحرين في ذلك الوقت، لكننا فضلّنا المشي، فجبنا شوارع القرية وأزقتها التي تقع فيها بيوتها العتيقة ومساجدها وتلالها التاريخية وفخارها التراثي الذي لا مثيل له في البحرين وفي المنطقة عامة، وشاهدنا ما يصنعه العمال المهرة من أوانٍ فخارية راقية وأدوات للهدايا الثمينة وأواني للطبخ وشرب المياه ووسائل الترفيه واللعب للأطفال والشباب وأدوات التدخين من نارجيله و»كَدو» ووعاء لحرق الخشب وحرق الفحم في التنور ثم إخراج الخبز من التنور والذهاب إلى الطريق المنور والسلم المظهر.

ولما خرجنا عن نطاق بيوت القرية اتجهنا إلى الشارع العام ذي الاتجاه الواحد والذي تحيط به الأشجار الباسقة والورود وعروض لبعض المقتنيات الفخارية في الدكاكين، على طول الشارع المؤدي إلى بركة المياه العميقة ذات التربة النظيفة ورأيناها مملوءة بالماء، ولما سألت عنها أخبروني بأن هذه البركة تستقبل الأمطار طيلة أيام الشتاء، وعندما تمتلأ وتفيض جوانبها الأربعة بالماء وخاصة إذا سقطت أمطارمنذ الصباح، يستبشر أهل عالي خيراً على مدى عام كامل. وبالفعل قد تساقطت الأمطار الغزيرة ذلك اليوم حيث امتلأت هذه البركة بالمياه. فقدم الأهالي نحوها مستبشرين، ونزل الكثيرون منهم بالقرب من بيت الشيخ إبراهيم آل مبارك ليتباركوا بوجوده وليبارك بعضهم بعضاً على الاستجابة الكاملة لتلك الأدعية التي يعتقدون أنه بفضلها هطلت الأمطار.

ويعرف الجميع أن هذه البركة هي ملك عام ولو كانت ملكاً خاصاً لأجبر الأهالي على دفع النقود لدخول مجالها، وهم الذين يستفيدون من وجودها استفادة قصوى، فمياهها صالحة للشرب، إذ أنها نقية جداً، وحينما تنظر إلى عمق تربتها فإنك ترى لوناً بنياً شفافاً. ولا يسمح لأي إنسان بأن يستحم داخلها، ولكن يمكن الاستحمام بمائها الدافئ شتاء المعتدل نهارا في إحدى جنباتها، بعد أن يغرف الماء من عمقها، بما يضفي على هذه العين مهابة ونعمة وقدرة على البقاء طيلة العام دون وجود أي تسرب أو نقصان.

وتتمكن النسوة من جلب الماء عن طريق غرفها بإناء مربوط في حبال بصورة متقنة لجلب الماء والقيام بغسل ملابس العائلة كلها في منحى بعيد نوعا ما عن منطقة البركة، حتى لا ينزل الباقي مرة ثانية داخلها ويوسخها. وهذه الحركة تتم بصورة طبيعية جداً ودون تكلف، لذا تظل العين محافظة على نظافتها باستمرار طيلة العام. وتغرف النسوة تلك المياه الصافية بالإناء المعهود وتسحبها إلى أعلى وتفرغها في قلال وأواني خاصة مصنوعة من الفخار، حيث تحمل إلى

البيوت للاستخدام اليومي في الشرب والطبخ والغسيل.

أما البيوت التي وجدت فيها آبار ارتوازية، فكان سهلاً على أصحابها استخادام ما في جوفها من مياه في الغسيل وتنظيف الأواني وجعلها في القلال والحجال والحبوب (الزير والأواني الفخارية المتعددة) لاستخدامها طيلة أيام الأسبوع، ولم تكن الآبار الارتوازية المحفورة موجودة إلا في بعض البيوت وليس كلها، فالمقتدرون من الأهالي وحدهم من يستطيع حفر آبار ارتوازية في بيوتهم لأن هذه العملية مكلفة كثيراً من الناحية المالية.

أما الحكومة فلم تكن تقوم بحفر هذه الآبار مجاناً، بل أوجدت شركة خاصة اسمها «شركة يوسف إنجنير لحفر الآباء الارتوازية»، وقد منع حفر هذه الآبار عندما اكتشف النفط في البحرين عام 1926 وبدأ استخراجه وتصديره بغزاره في عام 1932 إلى دول العالم خاصة أمريكا وأوروبا والهند وباكستان وبغية مختلف دول العالم حيث انتعشت البحرين اقتصادياً وعمرانياً وتعليمياً بعد هذا الاكتشاف المهم.

وبالفعل أصبح النفط هو المصدر الأول في الاقتصاد والمال. وبفضل اكتشافه وتسويقه انتقلت البحرين إلى مرحلة متقدمة على جميع الأصعدة. ولم تستطع العراقيل إيقاف هذا المد الحضاري المتواصل المندفع بقوة في مختلف مناحي الحياة المتحركة، كما أنه وبتأثير من إنتاج النفط نشأت طبقة اجتماعية جديدة ألا وهي الطبقة العاملة، التي بدأت تقود العمل الوطني وأحدثت في محتواه نقلة نوعية. ونالت الطبقة العاملة تدريباً مهنياً رفيعاً لأن المجتمع بحاجة إليه ليس على المستوى النفطي وحده وإنما على جميع المستويات الفنية والاجتماعية والاقتصادية بل والسياسية أيضا.

كما أن العمل في مجال اللؤلؤ الذي كانت البحرين تعتمد عليه في تلك المرحلة اعتماداً رئيسياً بدأ يزاح، وأخذت طبقة الغواصين تنهار شيئاً فشيئاً، مع أفول مهنة الغوص والطواشة وحركتها نتيجة دخول اللؤلؤ الياباني المنافس لها والرخيص جدا بحيث لم يستطع اللؤلؤ الحقيقي الصمود في وجه تياراته الجارفة. ولذا فإن السوق البحرينية التي كانت تعتمد على اللؤلؤ خاصة وأنواع التجارة والترانزيت والتبادل التجاري عامة مستغلة موقع البحرين الاستراتيجي لتدفع في اقتصاد متغير.

نعود مجدداً إلى قرية عالي التي عرفت بظهور طبقة تجارية من بين أهاليها ساهمت في اقتصاد البحرين وما زالت تساهم، بتأسيس شركات كبيرة للإنشاء والمقاولات، وبينها شركة الحاج أحمد منصور العالي وشركات الحاج حسن بن علي العالي التي أصبحت مؤثرة في المجال الاقتصادي البحريني، كما أنه توجد شركات أخرى كثيرة مثل شركة حجي محسن العالي والحاج محفوظ العالي للمقاولات في مختلف المجالات وشركة السيد محفوظ العالي أو السيد الصادق التي تهتم شركته ببيع المواد الإنشائية وصناعة الجبس وغيرها من مواد البناء.

وقد انتقل مركز عملها من المنامة والتي مازالت تحتفظ بمركز لها هناك، إلى عالي ومن مركز في عالى إلى منطقة أخرى فيها أيضاً، إلى أن استقر بها الحال في مقر الشركة الجديد الذي افتتح في قرية المعامير الصناعية، وتوجد شركات كثيرة تساهم في جميع المشاريع سواء أكانت في مجال البناء أو المواصلات أو المقاولات أو التجارة ولها مواقع كثيرة في عالي وفي مختلف قرى ومدن البحرين. كما أن مشاريع عملها تجاوزت البحرين إلى منطقة الخليج العربي الأخرى في مشاريع كبيرة جداً تدر عليهم الفوائد.

تلخص حكاية قرية عالي ما عرفته قرى ومناطق البحرين كلها من تحولات اجتماعية مهمة في عصر النفط، حيث شهدنا تبدلات في المواقع الاجتماعية للشرائح المجتمعية المختلفة، وتغيرات كبيرة في المهن والأعمال التي يزاولها الناس.

كما أن المسارات المختلفة لحياة الأفراد الذين كانوا في عداد المجموعة التي زارت عالي لتلبية دعوة السيد جواد على الغداء تعكس التبدلات التي جرت في البحرين، فأبناء هؤلاء ذهبوا تلقوا تعليمهم الجامعي في القاهرة وبيروت وغيرها من الجامعات، وبعد عودتهم إلى البحرين تدرجوا في المراتب الوظيفية في أجهزة الدولة، حتى بلغ بعضهم مواقع قيادية عليا فيها، كما أن بعضهم انخرط في النضال الوطني من خلال التنظيمات القائمة يومذاك وخاصة جبهة التحرير الوطني البحرانية، ومن ذلك أن صلاح إبن الأستاذ محمد علي المدني كان في عداد الوفد البحريني الذي ذهب إلى موسكو عام 1957 للمشاركة في مهرجان الشبيبة والطلبة الدولي، وهو الوفد الذي شكلّته جبهة التحرير الوطني البحرانية.

أما أنا وبعد انهائي للدراسة في المرحلة الابتدائية فقد حصلت على بعثة دراسية كاملة للدراسة في الجامعة الأمريكية في بيروت. وأنهيت دراستي في المرحلة الأولى في العام الدارسي 1954/1955، قبل أن التحق بالمرحلة الدراسية الثانية في العام الدراسي 1955/1959، وهي تفاصيل سنأتي على ذكرها في الحلقات القادمة من هذه السلسلة التي نستعرض فيها محطات مختلفة، سواء كانت من حياتي الشخصية أو من تاريخ البحرين المتحول على مدار عقود مختلفة.

معارض الكُتب وحُرية التعبير والنشر

ترجمة:
غريب عوض

بعد الخلاف الذي حدث في معرض الكتاب في مدينتي غوتينبورغ Gothenburg وفرانكفورت Frankfurt حول مُشاركة ناشرين من اليمين المُتَطرف وقضية من كان يحق لهُ المُشاركة ومن يجب أن يُسمَح لهُ بالمُشاركة، سألت مجلة 'مؤشر الرَقابة Index on Censorship' أربعة مفكرين وأصحاب القرار لتوضيح مواقفهم في هذهِ القضية.

بعد الخلاف الذي حدث في معرض الكتاب في مدينتي غوتينبورغ Gothenburg وفرانكفورت Frankfurt حول مُشاركة ناشرين من اليمين المُتَطرف وقضية من كان يحق لهُ المُشاركة ومن يجب أن يُسمَح لهُ بالمُشاركة، سألت مجلة 'مؤشر الرَقابة Index on Censorship' أربعة مفكرين وأصحاب القرار لتوضيح مواقفهم في هذهِ القضية.

خِطابات مُنفَصِلة

تحدث دومينيك هند Dominic Hinde إلى بيتر إنغلوند Peter Englund العضو السابق في لجنة أكاديمية جائزة نوبل السويدية حول قراره بعدم المُشاركة في معرض الكِتاب العام الماضي في مدينة غوتينبورغ.

إن بيتر إنغلوند هو شخصية مألوفة في جميع أنحاء العالَم، حتى وأن وجد الكثير من الناس خارج السويد صعوبة في تحديد مكانته فوراً. وعلى مدى سبع سنوات كان المؤلف الحائز على الجوائز والأمين الدائم السابق للأكاديمية السويدية كان بمثابة لاعباً أساسياً على شاشات التلفاز، يظهر في كل خريف ليُعلِن عن الفائز بجائزة نوبل في الأدب.

لقد أثارت لجنة نوبل النقد على بعض اختياراتها على مدى سنوات، ولكن السيد إنغلوند، الذي ترك المنصب في عام 2015، قال إن قراراتها لم تكن قط ذات دوافع سياسية، وأن التقاليد السويدية في الحوار المفتوح كانت دائماً مبدأً جوهرياً.

«حينما كُنتُ أميناً دائماً كُنتُ أقول دوماً لن يكون بإمكانك الفوز بجائزة نوبل بسبب رأيك السياسي، ولكن كان ذلك مُمكناً تماماً أن تفوز بالرغم من موقفك السياسي. والأكاديمية السويدية هي أيضاً على وعي تام بالأهمية غير الاعتيادية لحُرية التعبير، وليس أقلها بسبب أنها مُتطَلّب أساسي إذا كان سيكون بإستطاعة الكُتاب والباحثين العمل بشكل صحيح.»

إن بيتر إنغلوند من أقدم الداعمين لقضايا حُرية التعبير حول العالَم وقد كتب في عمله الخاص بغزارة عن الاستبداد في أوروبا. والتحق مؤخراً بالنقاش في موطنه حول المطالب المُتنافسة لحُرية التعبير وحركات اليمين المُتناميةَ في السويد.

لقد شَهِدَ العقد الماضي ظهور شعبوية اليمين المُتطَرف في الدولة الشمالية الليبرالية تقليدياً المفتوحة. إن الحزب الديمقراطي السويدي – الذي نبت من حركة القوة البيضاء الهامشية في تسعينيات القرن الماضي – قد حقق تقدماً ملحوظاً في البرلمان وقد ازدهرت وسائل أعلام اليمين المُتطرف البديلة. وتعثر المزيد من مجموعات النازيين الجُدُد المُتطرفةَ على ذيول معطف الديمقراطيين في السويد وأكدت حقها في الاحتجاج باسم حرية التعبير، يزعمون أن السويد هي بلد ينهار، حيثُ تتجاهل وسائل الإعلام السائدة قضايا الجريمة والهجرة. لقد وجد بيتر إنغلوند وبعض زُملائه من الكُتاب أنفسهم بشكل مُتزايد يُلقبون بإسم نُخبة «المُثقفين الماركسيين» من قِبَل نُشطاء اليمين المُتطرف. حتى أن هُناك كلمة سويدية – siktskorridorå – والتي تُشَير تحديداً إلى الدهلَيز الضيق من الرأي يؤكد المُتطرفون أنهُ الذي تسمح بهِ المؤسسة السياسية.

يقول بيتر إنغلوند، «أعتقد أنهُ من المُهم بأننا نرفض ببساطة تماماً الاعتراف بهذا التوصيف للوضع. إنهُ جزء مهم من تكتيكات اليمين الشعبوي ليُلهب «الحروب الثقافية» حول كثير أو قليل من القضايا الرمزية الخيالية، وعليك أن تتجنب الإنجرار وراء ذلك.

وبسبب مواجهة السياسة المُناهِضة للديمقراطية وسياسة كراهية الأجانب التي هي في ازدياد، بدأ الكثير من اليساريين ويمين الوسط في السويد يتصارعون حول كيفية تمكن السويد، التي لديها أقدم قوانين حُرية الصحافة في العالم، من التوافق مع التزامها بحرية التعبير والتنوع مع مثل هذه الآراء. في أيلول/سبتمبر 2017، احتدم النُقاش عندما تم منع صحيفة (New Times) وهي صحيفة شعبية لليمين من المُشاركة في معرض الكتاب السنوي في مدينة غوتينبورغ، والتي إتُهمت بنشر أخبار كاذبة.

إن المعرض هو أكبر حدث ثقافي وصُحُفي في السويد، ولكن عدداً من الصحفيين والكُتاب المشهورين الذين عادةً يكونون هُناك قرروا عدم الاشتراك في المعرض احتجاجاً على منع الصحيفة المذكورة من المُشاركة في المعرض. يقول البعض منهم إن تقاليد السويد في حرية الصحافة تعني أنه حتى اليمين المُتطرف لهم الحق في أن يصل رأيهم إلى الآخرين، ولكن بيتر إنغلوند وآخرين قرروا عدم المُشاركة في المعرض.

يقول بيتر إنغلوند Peter Englund "قررت عدم المُشاركة في المعرض لأن معنى ذلك أنه سيتوجب علي الظهور فوق نفس المسرح – بصفة عامة – مثل هؤلاء اليمنيين المُتطرفين، والمُعادين للشواذ، ومنظِري المُؤامرات، والمناهضين للسامية، وناكري حادثة محرقة اليهود ومؤيدي الرئيس الروسي بوتين، وذلك الموقف سيُساعد في تطبيع آراؤهم."

وهو يؤمن بأن حُرية التعبير لا تعني تلقائياً الترحيب بالمُتطرفين على جميع المنابر، وبأن إلتزام السويد بالمجتمع المفتوح لا يستتبعهُ تشجيع مُشاركة الأصوات المُتطرفة.

ويقول أيضاً، 'التكتيك الآخر المُهم لليمين الشعبوي هو أن يجعلوا من أنفُسِهم التيار السائد، وهذا ليس بالشيء الذي أُريد أن أُساهم فيه. 'بالنسبة لي لم يكُن [خِلاف غوتينبورغ مسألة حُرية تعبير. تلك الحُرية تظل مُصانة. لم تُحاول أية جهة منع صحيفتهم من الصدور أو الاعتداء على صحفييهم. وعلاوة على ذلك، إن حُرية التعبير لا تعني بالإمكان السماح لك أن تقول أي شيء على الإطلاق، وهي لا تعني أن لك حقاً مُطلقاً في المُشاركة في أي نوع من المُنتديات.'

لقد عَبَّرَت الأحداث في غوتينبورغ عن خِلافات واسعة في المجتمع السويدي حول أفضل الطُرُق لمواجهة السياسة الشعبوية وعن رسم الحدود بين حُرية التعبير والتطرُف. ويعترف بيتر إنغلوند بأن مُنافسي اليمين المُتطرف لم يكونوا دائماً على الصواب. فالبلاد مُقبلة على انتخابات عامة في أقل من عام واحد ولدى الديمقراطيين في السويد طموحات في لعب دور في الحكومة، وهذا يعني أن القضية ربما تصبح قريباً مُلِحةٌ أكثر من أي وقت مضى.

ويقول، 'لقد كانت في السويد مُحاولات لمُعالجة قضية اليمين المُتطرف من خلال توليفتين: تجاهُلهم وتحديد موقعهم". إن تجاهلهم معناه رفض التعاون معهم. وتحديد موقعهم ليس هو معناه قبول وصفهم للوضع، أو قبول أساليبهم لمعالجة الوضع، وإنما معناه فَهم أن هناك إحباط يُخيم على ناخبيهم، بل وحتى خوف، بحاجة لأن تتم مُعالجته، فلا يُمكنك أن تتجاهله ولا تدوينه إلكترونياً إلى أن يختفي بمُشارَكات ذكية ساخِرة.

"والتاريخ مُفيدٌ جداً في هذا الشأن. والخطوة الضرورية لتلك الأنواع من الحركات لتصل إلى مواقع السُلطة – وحدث هذا في كُل من إيطاليا وألمانيا – فهياكل السُلطة القائمة فعلاً كانت قد رحبتَ بهم، حيثُ يعملون في ظل سوء الفهم الخطير بأنهُ حينها يمكن السيطرة عليهم. إن تلك الدول التي كانت قادرة على تجنُب الفاشية في الثلاثينيات من القرن الماضي لم تفعل ذلك على أقل تقدير من خلال إظهار المُقاومة بدلاً من ذلك."

وهو يعتقد، أن ذلك معناه أن تكون مُستعداً لتحدي أُولئك يهددون، ومن جميع الجوانب، المبادئ الديمقراطية. وبطبيعة الحال، يجب أن نكون حذرين من التهديد من جانب اليمين المُتطرف – فالماضي يُخبرُنا بذلك – وبنفس الطريقة يجب أن نكون يقظين لما يحدث في اليسار المُتطرف. أنا أُؤمن بالديمقراطية في أوروبا، ولكن لتجنيبها مواجهة نَفس المصير الذي واجهتهُ جمهورية فايمار Weimar Republic، يجب أن تكون مُحارِبة."

لماذا شاركت في معرض الكتاب في غوتينبورغ

يشرح الكاتب السويديOla Larsmo الحائز على جائزة نوبل في الأدب سبب مُشاركتهِ في معرض الكِتاب في غوتينبورغ.

واحدةٌ من أهم المُناقشات حول حُرية التعبير في السويد

لا تزال وعلى مدى عام تقريباً وهي تَهِمُ معرض غوتينبورغ السنوي للكتاب. حينما تمّ الإعلان عن أن صحيفة اليمين المُتطرف (New Times Nya Tider) سُمِحَ لها المُشاركة في معرض عام 2017، كَتَبَ ما يُقارب 200 كاتباً سويدياً بياناً مُشتركاً أعلنوا فيه أنهم لن يُشاركوا في المعرض. وأثار هذا جدلاً حامياً. ماذا عن الدفاع عن حق الأشخاص في نشر وجهات نظر سيئة أو حتى خطيرة؟ ماذا يحدث إذا امتنعت أنت؟

لقد اتخذت قراري بأن أُشارك في المعرض – مع كُتاب آخرين الذين أعلنوا أنهم لن يسمحوا للمتطرفين بإبعادهم عن المعرض. ولكن أحترم كثيراً أولئك الذين قرروا عدم المُشارَكة. جميعُنا يحاول الدفاع عن المجتمع ضد الذي يجب أن نعتبرهُ موجة مد مُتعاظمة من الفاشية. ولكن كيف يمكننا عمل ذلك، والدفاع عن حرية التعبير في نفس الوقت؟

في السابع من نيسان/ أبريل 2017 خطف رجل سيارة شاحنة في وسط العاصمة ستوكهولم وسار في وسط شارع للمارة، مُستهدفاً كل من يمر في طريقه. وقُتل خمسة أشخاص. وقال المُتهم لاحقاً، إنه قام بفعلته تلك تأييداً للدولة الإسلامية Isis. وكانت ردة الفعل من الناس العاديين كبيرة جداً. إلى جانب جبل من الورود في وسط مدينة ستوكهولم، كان من الواضح أن كل فرد كان مُصمماً على الرد على الإرهاب بالمُضي في حياته بطريقة عادية قدر الإمكان، لأن الثقة بين المواطنين العاديين هي التي تجعل المجتمع المفتوح أمرٌ مُمكن.

كان هذا يدور في ذهني حينما قررت أن أذهب إلى معرض الكتاب. كما تمكّنا أيضاً من تنظيم عدة ندوات ومناسبات تناوَلت خطابات التهديد والكراهية التي تُربك حرية التعبير. وبدت وكأنها فرصة للإشارة إلى الحقيقة الجلية الواضحة كالفيل الواقف في وسط الغُرفة لا تُخطئهُ العين.

صحيفة (New Times Nya Tider) لم يتم حضرها – بل أنها استلمت منحة مُمولة من الضرائب حوالي 358،167 دولار أمريكي، ونفس المبلغ استلمته الصُحف الأُخرى ذات الحجم المُماثل من التوزيع. وكان السؤال هو هل كان من الملزم أن يكون المعرض مُتاحاً لصحيفة مُرتبطة باليمين المُتطرف. وبما أن المعرض هو مشروع خاص، شعَر الكثيرون أنه ضمن حقوقهم في اختيار عارضيهم بحُرية.

وخلال السنوات القلية الماضية، كان الكُتاب والصحفيون والسياسيون في السويد يواجهون موجة مُتعاظمة من التهديد بالقتل وخطابات الكراهية. ويُظهر البحث الرصين أن هذه التهديدات معظمها قادم من الجماعات اليمينية المُتَطرفة، وبدرجة أقل من إسلاميين مُتطرفين.

يستهدفون الناشرين والصحفيين بغرض دفعهم إلى الرقابة الذاتية.

إذن، كيف ينبغي على المجتمع التعامل مع هذه التهديدات دون أن يُخفض سقف حرية التعبير؟ والدليل على أن هذا التهديد حقيقي أصبح واضحاً حيث قامت مُظاهرة مُكوّنة من عدة مئات من النازيين الجُدُد بمحاولة الوصول إلى المعرض يوم السبت، ولكن شرطة غوتينبورغ منعتهم. وقد تقلص الحضور إلى المعرض في ذلك اليوم إلى النُصف.

إن الكُتاب هم هدف مُحدد لهؤلاء المُتطرفين، وقد صرح 200 كاتب علناً بأنهم لا يرغبون المُشاركة في معرض يضم صحيفة لها ارتباط بذلك البرنامج السياسي.

أنا شخصياً أشعرُ بأن أولئك النفر منا المُلتزمون بالدفاع عن حرية التعبير ينبغي علينا أن نستخدم جميع القوى من أجل مواجهة التهديد المُزدَوَج الذي نواجههُ الآن: الترهيب عن طريق خطاب الكراهية، ومن ناحية أُخرى، تشريع قوي يُهدد بخنق ذلك الشيء الذي يفترض أنهُ يُدافع عنه. لا يمكننا أن نغمض أعيُنُنا عن أي واحد منهما.

نجعل الأمر عادلاً

يقول نائب رئيس معرض الكتاب في فرانكفورت Tobias Voss، ليس بمقدور معرض الكتاب الرصين أن يمنع أو يحظر إصداراً قانوني.

إن معرض الكتاب في مدينة فرانكفورت هو مشروع تجاري. غير أن السلعة التي نُتاجرُ بها مُميّزة جداً: كُتباً تنقل أفكاراً، من بين أشياء أُخرى، أفكاراً تُشكّل بشكل ملحوظ الخطاب الاجتماعي، سواء كان جمالياً، أو أخلاقياً أو سياسياً في طبيعته. وفي هذا الصدد، فإنهُ من الضروري التحقق بشكل مُنتظم من حدود المضمون «النقدي» أو «الإشكالي». جميع معارض الكُتب تزدهر على تنوع المضمون المُقدم من قِبَل المُشاركين. وبهذا الاعتبار، فإن معارض الكُتُب التي تتوق إلى تحقيق هذا الهدف، هي لهذا، عرض لتنوع الآراء والخطابات. ليس هناك معرض كتاب دولي رصين يهدف إلى تمثيل السوق وتنوع الآراء يكون في وضع يمنع أو يُراقب اللاعبين في السوق.

إن هذا النهج – الذي يكون مُتسامحاً في بعض الأحيان مع المواقف الشديدة الإشكالية –ينبغي أن ينطبق أيضاً على العناوين التي يُنظَر إليها على إنها إهانة، واعتداء أو إنها مُنفّرة صريحة عند قطاعات من عامة الناس.

إن الاستثناء الوحيد لهذا المنع أو الإقصاء هو التشريع القائم. فقط إذا كان عنواناً ما محظوراً بقوة القانون في ألمانيا، فإننا نشعر أنهُ من الصواب حظر هذا العنوان أو حتى المُشارَكة الفعلية في المعرض.

إن معرض الكتاب لدينا يحترمُ الفصل بين السُلُطات كمبدأ تنظيمي أساسي لضمان الحُريات الديمقراطية، المؤسسات المُتعاونة والقرارات والإجراءات التي تأسست في ظله. كُلما أُنتُهِكَت القوانين الحالية في فرانكفورت، سوف نتخذ، بصفَتُنا الجهة المُنظمة، إجراءات ضد هذا الانتهاك من خلال إدارة النيابة العامة والشُرطة.

ينبغي على الديمقراطية العاملة أن تكون مُتسامحة مع المُعارَضة (مثل ما فعلت بنجاح، في النهاية، في ألمانيا على مدى عقود)، ويجب أن تقبل أن حرية التعبير تنطبق أيضاً على شرائح من الجماهير التي تشك فيها والتي ربما تتمنى في بعض الأحيان أن تتخلص من النظام القانوني. لا يرى المعرض أن من واجبه وضع معاييره السياسية أو الأخلاقية أو الجمالية الخاصة به من أجل السماح بالأشياء أو حظرها.

الغوص بالحديث

يقول Jean–Paul Marthoz، إن تقوم بحظر المُنظمات التي تختلف معها معناه أنك لا تملك فرصة عرض قضيتك.

وقد حفل مرة ثانية معرضا الكتاب في غوتينبورغ وفرانكفورت مؤخراً بالخلافات حول مُشاركة ناشرين من اليمين المُتطرف في المعرض. ومن منظور تقَدُمي، يُعتبر عدم السماح لليمين المتطرف المُشاركة في المعرض عملٌ صائب. الأساس المنطقي واضح: إن الهمجيين على الأبواب ولم يقل أحدٌ قط بأن يجب على الديمقراطيات أن تُقدمُ لأعدائها الحبل الذي يخنقونها به.

إلا أنهُ، من وجهة نظر ليبرالية، فإن الأمور ليست سهلة بتلك الدرجة. فالديمقراطيات الليبرالية، بالتعريف، تلتَزِمُ بتوفير المساحة للأفكار التي تشك بشكل جذري في قيمها الأساسية، بل وتُهدد وجودها ذاته.

ينبغي أن تكون هناك حُرية لأعداء الحُرية. وطالما إن الناشرين من اليمين المُتطرف ليسوا ممنوعين قانونياً من المُشاركة، ولا يعرضون كُتُباً تنتهك القانون بشكل صارخ، فليس هناك إلا عدد قليل من الحُجَج ضدهم والتي من شأنها أن تجتاز اختبار فولتير حول حرية التعبير.

في حين أن اليمين المُتَطَرف مُرتبط بأشكال الرقابة الأكثر بطشاً، كان قادتهُ فعالين في إدانة 'خوف التقدميين من الحقيقة'. حرية التعبير لي، ولكن ليس لك؟

ومن حيثُ المبدأ، لا ينبغي على الليبراليين التنازُل عن أحد أشهر قيمهم لليمين المُتطرف، حتى وإن قام الأخير باختطاف حرية التعبير بشكل إنتهازي لكي يُوفّر غطاءً من الاحترام لخطاب الكراهية.

يمكن النظر إلى الحظر على أنهُ إعتراف بالضُعف أو الإعتراف بأن الحُجج الليبرالية ليست مُقنِعة بما فيه الكفاية – ولا هي قادرة على أن تُعبر عنها بطريقة يمكن أن تصرف انتباه مُتطرفين مُحتملين من منظمات مُتطرفة من المُتعاطفين مع اليمين المُتطرف.

في الواقع، إن أي مُحاولة لإخراج اليمين المُتطرف من الساحة العامة إنما تُعزز إحدى حُجج التجنيد الأساسية لديه: 'الوطنيون هم ضحايا مؤامرة في «نظام مُزوَّر» تُديرهُ مؤسسة ليبرالية عالمية مُنافقة.

إن الإستجابة لليمين المُتطرف أمرٌ أكثر أهمية اليوم، حيثُ أن لديه القدرة على تجاوز استبعاده والوصول إلى جمهور واسع من خلال الإنترنت والشبكات الاجتماعية الإلكترونية.

إن الطريقة الوحيدة لتقليص نفوذه هي إنتاج حُجج مُضادة وخطاب بديل، ونشرها على نطاق واسع خارج نطاق الجماعات التي تمَّ التأثير عليها.

إن حظر أي مُنظمة، أو فرض رقابة على أفكارها، غالباً ما يعفيها من التفكير الصارم والخيالي الذي هو الطريقة الفعالة الوحيدة للتراجع والفوز بمعركة الأفكار.

ورقة اشترك في وضعها كلٌ من Peter Englund، Dominic Hinde، Ola Larsmo، Jean–Paul Marthoz، Tobias Voss

أرطو والرغبة الخَلاصية في تغيير وجه المسرح

د. آمنة الربيع

«الجسد قبة الروح» – ابن عربي

هل ظُلم الجسد لحساب الروح؟
هل تم محاصرته بخطوط الطول والعرض كما أعلن ميشال فوكو غير مرة؟
وهل هناك جَسدٌ يَعبر وآخر يُحتقر بتعبير فريدريك نيتشه؟
متى يكون الجسد آلة؟ ومتى يصلح ألا يكون قربانا؟
احتفاء بجسد معتل

يأتي الإحتفاء بالجسد في خطابات المسرح وخطابات السرد والميثولوجيا وفي علوم الطب بإيعاز من تجربة خطرة كان بطلها ومؤسسها وضحيتها معا مؤسس مسرح القسوة المسرحي الفرنسي (أنطونان أرطو) المولود في4 سبتمبر1896، والمتوفى في 4 مارس 1948.

وكما جرت محاصرة الجسد عبر العديد من المؤسسات العلاجية والسلطوية بجميع أشكالها وتمظهرات خطاباتها بهدف مراقبته واخضاعه للسيطرة عليه، جرى أيضا عبر ممرات وقنوات أخرى تأثيمه وتخوينه وخيانته حينما شيئته العلوم الطبية لإجراء تطبيقات تجاربها عليه، وإخفاء مكبوتاته وشؤونه الداخلية من طرف، بالإضافة إلى جعله ساحةً لصراع الإيديولوجيات المختلفة في جميع الحضارات. وإلى جانب ذلك كله، لم يجهل خطاب الاحتفاء بالجسد، أن الجسد مُدنس، كما أنه ملعب للتقديس ولإثراء مخيلة القداسة.

هذا التناقض الذي يجري التلاعب به عبر ميثاق غير مكتوب تارة، تختزنه الأعراف والأساطير، أو مسجلٌ في أوراق ووثائق رسمية من طرف آخر، يمنح الجسد قوة وإزدواجية في النظر إليه. وتُعدّ الفنون بوابة الإنفتاح على كلّ مسكوت ومعلن. لقد انتقد أرطو بشدة جميع الحضارات الزائفة التي أرستها الثقافة الغربية في مسرحها حول الجسد. وطالب بإحلال رغبة خلاصية هي أشبه بالرؤيا الميتافيزيقية تفجّر الثنائيات التقليدية، ليس لتغيير المسرح فحسب، وإنما لتغيير وجه العالم كله.

عابَ أرطو على المسرح الغربي استهلاكه المادي لكل العناصر والموجودات، حتى غدت حياة الفرد فيه مجرد رقم أو ملف محفوظ على هاتف ذكي بلغة العصر. وتساوت عند ذلك، في عصرنا هذا مادة أدبية أو مقالة نقدية رصينة منشورة على الفيسبوك عن الروائي، والمسرحي، والناقد الأدبي بلزاك– أحد أهم رواد الأدب الفرنسي في القرن التاسع عشر– الذي كتب قائلا: "لقد اضطررت إلى تحطيم هاتين اليدين لأنهما كانتا تتميزان بالحياة عن سائر التمثال"، مع عبارة يشارك بها أحدهم يُخبر فيها عن تناوله لشطيرة ما، على ناصية طريق إلى المتحف الوطني!! فأي عصر مشوه نعيشه؟!

لقد انتقد أرطو ما وصفه بانحلال الحضارة الغربية، وجاء من بعده وفعل مثله كتّاب آخرون ومبدعون تباينوا في منطلقاتهم الفكرية، واهتماماتهم الفلسفية، أمثال نيتشه، فوكو، ميلان كونديرا وتودوروف، فأكدّوا على غرق الغرب في مستنقع الوحل بلغة هيدجر.

تبلورت رؤى النقد الآرتي تجاه الغرب في ابتعاد الحضارة الغربية عن الشعائر البدائية والطقوس. ولهذا آمن أرطو كما يقول روبرت بروستاين بقدرة الثقافة الجماعية على الخلاص من الغرق في الوحل. فالثقافة هي العمل الجماعي الحاضن للبشرية، وهي القادرة على إنقاذ وجه ماء الحضارة الغربية التي أخذت بالتآكل والانهيار والاضمحلال، لكونها حضارة منصرفة عن إنعاش المنطقة الداخلية اللاشعورية للروح، ومستعيضة عنها باستهلاك الماديات. ولذلك، فإن أرطو بتأمله الحياة الداخلية والدينية لطقوس شعب الأزتك، عثر بحسب الدراسات، على المكون الباطني للإنسان، ففي داخله هناك إله.

يكتب روبرت بروستاين واصفاً ما جاء على لسان أرطو عندما تفحص هذا الأخير مآلات الحياة الدينية لهنود الأزتك قائلا: "...حيث ما يزال ما هو إلهي يتجلى في خبل قرباني وغبطة بربرية"! فهل ينقذ المسرح العالم عبر المدخل إلى كل ما هو غير جسدي ومحسوس؟ أم أن الإنقاذ يتطلّب تدخلاً عميقاً لاشتغالات الحداثة أو لفنون ما بعد الدرامية؟ وهل هذا التدّخل سيُعيد المجد للإنسان المكون من ثنائيات الأنصاف؛ العقل والفكر، ظاهر وباطن، حاضر وغائب، متجلى ومغمور، فوقي وسُفلي، مادي ومثالي؟ وهل يمكن تقديم مقاربة أو اجتهاد بين ما يَحدث للطبيعة، وما حدث عبر حفريات فوكو بجسد الإنسان؟ ولمْ، لا؟ ألا يمكن عقد مقارنة بين الجسدين الطبيعة والإنسان حسب نظرية اكتشاف كل ما هو مجهول؟

وحدها، هنا، الأفكار تتالى وتنثال، والاحتفاء بالجسد الذي لم يَعد اليوم له قيمة، ولا لشعائره قداسة، ولا لطقوسه اشتهاء، فالجسد مبتذل ورخيص، وإلاّ، كيف يمكن لنا أن نفسر هذا الموت والقتل وفنون الإبادة والعنف الموجه تجاه الجسد بجميع تمظهراته وأنواعه، جسد الطفل واليافع والكبير؟ الجسدُ اليوم يُهان ويُمتهن بسبب الحروب والإيديولوجيا ومساحات تأويل الصراعات الفكرية الشيطانية والمؤمنة؟ كيف نبرر هذه الجرائم بفعل الشعائر الدينية التي تُرتكب ضده، فيُغتصب، ويُحرق ثم يُقدس؟

أليس من بين "وظائف الفن إحلال تأثير الجمال محل الإيمان الديني" كما يقول أرطو؟ وهذا الإحلال يرفع من قيمة الفنون إلى المُطلق ويعزز من قوة الثقافة الجماعية بعودتها إلى الجانب اللاشعوري والغريزي للمكون البشري. وعلى هذا الأساس يكتسب فن المسرح خاصيته الفريدة، فهو فضاء يُتيح للجميع مشاهدة عينية للذاتي والموضوعي، والفكاهي بالتراجيدي، والصحيح بالمعتل، والجاذب بالطارد، وهو نافذة تكشف عن الرعب المتكرر إزاء ما يمكن أن يقابله الإنسان من يأس ورجاء، وما يتعرض له من خذلان ونقصان. إنه باختصار الأمل المحكوم لخلاص الإنسان.

إن فكرة الرغبة الخلاصية لتغيير وجه المسرح تنبع لدى أرطو من فكرة دافعة وعميقة إلى الاندماج الروحي للإنسان مع وجوده، لا لينقذ المسرح والعالم فحسب، بل ليحرر جميع مكبوتاته رامياً بكل قاذوراته النفسية والمادية إلى المبولة.

لقد لعبت عدة منطلقات لتأزيم رؤية أرطو الميتافيزيقية، فجاءت كتابته متوترة وساخنة وحارقة وجحيمية وشيطانية. ويُحسب لحياته التي عاشها ممزقاً ومعذباً، وكذلك "متميزا بالدقة وحسن التنظيم والتنسيق، ويمقت اللامبالاة وعدم تحمل المسوؤلية" أنها ظلت – أي حياته – مدار اشتغال المسرحيين، نقاداً ومخرجين ودراماتورجيين ومحللين نفسيين– من بعده على مفاهيمه ورؤاه غير التقليدية. فتأثرت به خطابات المدرسة السريالية التي تُعد من أوائل الاتجاهات الفنية الثائرة في الأدب في العصر الحديث، ولم تقتصر ثورتها على الفن التشكيلي، بل

عابَ أرطو على المسرح الغربي استهلاكه المادي لكل العناصر والموجودات حتى غدت حياة الفرد فيه مجرد رقم أو ملف محفوظ على هاتف ذكي بلغة العصر

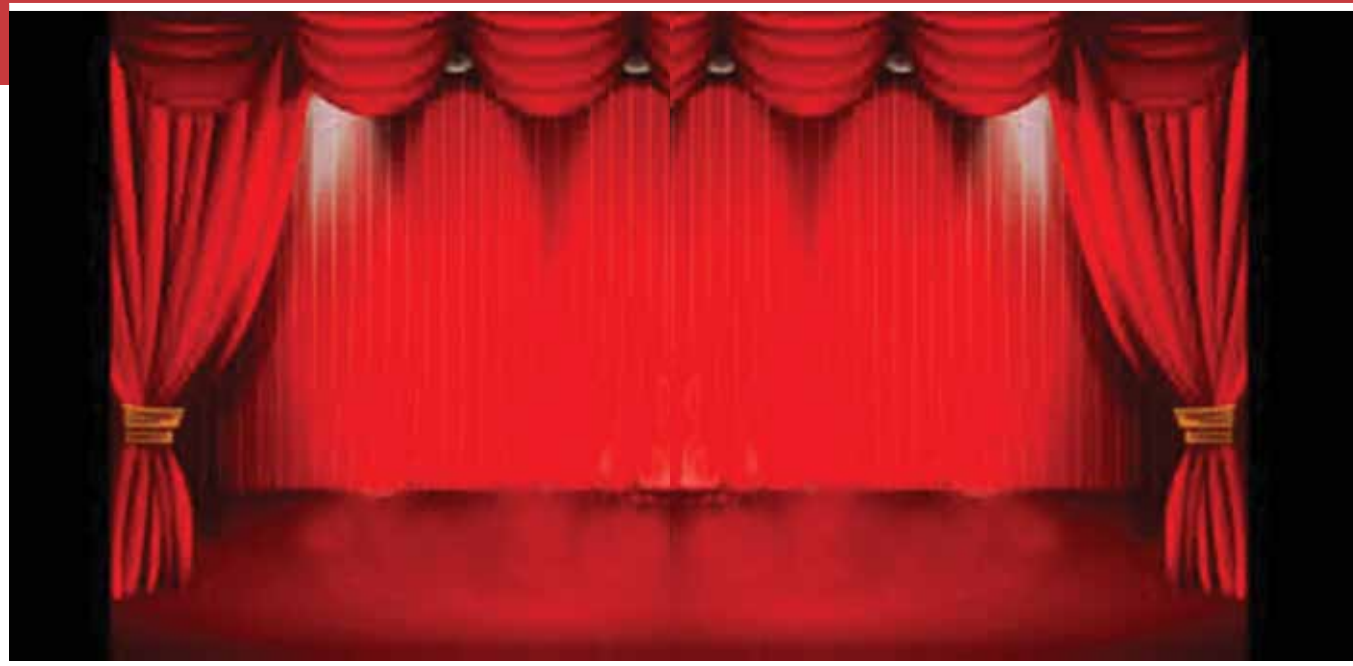

الأدب كذلك، فكانت السريالية كما صاغ آندريه بريتون بيانها في بداياتها حركة فكرية "روحانية متحررة"، رافضة لكل ما هو ماضوي، ومجددة للعقل.

«الفوضوي المتوج» يبني حياته بمعزل عن كل الإرغامات

لقد انخرط أرطو في السريالية ومع رفاق دربه السرياليين، إذّ وجد عندهم ما كان يؤمن به من تمرد ورفض للعقل الثابت والعقل المستقر، وارتفاع عن الأرض، فاسجابت السريالية في البداية له، وتجاوب هو معها قبل أن يُعلن تمرده عليها وتحرره منها. يكتب لنا، (سعيد كريمي) في منجزه النقدي المهم كمرجع علمي وازن عن أنطونان أرطو، (مسرح القسوة المسارح التجريبية الحديثة) واحدة من الأفكار التي صاغها أرطو لبيان مانفستو مدرسة السريالية جاء على هذا النحو: «إننا لا نطالب بتغيير أي شيء من سلوكات الناس، لكننا نفكر جيداً في أن نبرهن لهم على هشاشة أفكارهم وعلى آية قواعد مخلخلة، وعلى أية كهوف شيّدوا منازلهم المزلزلة». وإزاء هذا الإعلان الغاضب، لا يسع المرء إلاّ أن يُمعن عميقا في فكرة وجود مشروع يدافع عنه المتمرد مكرسا له حياته كلها، على خلاف أولئك الذين يُعلنون تمردهم فيهدمون كل شيء أمامهم دون مشروع يبنون عليه! وهذا ما عابه أرطو على السرياليين واصفا إياهم بالمتقنعين المزيفين حينما تخلوا عن الروحانية والنزول إلى معانقة هموم الطبقات الكادحة وتأطيرهم لأفكارهم حتى تناسب الحزب الشيوعي الفرنسي!

يقول: «أن يكون السرياليون قد طردوني، أو أن أكون قد انسحبت من مظهرهم الغروتسكي الخدّاع، فإنّ السؤال لم يكن أبدا هو هذا. فقد انسحبت من داخلهم لأنني لم أعدّ أتحمل التقنّع الذي دام طويلا...». وهذا الكلام، يعكس إلى حدٍ كبير، فكرة تصالح أرطو مع نفسه ومع قناعاته، على الرغم من وجود محطات في حياته، تكشف مدى تعرضه للتناقض، ويدلل مؤلف الكتاب بمواقف عديدة نشير من بينها إلى رسالة وجهها إلى (الدلاي لاما) بها من التوسل، ثم توجه فيها بنقده!

الجسد له وظيفة ضبطية. يقول أرطو: «أنا ضحية، لقد دفعوني إلى هذا، وقلّصوني إلى هذا. هناك لحظات أعادني فيها الأفيون إلى الحياة، ووضعني خارج التكفين وحررني. لقد عانيت بشراسة ولا زلت أعاني. وأظن معنويا أنني لامست المعاناة المطلقة والممكنة للعقل إلى أبعد تقدير، حيث لا يوجد بعدها سوى اللاوعي والهلاك التام»

أدمن أرطو تناول مخدر المورفين واللودنوم والعقاقير الدوائية، ليس بهدف الاستشفاء، وإنما لمواجهة العيش الخطر ضمن الحد الأدنى بعيداً عن مؤثرات الذهاب على طريق الانتحار. ويذكرنا هذا بحالة شبيهة لمتعاطي آخر كان بطلها الشاعر البرتغالي فرناندو بيسوا الذي اقتسم مع بدلائه أو قرنائه الأربعة ظاهرة فنية وحداثية متميزة.

جذور مسرح القسوة وجذبته

أرطو، الشاعر والرسام والمسرحي والصليب على الركح والمصلوب، والطليعي والمنتمي إلى مشروعه، «والمناضل بجسده العليل حتى النهاية»، والفاشل عاطفيا، والخارجيٌ على الثوابت، والمحطم لأفق انتظار التقليديين، والمنشطر بين لطف وجنون، رأى «أن المسرح الحقيقي هو الذي يبني جسدا بدون أعضاء».

يقول: «أنا لست ممن يؤمنون بأنه لا بد للحضارة أن تتغير حتى يتغير المسرح، ولكنني أومن بأن المسرح، إذا استخدم إلى أقصى وأصعب حد ممكن، كان له من القوة ما يستطيع معه أن يؤثر في مظهر الأشياء وتكوينها».

وبالاستناد إلى المسرحي (ألفريد جاري 8 سبتمبر 1873– 1 نوفمبر 1907م) ومنظومة اشتغاله المسرحي على النسبي الذي يمكن أن يقع بين منطقتي الواقع والخيال، أو الحقيقة والحلم، طرح أرطو مصطلحا (القسوة والقرين) كمفهومين أساسيين لمسرح القسوة وفرادته، ولا يستطيع الباحث بالمسرح الأرتي أن يُعلن انتماءه لتجريب القسوة إلا بتمثّل هذين المصطلحين، بل والإستماتة في الدفاع عنهما، وبتعبير الباحث (عبدالواحد بن ياسر) «إن فهم تجربة أرطو يقتضي، لا الالتحام بنصوصه فحسب، بل الإنغماس في الكلية المأساوية لمغامراته».

إنّ الجذور التي تربط القسوة بالقرين يُمكن أن يُفهَم منهما الإبحار إلى أعمق أعماق النفس البشرية في لحظة أشبه بـ»السحر والتصوّف والسريالية»، وهذه الجذبة الساحرة يزخر بهما المسرح الصيني ومسرح الأمريكان السود، وهو تمرد صريح لكل مسرح يخدم البرجوازية الغربية الخرقاء.

ويسير مسرح القسوة في أهدافه على عكس أهداف التطهير الأرسطي، أو التغريب الملحمي البرشتي، إن هدفه الأسمى هو إحداث الصدمة، وتصبح وظيفته «تفريغ خُرَاج جماعي، وبواسطته تنفجر القوى اللاعقلانية في شكل صور لا تُصدق، وتعطي حق الوجود لأفعال تعادي بطبيعتها حياة المجتمعات».

إن النص في مسرح القسوة لا وجود فيزيقيا له. كلّ ما يراه المتلقي هو نص الجسد «فالممثل يحقق بواسطة جسده ميتافيزيقا حية، فتكون كل عناصر الإخراج تعبيرا واستجابة لمقتضيات الجسد وحركاته»، لتصير الخشبة، أشبه بفضاء عار، وأن المسرح عاد إلى «صفائه الأصلي» حيث لا نصوص، ولا ديكورات، ولا تشيخوف، ولا سترندبرج!

ونظرية عودة المسرح إلى صفائه الخالص، تعيدنا إلى لغة الألفاظ، وغياب الكلام، وفضلة تحرر المسرح من الأدب الذي يَحكم كثيرون أنه سبب تراجع المسرح وضرره ورجعيته! إن أبطال مسرح القسوة بهذا المعنى هم «الهذيان والوهم والخوف»، فهي القادرة على خلق تشظيات بالمسرح، فالمؤلف الأدبي لم يعدّ له وجود، والممثلون لا يتكلمون ولا يحكون ولا يسردون حبكة لها بداية ووسط ونهاية، ولا أظنهم يبكون أو يعترفون بشيء ذي بال، لأنهم غير مؤطرين بميثاق مسرح الثقافة البرجوازية المتعفنة والمتهالكة، إنّما أبطاله يشاركون في «جذبة» حيوية أظهرَ دال عليها، ما يجسده مسرح (جزر بالي)، وهو مسرح كامل «يعتمد على الرقص والغناء والبانتوميم والموسيقى، ولا ينتمي إلا قليلا جدا إلى المسرح النفسي»؛ فإنّ جميع هذه العناصر، تترك في النفس علاجاً ذا طابع سحري يحرر الفرد من الإندماج في المجتمع.

يظهر لنا، أنّ «اللا إندماج»، هو الإشتغال الجمالي لدراماتورجية مسرح القسوة، وبالنظر إلى فكرة ألا يكون الفرد اجتماعياً أو متصلاً بالمجتمع فذلك يجعله يعيش في صدمة مضاعفة من الحياة.

لقد تعددت تشبيهات مسرح أرطو من مرآة يقف أمامها الإنسان فتعريه وتكشف جوانبه الخفية إلى نسخة طبق الأصل وعلامة سيميائية تقف بين عالمين، الواقعي والوهمي، وهو أيضا ذلك السراب الذي قد يترآى لنا في الصحراء فلا نمسكه، ولعله يكون هو مضمون أحلامنا المكبوتة.

مراجعنا..

د. سعيد كريمي، مسرح القسوة والمسارح التجريبية الحديثة، دائرة الثقافة والإعلام بالشارقة، ط1، 2014م

د. عبدالواحد بن ياسر، عشق المسرح دراسات نقدية، الهيئة العربية للمسرح، الشارقة، ط1، 2013م

ثنائية اللون في "زرايب العبيد"

"أنا التي أبدو هناك ولا أظهر في الصورة، بجانب عمتي عيده وابنها البكر بركة، ذلك اليوم تركتني عمتي صبرية عندهم وذهبت إلى المدينة".
هذا ما جاءَ على لسان عتيقة وهي تصفُ الصورةَ التي استندتْ إليها الكاتبة في كتابة هذه الرواية ، تتحدثُ عتيقةُ دون أن يداخلَك أيُ شك في أنها فعلا صاحبةُ هذه الصورة وكأنها صورتُها الحقيقية، صورة وجدَتها الكاتبة نجوى بن شتوان عند صديق تمثلُ زرايبَ العبيد، هيَ صورة بلا تفاصيلَ كثيرة، لكنَ الكاتبة تلبستْ شخصية الطفلة الموجودة بالصورة دخلتْ عالمَها واستطاعتْ أن تخلقَ منها حياةً متكاملةً من الألم والظلم والقهر، حكايةٌ موجعةٌ في زمنٍ متحول لجيلين امتدا من تعويضة الأم أو العمة صبرية إلى الابنة عتيقة، صورةٌ بالأبيض والأسود تُلقي الضوءَ على قَدَرِ هذين اللونين، قَدَرٌ تصارعُه الإنسانية، منذ جنونٍ ما، جنونٌ حدد مصائرَ البشر بألوانها، تبدأ أحداثُ تلك الصورة في حقبة ما قبل الاحتلال الإيطالي، أي نهاية القرن التاسع عشر، إبّان انتشار العبودية في ليبيا، لكن نظرا للظروف السياسية الحالية في ليبيا وظهور أنواعٍ جديدة من العبودية، والعودةُ مرة أخرى لبيع البشر والمتاجرة بهم، أعتقدُ بأن هذا الهاجسَ هو الذي حركَ الكاتبةَ لكتابة هذه الرواية، كي تعودَ للتاريخ تطرقُ أبوابَه لتُمسكَ بجمرة الواقعِ المعاصر، وبتوافقٍ منطقي تحركتْ اللغةُ في إنتاج النص الذي يغوصُ في التاريخ الثقافي لهذه الجماعات.

فاطمة محسن

جاءت الروايةُ في فصولٍ كثيرة ببراعة مذهلة جمعت الكاتبةُ بين النص السردي والأدبي وبتوافقٍ وتطورٍ منطقي، في حركة اللغة وانسجامها مع الشخصيات والمكان وبتداخل جميل نثرت نجوى بن شتون وصلات شعرية بالدارجة الليبية.

ميت موت عليه غزالي
يهبل يا ربي نجيه
غزالي لا ما نسلم فيه
عيوني لو يـــبي نعطيه

هذا الحسُ الشعبيُ جعلنا ندخلُ في عمق الشخصيات ونتلمسُ الألم،.. تلك الآهةُ التي تَصدرُ من روح معذبة، والتي لا يمكن أن تُقالَ إلا بالدارجة المحلية بما يتناسبُ مع الشخصية، ومستوى وعيها الاجتماعي كما أن البلاغي الفصيح جاء كذلك وفق نسقٍ دلالي وشعري لا يُفقدُنا لَذةَ السرد، حتى نكادُ نشعر برقة الشعر بينما نحن في عمق السرد .

وفي سردٍ متقن يفتحُ أبوابَ اللغة بظمأ لحكاية تتناسلُ منها حكاياتٌ، كل منها تشير إلى امرأة ما، امرأة تحملُ حكاية، وحين تحملُ النساءُ الحكايا، يتسربُ الألمُ والقهرُ، من العبودية التي هي وجهُ الرواية حيثُ زرايب العبيد، ورغم بشاعة كلمة العبيد إلا أن اقترانَها بالزرايب زادَها بشاعة، فكأنه لم يكفِ أن نطلقَ عليهم اسمَ عبيد ونسخرَهم للخدمة، بل رحنا نجردُهم من انسانيتهم ونقربهم من الحيوانات، حين نطلقُ على مكان سُكناهم الزرائب، في حقيقة الأمر ،هذا المكان وحسبَ الوصف، هو مكانٌ للماشية، أقربَ منه للإنسان. تدخل الكاتبة زرايب العبيد لتحملَ لنا وجعاً بعد وجع، ولتشكلَ من خلال الألم والقهر، علامةً دلاليةً للقضايا الإنسانية عامة والنسْوية خاصة، وسندركُ في أثناء فصول الرواية، أننا أمام نماذجَ نسائية مختلفة، تئنُ تحت وطأة جسدها في مجتمع يراكمُ فوق عبوديته عبوديةً أخرى، يقعُ أثرُها على المرأة، ولأن حقوقَ النساءِ نُومتْ كثيرا قبل أن تتعلمَ المرأةُ كما جاء في الرواية، ولأن الخرافةَ ضروريةٌ كالعقيدة، بل ملحّةٌ لتغطية ما لا يمكنُ الإفصاحُ عنه تحدثتِ الروايةُ عن التقفيل أو التصفيح، وهو طقسٌ يتم لحماية الفتاة من فقدان عذريتها:
(شبهُ تعويذةٍ سحريةٍ تُبطلُ انتصابَ الزاني وتُحرمُ الزانيةَ الاستمتاع).

العذريةُ التي يخشى الجميعُ أن تُسلبَ من الفتاة إلا بمباركة الجميع في اللحظة التي يحددُها الجميع، لا في اللحظة المناسبة (اللحظة، لا أعلم لماذا لا تكون اللحظة المناسبة هي اللحظة التي يباركونها جميعا ص 48) أما وقد تم تحديدُ اللحظة، فلا بد من اثباتِ شرف تحملُه خِرقةٌ بيضاءُ ملطخةٌ بالدم، وكم من دماء لنساء سالت، وأرواحٍ أزهقتْ، بسبب ثقافة بدائية يحكمُها العرفُ والسلطةُ الاجتماعية، كما أن الحاجةَ وقلةَ الحيلة أو عدمَ الرضا بالذل والمهانة، قد يفرضُ على المرأة واقعَ أن تكون بنتَ هوى، أو مغنيةً يرفضُها المجتمع، ويحيطُها بازدراء، كما في شخصية درمة وتفاحة أو الكويسات بنات باب الله (لا أحد يتزوجُ من مغنية وإن كان أسودَ مثلها، الغناءُ يحولُ المرأةَ لساقطة تحت الطلب).

إن العلاقاتِ الإنسانية حين تُربطُ بالنبذ أو العقوبة، وتخضعُ لشروط ورقابة خاصة، فهي عندئذٍ لا تستندُ إلى شريعة ولا قانون، بل تستندُ إلى عرف الجماعات وسلطتها، فلا شيءَ يصمُدُ أمام العرف. تتطرقُ الروايةُ لذاك التصورِ الخاص عن المرأة، كحبل غواية يقودُ إلى الهاوية، ويبعثُ على الشقاء، فتسعى العائلةُ لإخماد النارِ التي تُشعلُ قلبَ العاشقين بمحاولات متواصلة لقتل هذا العشق عن طريق إجهاض الأم وجلدها وقتل لطفل بريء، ثم إبعادٍ مجحف، هذه العلاقةُ محرمةٌ في ظل تراثٍ شبَ على تقسيمات طبقية، فالعبوديةُ ظلت برُغم الإسلام الذي لم يُشرِّع الرق، وإنما شرع العتق، وهذا موضوعٌ يختلفُ فيه كثيرون، وهو مثارُ جدلٍ دائم، ورغم ذلك بقيتْ العبوديةُ

حتى وقتنا الحاضر، رغم أن الاسلامَ أراد إنهاءَ الرق وتصفيته بشكل مُتدرج لا يعرض المجتمعَ لهزة عنيفة، إثرَ إلغاء الرق، وتغييرٍ نظام المجتمع، ولا أعرفُ حقيقةً لماذا مازلنا نرزحُ تحتَ جحيمَ العبودية رغم أن الإسلامَ والمعاهدات السياسية والدوليَة ألغت الرق، إلا أن الرقَ والعبوديةً استمرا بكل أشكالهما الواضحة والخفية (لا أحد حر صدقني، لا يوجد إنسانٌ حر، فقط يختلفُ المسجونون وتتباينُ السجون) وبقي العتقُ رهن إرادة السيد (كل العبيدِ يحصُلونَ على حريتهم، إما كهدية من أسيادِهم على عملٍ قدموه، أو على إثمٍ ارتكبَه الأسيادُ ويريدون التكفيرَ عنه).

في زرايب العبيد الفقرُ والحب، الخوفُ والمرض، الخرافةُ والمثلية، الاغتصابُ ثم الحمل، وجهلُ النسب أشباحٌ تطاردُ ضحاياها فيصيبُهم بوري العبيد أو (عرة العبيد) كما نسميها، هذا البوري الذي أفسرُهُ بمتنفس عن الضغوط التي يعانيها الإنسانُ، فلا يجدُ غيرَ الانفجارِ والغضبِ الأعمى، ليفُكَ عن نفسه هذه الضغوط.

الحب بين العبودية والحرية.

يقول فيكتور هيجو (تبدأ الحرية حيث ينتهي الجهل). في العلاقة المعقدة بين محمد وتعويضة هناك خيطٌ رفيعٌ يقطعُ هذه العلاقةَ ويمزقُها، العلاقةُ التي بدأت بالجنس بفكرة التجربة، تجربة مبنية على فكرة شائعة، وهي أن قوةَ الجنسِ مرتبطةٌ باللون (اووه يابنَ عم، ماذا أخبرُك عن تلك الروح الحارة عندما تكونُ في حُضن امرأة سوداء، أيُ نشوةَ كالسُكْرِ تأتيكَ معهن،فلا تتمنى أن تبارحَهن أو يبارحْنَكَ أبداً) وبغض النظر عن صحة هذه الفكرة التي تؤكدُ شهوانيةَ المرأة السوداء، فإن محمد ذهبَ لتعويضة بتلك الفكرة محموما ومتأثراً بما سمعه، محمد الذي كان يأنفُ من معاشرة العبيد والذي كان عليه الاغتسالُ من رائحتها وطردها ونزعها عن جسده، محمد الذي لايجدُ في نفسه ميلاً للنساء السود، حين فكر في الاقتراب منها أهداها مايُزيلُ أثرَ تلكَ الرائحة، وطلبَ منها أن تتزينَ بالحنة.

فماذا وجد عند تعويضة ؟

وجد جاريةً مطيعة (الطاعة الجارحة) جاريةً لاتستطيعُ أن تقول له لا. تلبي له كلَ رغباته في أسوأ ظروفها، إمرأةً ليست حرة، ليست ندا له، إنها عبوديةٌ جديدةٌ يقتربُ منها ويتذوقُها. العبودية الجنسية.

ماذا وجد محمد عند تعويضة؟

إمرأةٌ لم يقتربْ منها رجلٌ لا أبيضَ ولا أسود، لها مالغيرها من الرغبات في معاشرة رجل يرغبُ بها، لجسدها حاجاتُه ورغباتُه المكنونة، وجد عندها الرغبةَ القويةَ وعدمَ الممانعة

ماذا وجدت تعويضةُ عند محمد؟ وجدتْ أخيراً من يقتربُ منها. وجدت الطريقَ و المتنفسَ لاطلاق رغباتها، كي تشعرَ مثلَها مثلَ بقية النساء المحيطات بها.

اعتقدت تعويضةُ أن محمداً يحبُها تماماً، كما اعتقدنا، لكنها بمرور الوقت وبخُذلان محمد المتكرر وأنانيته المُفرطة، وتعريضِها للكثير من الألم والعذاب. بأنانيةٍ متوحشة منعها من الخروج لاعادةَ اللحم إلى مكانه، حتى لا تأكلُه القطط. وعدها بحل المشكلة، ثم تركها وغادرَ لتعاني كلَ المعاناة من جلدٍ وموتٍ لصغيرها. حين بحثَ عنها كان يبحثُ عن متعتِه، لا عن زوجته أو حبيبته. كان أضعفَ وأجبنَ من مواجهة أهله والاعتراف بإبنه الذي تركهُ للموت، وتركها للضياع.

تعويضة التي عانت في بيت بنات باب الله، ذل العبودية على يدِ الفقي الذي مارسَ انتقامَه من محمد بها.

غادرت تعويضةُ الماخورَ مع كلمة (أريدُ أن أكونَ حرة) حريةٌ دفعتْ ثمنَها غالياً اختارتْ أن تكونَ حرةً في العيش بعيداً عن كل عبودية، حرةً بمسؤليتها تجاهَ مُفتاح وعتيقة، هذه المسؤوليةُ التي جعلتها مختلفة. تعويضة أخيرا حرة في علاقتها بمحمد، فهي ليست غَرَضاً يمتلكُه محمد، بل هي تتسرى به كما يتسرى بها، لم تعد تخضعُ للحاجة إليه.

أنا لا أريدُ منكَ شيئاً، لا من مالك الذي زاد، ولا من عقارك الذي اتسع ، إن اعترفتَ بالبنت أو لم تعترفْ، فهي ابنتُكَ أمام الله ، إن لم تفعلْ سوفَ أسجلُها باسمي كما يُسَجلُ الرقيق، ولن أتخلى عنها لك، لأنكَ لستَ قادراً على حمايتها أنت خليلي فقط .

يعيشُ المرءُ مُعتقداً أنه تعلّم كلَ شيء، وعرفَ كلَ شيء، لكنه خلافاً لذلك، يكتشفُ أنه سها عن معرفة أبسط الأشياء، ولم يلتفتْ كي يفهمَ أشياءَ كانت جاهزةً للفهم، تناسى أو تجاهلَ، وسقطَ الاهتمامُ بها في خضم اهتمامه بغيرها، حتى تلاشتْ وغابتْ عن السمع والبصرِ والتفكير.

هنا ينتهي الجهلُ وتبدأُ الحرية.

نجوى بن شتوان بوعي تام وبدون قيود، تكلمتْ عن الحب والحرية، عن العبوديةً وأسواقِ النخاسة، عن ازدراء الأديان الأخرى، وعن الصوفيةِ كملاذٍ للتائبين. نقلت الروايةَ من متن التاريخ، مستلهمةً حكايتَها من صورة أعادتْ تشكيلَها حيثُ اقتربتْ من هذا العالم، بعين راصدة وقلب حكيم، رصدت بشكل تاريخي واجتماعي وبمُتَخَيل غالب، لمجتمع العبيد، أعطى للرواية هذهَ القيمة، وربما خاطبتْ نجوى بن شتوان نفسَها وهي تنظرُ الى الصورة: ماذا لو كنتُ أنا عتيقةَ بنتَ تعويضة ومحمد بن امحمد بن عبد الكبير بن شتوان؟

العمر فوق نار هادئة

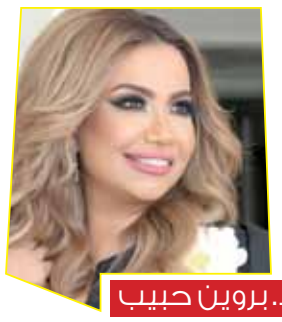

د.بروين حبيب

في رواية «مريم الحكايا» للكاتبة اللبنانية الفذة علوية صبح تفكك بسردها الممتع مراحل حياة الإنسان وكيف تطرأ عليه التغيرات العمرية لدرجة كاريكاتورية أحياناً، حين تصف في تلك الأحاديث الحميمة بين شخصياتها أمراضها، وقوائم أدويتها، والتحولات الخطيرة في مسارات الأحاديث اليومية،وكيف أن الحديث عن الكوليسترول مثلاً يصبح غاية في الأهمية، مقارنة مع أشياء أخرى، كما تلك الأوجاع التي تصبح ملازمة لجسد المرء كلما قارب عتبة منتصف العمر أو تخطّاها.

أرى ملامح النص أمامي غير واضحة تماماً، وأشعر برغبة في معاودة قراءة الرواية، فبعض النصوص نتذوقها بشكل مختلف في عمر مبكر، ثم تعود إلى أذهاننا مثل كل شيء جميل عشناه في الماضي فنوَدُّمعاودة رؤيته من جديد، ذلك أن النص ليس ابن مرحلة معينة فقط بل إبن تجربة حياتية وهذا ما يمنحه سمة البقاء، تلك كانت علوية، أما غادة السّمان ففي مقالة قديمة رسخت بعض بصماتها في قعر ذاكرتي، قالت فيما معناه أن موت أول صديق لنا سيكون بوابة لعمر جديد، تطوى بعدها مرحلة الشباب شيئا فشيئا كلما توالت أخبار موت الرفاق و المعارف أقراننا، ولو أن ما قرأته آنذاك تمّ في زمن الهواتف الذكية لاحتفظت بنسخة من المقال، ولكنه كان في زمن الورق، لهذا أجدني ممنونة لغادة السمان تحديدا لأنها جمعت مقالاتها في كتب، وأرشفت لأدبها بشكل فريد من نوعه، ما يجعل العودة لأي نص من نصوصها ممكنا.

هذا الحنين أو الرغبة لقراءة نصوص قرأتها في الماضي لا شيء ناداها غير عمر النضج، فقد لامست ذات يوم أزرار حواسي لمساً خفيفا تهيئة لهذا اليوم ربّما، فما أشعر به من شوق لمعاودة قراءة بعض الكتب والنصوص القديمة مرجعه الأول الإدراك الكامل لمحتواها، أو لنقل إن النص بعد القراءة الأولى أخذ وقتا طويلاً دام سنوات حتى اتضحت معالمه الكاملة لي، ولا أعتقد أني متفردة بهذا الرأي، إذ يبدو أن فعل القراءة لا ينتهي بانتهائه الآني، بل يستمر ما دام راسخاً في ذهن القارئ.

من هذا المنطلق تساءلت بيني وبين نفسي هل حين تنتابنا الرغبة لخفض صوت التلفزيون مثلا أو الإستغناء عنه وتفادي البرامج الصاخبة ومسلسلات البكاء والعويل والتهريج، فإنما لضرورات يفرضها التقدم في العمر؟ وهل حين يخفّ صراخنا ويزيد هدوؤنا نكون قد تجاوزنا عمر الطيش ودخلنا عمراً أكثر استقراراً واختصاراً للسلوكات المجنونة التي لا تثمر؟

هل حين نسامح أكثر ونغض البصر عن أشياء كثيرة مما يسيء إلينا فإنّما الأمر متعلق بتقدمنا بالعمر؟

لطالما فكّرت في الحكمة من أعمارنا المقسمة إلى مراحل، فنولد عاجزين وننتهي عاجزين، لكن بين العجز والعجز نُمنَح فرصا كثيرة للهو والطيش والتهور والتعلم قبل الإستقامة والإهتداء لمُسْتقَرٍّ لتلك النّفس المتعبة من الركض والجنون.

يصبح لكل عمر عصارته، وليس من باب استخلاص العبر ذلك التفنن في عرضها واستعراضها، بل من باب الرأفة بالأجيال التي تهدر طاقتها في الأخطاء نفسها. فلطالما تساءلت أيضا، لماذا تنحجب أعماق المرء حتى على نفسه، فلا يكتشف نفسه إلا بعد فوات الأوان أحياناً؟

هل يبقى العمر الحقيقي للشخص مرتبطا بتغيرات الجسد أم بمقدار الحب في قلبه، وإيمانه بالغفران، وفهمه الجيد لهشاشته كونه كائناً غير معصوم من الخطأ، أو كون الخطأ نفسه مرحلةٌ أولى من مراحل تلقيه للمعرفة؟

كل التغيرات التي يعيشها المرء منذ ولادته وهو يكبر تشبه رحلة حبة القمح من التربة، إلى الطاحونة ومنها إلى المعجن ثم إلى الفرن، ثم خبزاً طازجاً على طاولاتنا.

وتلك الرحلة الطويلة التي تقطعها حبة القمح في دورة حياتها تتطلب الكثير من الشجاعة والإرادة لإكمالها لو أن حبة القمح أُبتُلَيَت بشيء إسمه "العقل" ، فكل كائن على هذه البسيطة لديه دورة حياة تكتمل وفق قانون الطبيعة، باستثناء الكائن البشري الذي قد يتعثر قليلاً أو كثيراً في خلال تلك الدورة بسبب قراراته، وقد لا يبلغ عمر النضج أبداً.

يزين العقل صاحبه إن كان راجحاً، ويزيده النضجُ وقاراً، و لعلّ هذه المَلَكة هي التي تفتح بصيرته على أشياء لم يكن يراها جيدا قبل حلول بركات هذه النعمة عليه.

تثمر تجارب الطيش فيصبح سهلا أن نفرّق بين المحتال والجاد، والعملي وبياع الحكي، والكذّاب والصادق، وتصبح الأقاويل التي تعكر أمزجتنا شيئا لا يستحق الذكر، فآراء الناس على إختلافها لا تغيّر من جوهرنا شيئا، وهذا لا ندركه إلا حين نمتلك تلك الثقة بالنفس التي تجعلنا لا نهتز من نفخ الكلام...

في النص المكتوب تنعكس روح الكاتب بين السطور، تحمل تلك الذخيرة بين طياتها ويمكن الإمساك بخيوطها من أول سطر. فتنشأ منذ بدء القراءة علاقة حميمة بين القارئ والنص، ولا أدري هل من حقي أن أحكم على النص من خلال نوعية قارئه أو العكس، فكلاهما مرآة عاكسة للآخر، لهذا لا يمكن لكتب دسمة، ثقيلة المتون أن تجذب الجمهور العربي الذي نعرف الفئات العمرية الغالبة فيه، وظروفه المعيشية ويومياتها المنهكة، مع كل ذلك التشويش والضجيج السياسي الذي يملأ فضاءه السمعي البصري.

أمّا ظاهرة الإقبال على الكتاب – خاصة الرواية – مؤخرا فهي دون شك مرتبطة ببلوغ أجيال الستينات والسبعينات سن النضج، متجاوزين مرحلة سياسية عصيبة، وإن كانت تبعاتها مستمرة، لكن الذهاب للكتاب تحديدا بحثاً عن فسحة هدوء كشف مباشر عن نضج داخلي.

لا يمكن لشخص لا يعرف أهمية الكتاب أن يذهب إليه، لا يمكنه أن يثق في كاتب ويفتح له بوابة ذهنه، ويسمح له أن يسرح ويمرح حيث شاء بين بنات أفكاره، ثمة تأسيس لكل شيء، ونحن فيما سبق لم نؤسس لقاعدة تحوي الكتاب بين رفوفها، انبثقت الشعوب العربية مثل آبار البترول، هكذا فجأة، تحررت من إستعمارات عدة، واستلمت دفة إدارة نفسها بنفسها دون تقاليد محكمة سابقة لتلك المغامرة الخطيرة في قلب حلبة تمرّس فيها رعاة البقر على ترويض أعنف الثيران.

عشنا مرحلة طيش طويلة الأمد، على جميع الأصعدة، مارسنا فيها أخطاءنا ونزقنا ولا مبالاتنا، فعسى أن نستعيد زمام أمورنا اليوم وقد بلغنا عمر إكتمال الرؤية وانفتاح البصيرة على ما لنا وما علينا.

أمّا هذا الوعي المتأخر، فقد تعثر كثيرا بمنغصات يضيق المقام لذكرها، وقد حجبت الرؤية عن بُعد كما عن قُرب لأجيال لم تر من حياتها غير هامش ضيق، مثل تلك الدروب التي لا توصل لشيء. مجرد حياة إنقضت كلها كأي حياة لكائن لا حول له ولا قوة.

وإن تحدثنا عن المائة عام القادمة، فإن تأسيس قاعدة ثقافية متينة لها يبدأ بإكتشاف درر كُتّبنا، وخلاصات تجارب مؤلفيها، وارتشاف عصارات تلك التجارب.

وثمة شيء آخر مهم، فذلك العمر الذي يُقصَف باكرا بتعاليم تُبيد المراحل، لنحصل على أطفال لا يخطئون ومراهقين مثل أجهزة مبرمجة، لا يحمي الفرد من إنتكاسة مفاجئة، فهذا العالم مدجج بالمخاطر، والريح فيه أحياناً تهب عكس شهوة السفن، ونحن عراة فيه تماماً، نتأثر ونتعب ونستسلم ونموت، ولكننا خلال كل ذلك يمكننا أن نرتدي دروعاً واقية تحمينا من السهام المصوبة نحونا، دروع محبوكة بتجارب الآخرين، وقد لن نجدها فقط في الكتب والسينما والحكايات المروية عبر السنين، بل في أقرب شخص لدينا، دعكته الدنيا وأقعدته الأيام ليروي...!

كيف رأى الرحالة الفرنسي ألبرت ندرس البحرين؟

حلـوةٌ بعيــدةُ المنــال

سوسن حسن

زارها في عشرينات القرن المنصرم ، تلك الملكة البيضاء بعيدة المنال، التي يزين رقبتها عقد فريد مرصع باللؤلؤ الخالص، و يلون ثوبها أشجار نخيل تترامى خضراء على مد النظر الى ما لا نهاية. قيل بأن يديها كانت تزخر بفاكهة البحر، بدَرٍ لامع، لا ينفك عن التوالد. هكذا كان ألبرت لندرس، الصحافي الفرنسي المشهور يرى البحرين.

لم يكن لندرس صحافيا اعتيادياً، يراقب وينقل انطباعاته، بل كان صحافيا يصنع الأخبار والحكايا، حتى في حال عدم وجودها. يا له من جريء ! لم يكن يتردد في إطلاق آرائه المستفزة كالقنبلة، و لم يكن يحتاج لنكز من رئيس التحرير للمبادرة بالسبق الصحافي، بل كان مثال يعتد به للصحافي المغامر، المتوقد الذكاء، الرحّالة، و كان الشرق يستهويه و يفتنه، كالمرأة التي لن تكون أبداً من نصيبه، ورغماً عن كل ذلك، يسعى لتجاذب أطراف الحديث معها، و إن لمرة واحدة فقط.

وضع لندرس الملكة نصب الأعين، و اختار الشريف ابراهيم مرافقاً له. لا تسألوني من يكون و أين ولد هذا الشريف، فقد يكون فرنسياً مستعرباً مثل لورانس أو مغربياً اختار من الحجاز مسكناً له. كان يجيد نطق العربية والفرنسية كلغات أم، ومعروف عنه صمته وحنكته. أخبر الشريف لندرس بكل ما يعرفه عن الحجاز والمنطقة، وسرد له قصص أهلها، وما حلّ بالحجاز حين رجع عبدالوهاب إليها من أرض العراق، وحدث ما حدث...

هذا حديث آخر ممنوع التطرق اليه، و إن كان يشكل نصف رحلة ألبرت لندرس التي عرى من خلالها حقيقة بعض رجال المنطقة.

رسم الرحالة خارطة طريق للوصول الى الحلوة بعيدة المنال، حيث بدآ من البحر الأحمر، عبرا السويس، ثم ارتميا في أحضان الحجاز، ليلقيا نظرة على الجزر الفارسية، وأفريقيا، فتستقبلهما عدن بليال ملاح وبنساء لايترك الورد شعرهن المسبل، لتفتح لهما من بعد ذلك الحديدة أبوابها التي نعمت بما أغدق عليها من فرح ينسي حاجة النوم، ليريا أنفسهما فجأة في حضرة سلطان مسقط.

الحق يقال بأن ذلك الأخير احتفى بهما وأرشدهما الى السفينة الراحلة الى أبواب الخليج، إلا أن ألبرت والشريف وقعا على يد بحار ألماني يمقت الفرنسيين، أنزلهما في عرض البحر، على بعد خمسة عشر كيلومتراً ليكملا الطريق سباحة، و لحسن حظهما وقعا على طيبة رجل فارسي، كان يجول البحر فسرعان ما هبَّ للنجدة.

«تلك هي البحرين، نعم، انها تقف أمامنا، شامخة. انظر، هناك لؤلؤ وفير في قعر بحرها ونجوم كثيرة تسبح في أعالي سمائها. إن منعني الإنجليز من الدخول، سوف أنتحر ! يا الهي، لقد تركنا أخيراً الحجاز البائس ووصلنا الى وطن الحظ و الثروة . آه يا مال !»

لم يكن لندرس يتصور البحرين امرأة مرحة تضج بالحياة، ولم ينتظر رؤية النخيل . تعثر في مشيه على مقربة من البحر الذي كان يشع نقاء، وحطت عيناه من بعد على رجال اللؤلؤ. من وصفهم بالأغنياء! اقترف خطأ فادحاً! لا ، لم يكن صيادو اللؤلؤ رجال مال، فقد كانت تخنقهم الديون ويبتز أموالهم أصحاب المصالح كالعبيد. كان يتساوى فيهم

الطموح والسذاجة، وكانت الطيبة الغافلة تغلب مع الأسف، فتشكل قدرهم.

تحارب على هذه الملكة رجال كثر، وخيضت حروب بوكالة ومن غير وكالة من أجلها. قيل بأنها ملك شيخ، و يمنع منعا باتا التقرب منها، فاشتدت غيرة الفرس، و من ثم تدخل الإنجليز لنزع فتيل الغضب وتصفية الحسابات. «لا تنسى يا شريف، لقد أخذوا الحسابات معهم و أكثر مما ينبغي قبل الرحيل. يا لمكر هؤلاء».

عاشت البحرين على اللؤلؤ فترة طويلة من الزمن، ولم تكن السفن تصنع، والأشرعة تخيط، والتجارة تنتعش، و البحارة يمخرون عباب البحر، و يرجعون الى الأرض إلا من أجل اللؤلؤ، سر فتنة البحرين الساحرة.

سأل أحدهم لندرس: «ماذا تريد أن تأخذ من البحرين» فأجاب : «لا أتمنى سوى تجاذب أطراف الحديث معها، والعودة من ثم ذلك إلى وطني لأحدثهم عن جمالها، فأنا أعتقد أنني وجدت الجنة هنا ومتأكد بأن آدم و حواء عاشا فيها».

وصل لندرس الى قلبها، إلى المحرق، فلاحظ وجهين، وجه ضاحك يرف على ملامحه ينابيع حب، تشبه تلك التي نجدها في الجنة، ومن الجهة الأخرى، وجه عابس، قاحل، يغطيه تراب المقابر. أليس لذلك رمزية ؟ علاقة تضاد بين الحياة والموت ؟ .

صـــورة غـــــامضـــــة

شعر: بتول حميد

1
تأملَني وتَخفيت
مكيجتُ رُدودي
أمام أسئلته الكيدية
خفتُ أن يلحظَ لوهلة
حَقائبَ قلقي
فواجهني ببديهيةِ المحترف!

2
يطلبُ مني استقامةً مائلة
من دونِ أي تَشَنُّج لأفعالي
يلومُني علَى الافتِّعال
ببساطة أن..
تنساب خصلاتُ ذاكرتي أمامَ عيني
وأمررُ صوتَها على أذني
ولا أسمعُه!

3
ظننتُ أن الفوتوغرافيَ
سيمحو خجلَ ابتسامتي
سيطبطبُ لثغةَ التردد
في تهجيها للفرح!
سيخففُ من حدةِ اللونِ الواقعي
ويومئُ لي أن أُمَيِّلَ كتفَي
كتفي المائلُ أساساً لأقواس الانتظار..
سيوجهُ ضوءَ العدسة
كَمشرطِ طبيبِ تجميل
بيْدَ أنه
لن يكتشفَ مواطنَ جمال جديدة
بقدرِ ما سيُرهِقهُ ترميمُ قَرصِ وجهي
ليتناسبَ مع قامةِ خيالي ..
تمنيت!

4
قد يتململُ
من كلاسيكيةِ أدائي
من بساطةِ ثوبي
من إفراطي في صيّغ المبالغة
من تَعَمُدي النمطي وعفويةِ مقصي الرقيب؟
وما يمنعُه من تزويدي برُتوش وهميّة تنقذ خوفي؟!
ظننتهُ سيركزُ على طولِ أهدابي ربما
أو كُحلي المرسوم بعنايَة
لن يأبهَ لجَلبةِ العَمرِ قبل التقاطهِ الراهنة
لن يرصُد ما تبقى في عيني
وحينِ ترفُ ارتباكتي
سيرأفُ ويَكُفُ عني عتابَ كاميرته!
وسأكتفي
بـ تنهيدةٍ مقتضبة
بـ برودٍ مصطنع
لاستلامِ الصورة!

5
خلتُ أنك تتفهمُ رفضي لـ برواز
يجمح ركام كل هذه الفوضى
يُزَوق كل هذا التعقيد الزاعق
لن ينطلي عليك إمعاني في ..
ترتيبِ تقاسيمي
تبرجِ ابتسامتي
تغييرِ نبرتي!
لن يرَواغ طويلاً
الجانبُ المحبب من وجهي
وهو يحجِب الآخرَ عنك..

6
إن عذابي أمامَ المصوّر لم يختلف كثيراً
عن وجومِ معتقلٍ سياسيٍ في هنيهةِ استجواب
بريئاً ويرتجفُ كمذنب
مقيداً وليس لديه مايخسره..
تتملكه رغبة للتبرير
ويثنيه عن ذلك
جهلَهُ بالتهمة !

7
أتشبثُ بابتسامتي الخَجلى
ولا تهزمُني الوشايّة
صورتي جوفاء الملامح
ما الذي كنتُ أخفيه؟
لا أعلم!

الرأسمال

ملعون هذا الـــرأسمال
يفتك بأرواحنا مذ
تسيد وجه الأرض
قوض أجسادنا إلى آلات
تدور كطواحين الهواء
ولا تمسك بالهوى
ولا تأخذ قسطاً من نعيم
وحش هذا الـــرأسمال
ضحايانا أرقام في مصارفه
بلادنا خراب
حقولنا يباب
عربيد هذا الـــرأسمال
يتجه شمالاً
يتجه جنوباً

شرقاً
غرباً
أينما ولى لا ينذر إلا بالخراب
ونحن نركض ... نلهث
شقاؤنا فواتير خنوع
غول هذا الـــــــرأسمال
التهم عقولنا
نثر أشلاءنا
نهب مواردنا
استباح دماءنا
طاغية هذا الـــرأسمال
يقتل أطفالنا
ينتهك نساءنا
يستبيح كبارنا
دمرنا هذا الـــــــملعون
الوحش
العربيد
الطاغية
هذا الـــــــرأسمال
ما هذا شعرا
ولا نثرا
صرخة من أفواه الكادحين
تلك الكلمات

شعر: مجد يعقوب

قراءة لكتاب: «الثقافة وانتاج الديمقراطية» لابراهيم عبدالله غلوم

الثقافة بوصفها خطاباً ديمقراطياً

يقع الكتاب في أكثر من ٣٤٠ صفحة، وهو من اصدار المؤسسة العربية للدراسات والنشر عام ٢٠٠٢، ويتضمن بالإضافة إلى المقدمة ستة فصول موزعة على العناوين التالية: «الثقافة العربية .. هيمنة نسق الاستبداد»، «الحراك الثقافي بين دول الخليج ودول المغرب العربي»، «الثقافة في مجتمعات الخليج العربي – تحديات الشراكة والثقافات المصغرة»، «الثقافة بوصفها خطاباً ديمقراطياً"، «قراءة في نماذج من رهانات المثقفين واجتهاداتهم»، وفيه يتناول المؤلف: أولاً؛ «المثقفون والمجلات العربية»، وثانيا؛ «المستقبل الغائب والخصوصية العربية المثقلة» وهي قراءة في اجتهادات الدكتور محمد جابر الانصاري.

وأخيراً عنوان الفصل السادس: «الثقافة المواتية للديمقراطية"، الذي يتضمن قراءة أولى في تداعيات الحدث الديمقراطي في البحرين، وأيضاً: بناء المواطنة / بناء الثقافة الديمقراطية، ويختتم بثلاث قراءات في قانون الجمعيات الأهلية جاءت تحت العناوين الفرعية التالية: سقوط الشخصية الاعتبارية، هدر قيم التاسيس، نقض الحريات المكفولة.

هذا الكتاب:

أولاً: كتاب ينتصر للثقافة، حيث يضع قارئه «في تحليلات مفصلة ومباشرة تؤكد في المحصلة الأخيرة أن التعميم الخاص بمقولة إن الثقافة منتجة للديمقراطية إنما هو تعميم فلسفي، لأنه ينقل الفهم الخاص للثقافة من كونها سلسلة المعتقدات في الفكر والأدب والمجتمع والسياسة والاقتصاد إلى الفهم الأكثر عمومية والأبعد عمقاً وتغلغلا في جوهر معنى الثقافة وهو الذي يجعل الثقافة بمثابة الكيفية الشاملة المنتجة والمحركة للمجتمع». (ص9)

وهو في صياغته للتحديات التي تواجهها الثقافة في البحرين ومنطقة الخليج، محلية كانت أم عالمية، واقعية أم مستقبلية، يرى أن ذلك لا يمكن أن يتم "في معزل عن مفهوم واضح وحيادي للثقافة. مفهوم لا يتسع للاعتراف بأن الثقافة هي الكيفية التي ننتج فيها مجتمعنا فحسب، وإنما يتسع لتداعيات هذا الإعتراف ولاعتباراته التي لا حصر لها، ولاحتكامه الأبدي لكل ما هو واقعي متحقق أو ممكن التحقيق، ولكل ما هو منقسم ومتعدد أو مختلف ومتفاوت أو نسبي وحتمي.

الثقافة بهذا المعنى لا تنتج نخباً فحسب ولا طائفة واحدة فحسب ولا ديناً واحداً فحسب، إنها ليست شعراء أو كتاباً أو مبدعين فحسب، وليست سياسيين وأساتذة وتكنوقرط فحسب. إنها بنية متعددة الحضور لكل جماعة من البشر أو لمجموعهم داخل المجتمع الذي ينتمون إليه.(ص116)

والكتاب لا يعتمد التنظير للثقافة ولدورها في انتاج الديمقراطية سبيلاً وحيداً لتقديم أفكاره، وإنما "ينطلق من هم يومي جرّب الكاتب الإنخراط فيه على مدى فترة طويلة، كانت لهُ خلالها أفكار وتصورات عن المسالة الثقافية، يقول إنها تختلف عما يصل إليه في الكتاب، فهي وإن كانت لا تختلف عنها اختلافاً جذرياً، لكنها على الأقل تتجاوزها نضجاً وتغلغلاً في الظواهر الأكثر تعبيرا عن الروح الوظيفية للثقفافة. وكل ما يختمر في هذا الكتاب من أفكار مؤصلة لكيفية انتاج الثقافة / الديمقراطية / المجتمع انما هو ات من معايشة وهمّ ثقافي متصل. (ص 9 – 10)

وفي هذا المجال فإن الكاتب يرى "أن دور الدولة يتلخص في ضرورة الوعي بحركة التاريخ مما يعني ضرورة تنظيمها مبادىء الحرية والمساواة والعدالة واخذها بالشروط العقلانية في تنمية

د.حسن مدن

المجتمع وخلقها المناخ الاجتماعي الملائم لظهور بيئة ثقافية لا يكاد يتحد المواطن بمرافقها واجهزتها وانتاجها حتى يصبح كائنا ثقافيا منتجا لقيم الشراكة والتعددية». (ص192)

ثانياً: النقطة الثالية وثيقة الارتباط بما سبقها، فالكتاب هو أيضاً انتصار للديمقراطية، فهو ينطلق من الموقع أو الأرضية التي يقف عليها الكاتب نفسه في انتصاره لهذه الديمقراطية، وهو من هنا يدعو إلى إعادة المضمون الحيوي للثقافة والنظر اليها بوصفها انتاجاً للديمقراطية ولمختلف الأفكار والأشكال والصور التي تستدعيها المنظومة القادرة على ترسيخ مبادىء الحرية والعقلانية والشراكة الفعلية لكل أطياف الاختلاف والتنوع تحت سقف واحد يحمي جميع قوانين الإستثمار للأفكار والمفاهيم ويحقق توزيعاً عادلاً لجميع الأرباح والخسائر على السواء.(ص 11)

يتطلب هذا، بتقدير المؤلف، الكشف عن القوى المهيمنة على ما يصفه ب"النسق الاستبدادي في الثقافة العربية، فبدون ذلك يغدو السياق الثقافي غير منتج لأي تغيير أو نمو فعلي، بل أنه سيدو مكتظا بحلقات متكررة ودورات حتمية تتكرر فيها البدايات والنهايات بشكل متقطع يجعلنا مرشحين دوماً للوقوف في آخر الصف، بل أنه يسبغُ علينا شعوراً بالتراجع، وأننا نتحرك في الاتجاه المعاكس، ومن آيات ذلك قول المؤلف إن «الإسلام الاصلاحي في نهاية القرن التاسع عشر أكثر تنويرا وعقلانية من الإسلام في مرحلة ما بعد الحداثة وبدايات الألفية الثالثة، والفكر القومي في النصف الأول من القرن العشرين أكثر التصاقا بالخطاب النهضوي منه في العقود الأخيرة من ذات القرن، ومشروع الحداثة خلال العقود الأخيرة يتراجع أمام صدمة الواقع وهزائم الدول العربية أمام اسرائيل من ناحية وكشوف العقلانية الليبرالية وثوراتها المعرفية من ناحية أخرى».

ثالثاً: هذا كتاب يجب أن نقرأه ونقف ملياً أمام ما يتضمنه لتحاشي الوقوع فيما حذّر منه الكاتب في أكثر من موضع من مواضع كتابه من ألا نقع في تكرار البدايات والإنكسارات التي انتهت إليها مشاريع التحديث والنهضة الفكرية في بلدان الخليج، بينها التنبيه الذي أتينا عليه منذ قليل حول تراجع النزعة التجديدية للخطابين الإسلامي والقومي في المنطقة.

والمؤلف إذ يرى بأن «تاريخ الثقافة في مجتمعات الخليج انما هو تاريخ حقيقي للحركة الديمقراطية»، ينبه إلى أن «مشكلة هذا التاريخ أنه متقطع، لا يكاد يضع تأسيساً للأفكار والفنون، حتى ينعزل هذا التاسيس بقطيعة تاريخية موصولة بهزيمة من الهزائم العربية المُقوضة للتراكم على الصعيد الثقافي، أو بأزمة من الأزمات السياسية الطاحنة، التي كثيرا ما تتلقفها شرائح البرجوازية المثقلة بسلسلة من ردود الفعل المتفاوتة بين النكوص والخيانة والصمت، الأمر الذي يعني ضرورة الشروع في تأسيس جديد لبداية جديدة وهكذا». (ص 193)

ويستنتج الدكتور ابراهيم من ذلك أن المثقف في مجتمعاتنا عضو شرعي في حركة جيله فقط ، لكنه بعد أدنى مظهر من مظاهر الصدام مع السلطة الرسمية، أو بعد أي شكل من اشكال القطيعة القهرية يصبح مغترباً عن الثقافة والمثقفين، ويجد نفسه في عزلة اختيارية، وأعمق تأثيرات هذه الظاهرة تنعكس في تاسيس الوعي بالحرية والعمل بالعقل، ذلك أن تكرار صور الإنقطاع وتعدد أمثلتها يرسخ انطباعاً سائداً بعدم جدوى شعارات العمل الثقافي حول حتمية الحرية والعقل وحركة التاريخ وهو الأمر الذي يهيء المناخ لظهور الكثير من الصدمات ومشاعر الخيبة سواء بين المثقف والمجتمع أو بين المثقف والمثقف". (ص 193)

رابعاً: هذا الكتاب هو قراءة في التاريخ الثقافي في البحرين

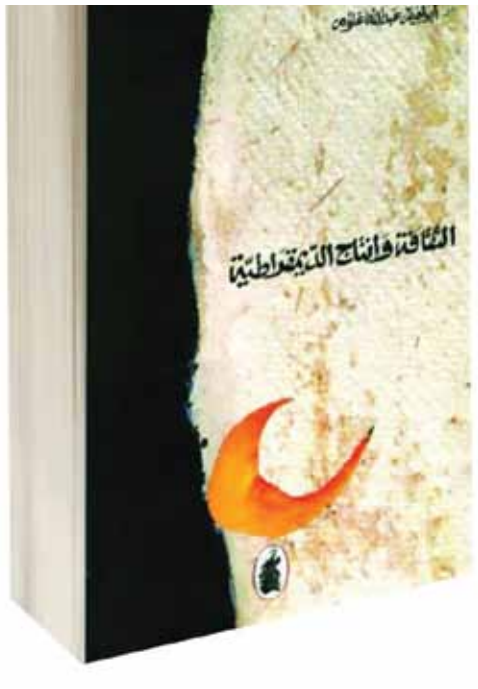

وفي بلدان المنطقة الخليجية عامة، من موقع الإنحياز لتراث التنويروالتطلع للحداثة في هذا التاريخ، وهذا أمر نعثر عليه في فصول مختلفة من الكتاب، سنأتي على ذكر بعضها، لكننا لن نتمكن من الإحاطة الكاملة بها في الحيز المتاح لهذه القراءة.

تحكم الكتابة رؤية مبنية على الإيمان بوحدة الثقافة في مجتمعات الخليج العربي، وهي وحدة تمتد عميقاً في التاريخ، وهي ما زالت تغتني بروافد الثقافة العربية الأخرى، إما بحكم تواصلنا وعيشنا المشترك مع أشقائنا العرب، أو بما تحمله وسائل المعرفة إلينا من إبداعهم، وغني عن القول إننا، بدورنا، نقدم مساهمتنا في هذه الثقافة العربية، كوننا أحد روافدها.

وبشيء من الإبحار في التاريخ الثقافي القريب سنقف على سيرة عدد من الأدباء والمبدعين الخليجيين الذين يصعب نسبتهم إلى بلد خليجي بعينه، وفي بواكيره البحثية التفت الدكتور محمد جابر الأنصاري في كتابه: «لمحات من الخليج العربي» إلى هذه الحقيقة مُقرراً أنه من المستحيل تجزئة دراسة الحركات الأدبية في الخليج من دون الالتفات، التفاتاً قوياً ومُركزاً، إلى أمثالها من الحركات في الأجزاء الأخرى، ومن لا يفعل ذلك لن يخرج بدراسة منهجية متكاملة سليمة.

والأمثلة على ذلك تترى فالشاعر ابن المقرب العيوني ولد في الإحساء وأقام في البحرين فترات طويلة، وولد خالد الفرج في الكويت لكنه عاش، طويلاً، في البحرين، ومثله فعل البحريني عبد الرحمن المعاودة الذي عاش فترة في الشارقة قبل أن يستقر في قطر، وعاش وعمل الأديب العماني عبد الله الطائي في البحرين والكويت والإمارات قبل أن يعود ليستقر في مسقط رأسه عمان.

ليس بعيداً عن هذا، فيما أرى أنا على الأقل، تأتي مقاربة د. ابراهيم غلوم لظاهرة "الحراك الثقافي بين دول الخليج ودول المغرب العربي"، التي أعدَّها مقاربة متميزة ومختلفة تفند الرأي الشائع في الثقافة والأدب العربيين عما يوصفان ب"المركز " و"الأطراف"، ففي الدراسة التي يتضمنها الكتاب تحت هذا العنوان نقع على بحث معمق في دور ما وصفه الباحث ب «قالب الرحلة»، منطلقاً من الصعوبة التي تحيط بعملية تحديد عمليات الحراك الثقافي في الثقافات والبيئات العربية وترسيم ملامحها الدقيقة، «فهي أحياناً لا تدرك وإنما تلمس آثارها بصورة غير مباشرة في أفعال وعمليات انتاجية طويلة الأمد، قد لا تبدو ذات علاقة مباشرة بعملية التفاعل . إن هناك الكثير من المصنفات العلمية الضخمة التي وضعها مغاربة جاءت نتيجة تفاعل مع ثقافة المشرق والعكس أيضاً، لكن دون أن يدرك أحد كيف تمت عمليات التفاعل أو التداخل أو المثاقفة.»

لماذا قالب الرحلة تحديداً كأداة من أدوات التثاقف والتفاعل في إطار الثقافة العربية نفسها؟

يرد المؤلف ذلك إلى "تجذر حياة الرحلة في الثقافة العربية وفي طبيعة التداخل الثقافي بين الجزيرة العربية والمغرب العربي، فالرحلة حركة في الزمان والمكان ومعاينة مباشرة لما ينتجه المكان والانسان في آن واحد ومغامرة مجهولة للوقائع وللطبيعة والأشياء ولم تتعرض الجزيرة العربية لهذا النمط من التثاقف والتداخل والاكتشاف إلا في حدودها الداخلية (حركة القبائل ورحلاتها الداخلية في فترة العصر الجاهلي والإسلامي أو في حدود ما انتهت إليه قصص الرحالة الاوروبيين والمستشرقين).

أما فيما تلا مرحلة الفتوح الاسلامية فقد تحوّلت الجزيرة العربية إلى بيئة ثقافية طاردة لأسباب مختلفة أهمها كوارث الطبيعة والجفاف وكوارث الفتن والتناحرات العصبية والسياسية، ولذا انطلقت الرحلة منها إلى الآخر. ربما كانت هناك رحلات ذات طبيعة عسكرية خرجت مع خروج تتابعة اليمن وملوكهم في العهود القديمة، إنما تبدأ من عرب الفتح وعرب الرحلة الهلالية التي تجمع بين التاريخ والمثيولوجيا برأي المؤلف. (ص 75)

رحلة بني سليم خرجت من نجد بنمط حياتها الرعوي ودخلت أقاليم حضرية واندمجت في حركات سياسية متحالفة أولاً، ثم مشاركة في الدعوة السياسية الدينية للقرامطة ثم مدفوعة للخروج من ثقافة المكان الجديد إلى ثقافة مكان اخر (افريقية) وقد أورثت هذه الرحلات وغيرها جيوثقافية نجد ملامحها مثلاً في شتات الجماعات العربية بين اطراف الخليج والمغرب العربي. (ص 76)

أما الرحلة المعاكسة من المغرب العربي نحو الخليج، فيجد المؤلف نموذجاً لها في القرن العشرين في رحلة الزعيم التونسي عبدالعزيز الثعالبي إلى الكويت والبحرين مرتين متتاليتين وفي فترتين متقاربتين 1924 - 1925. لقد جاء هذا الزعيم إلى دول الخليج يجرّ وراءه تاريخاً من النضال السياسي والعمل الوطني. لم يات مستكشفا، مستعرضا أحداثا ماضية وإنما جاء ملهماً يسقي الأرض العطشى ويستخلص الدروس الوطنية والقومية في بيئة عربية خالصة الوفاء لامتدادها في المغرب العربي».

«وليس مبالغة القول، حسب المؤلف، إن رحلة الثعالبي إلى الكويت والبحرين، قد صقلت الدروس وألهمت الأفكار فهو واحد من أقطاب مدرسة محمد عبده ورشيد رضا في الاصلاح التي حاولت أن ترى إلى التخلف والاستعمار والاستبداد من وجهة إسلامية نقية تجمع بين الإلتزام الإسلامي والإستنارة الحديثة. ولم يكن غريباً بسبب ذلك أن تطلق احلامها في التغيير عبر مشروعات متقدمة كالدستور ومجالس الشورى والإصلاح الإداري ومواجهة التخلف والجمود ومكافحة الوجود الأجنبي بكافة وسائل السلم والمقاومة». (ص 81)

جاء الثعالبي إلى الكويت والبحرين ناقلاً تجارب عملية لمثل هذه الأفكار وحين استقبله الوطنيون وزعماء الإصلاح لم يكونوا يجهلون ذلك، وكانوا يعرفون تاريخه، ويرون فيه مرآة أحلامهم الوطنية ورغم اتفاق ممثلي دور الإصلاح في الكويت والبحرين على احترام تجربة الثعالبي وضرورة الأخذ منها إلا ان تفاعلات المثاقفة بينه وبينهم قد تشكلت في ثلاثة خطوط تدل جميعها على حيوية حضور الثعالبي فكراً ونضالاً. (ص 82)

وقد تجسّد ذلك في ثلاثة خطوط: الأول يتضح في انكشاف تيار التعصب الديني الذي وصل حد الإنغلاق المطلق وكانت زيارة الثعالبي كفيلة بإضرام نار المواجهة مع الإسلام المتعصب وخاصة في الكويت التي تواجد فيها عدد من الدعاة المتزمتين، وعانى منهم مصلحو الكويت وأدباؤها أمثال يوسف بن عيسي القناعي والشيخ عبدالعزيز الرشيد صاحب مجلة الكويت والشاعر صقر سالم الشبيب.

الخط الثاني ترسخت في الكويت أرضية مدرسة الإصلاح الديني والفكري السياسي والاجتماعي التي تزعمها في البلاد العربية أمثال الثعالبي نفسه ومحمد عبده ورضا رشيد لعاملين اساسيين: أولهما أن الثعالبي يبلور تجربة عملية لتلك المدرسة التي خضعت لسلسة متصلة من المواجهة مع الفرنسيين وتعرضت للامتحان على أرض الواقع حيث صمود هذا الرجل والحزب الذي أسسه (الحزب الدستوري)، والعامل الثاني أن تربة الثقافة في الكويت مهياة أكثر من البحرين للتقاطع مع تجربة الثعالبي، فقد عرفت الكويت طوال العقود الأربعة الأولى من هذا القرن مدرسة فكرية متصلة الأجيال تؤسس مرجعيتها من تراث الفكر النهضوي الإسلامي الذي أسسه الافغاني ومحمد عبده ورضا رشيد. وبرزت أسر كويتية عرفت بالمكانة الاقتصادية والنفوذ الاجتماعي وهي أسر صقلتها أفكار

الاصلاح ودفعها العمل التجاري نحو الانفتاح.

الخط الثالث: وجد الثعالبي في الكويت بيئة ثقافية منقسمة بين التزمت الشديد والإصلاح المحافظ بينما لم يجد ذلك في البحرين . لقد وجد في البحرين جيلاً أكثر شباباً وأكثر تنوراً مما وجد في الكويت كما وجد توثباً فكرياً متقدماً حتى بالقياس إلى مرجعياته هو. فمزية تفاعل الثعالبي مع ثقافة الكويت تكمن في اتصاله القوي برجالات يملكون النفوذ التجاري والاجتماعي وامكانيات التاثير على الحاكم، ولذلك سلكت افكار الثعالبي طريقها في التبلور داخل ثقافة الكويت فكانت استجابتها المباشرة في الدعوة إلى اصلاح الحكم والإدارة وانشاء المجلس النيابي، أما في البحرين فالمزية مختلفة فقد جاء إليها في اعقاب أحداث مؤسفة انتهت بتدخل اللانجليز المباشر وخلع الحاكم الشيخ عيسى بن علي وتشتيت عدد من زعماء الحركة الاصلاحية المحافظة التي نعتبرها امتداداً لذات الحركة في الكويت. (ص 87)

في بحث المثاقفة بين المغرب العربي والخليج العربي يستنتج الباحث «أن ما يعتبرهامشاً أو طرفاً يمكن أن يكون ملهماً وباعثاً ومبهراً . لقد صاغت ذلك رحلات العلماء المغاربة واستطلاعاتهم لأماكن وأقاليم مجهولة من الشرق العربي. (ص 100)

كما يستنتج أيضاً أن أكثر محاذير الواقع الذي تصل إليه نماذج الثقافات الوطنية التي كوّنتها السياسات الراهنة تتصل بعزلة العامل الثقافي أو تأجيله وترهين اشتغاله وفق المصالح السياسية الطارئة غالباً. هذا من جانب ومن جانب آخر فإن استقرار ثقافة النماذج الثقافية الراهنة (الثقافة المقترنة بالحدود السياسية للدول العربية) يستفزر آلة الانقسام ويحث عليها او يؤجل اشتغالها الى حين من الزمن بينما يسكن تحت رماد الظرف الثقافي مزيد من الشتات والانقسام.

خامساً: الكتاب ليس قراءة في تاريخنا الثقافي فحسب، وإنما هو قراءة في التحديات التي تواجهها الثقافة في مجتمعات الخليج العربي اليوم (ص 111)، وهو يرى أن بعض هذه التحديات آت من حقيقة أننا "لم ندرك مفهوم الثقافة من خلال حكمة الانثروبولوجيا إلا في وقت متأخر، ويمكن ملاحظة أن تاريخنا الثقافي الحديث يفتقر إلى الاهتمام بعلم الانثروبولوجيا إلى حد البؤس، بينما الجميع يدرك أن الامبراطوريات الاستعمارية والدول الحديثة والمتقدمة تأسست في هدي من الكشوف والإستطلاعات المتقصية للثقافة والتي قام بها الرحالة وعلماء الإنثروبولوجيا».

ومن تجليات ذلك أننا "فرطنا كثيراً في المعنى الحيادي المطلق الذي ينطوي عليه مصطلح الثقافة وأغلقنا عليه دوائر النخب لأسباب سياسية وفي ظل صراعات مختلفة اجتماعية ودينية وقومية .. الخ، وأكسبنا الثقافة تاريخاً موازياً أو هامشيا (تاريخ المعارضة والاختلاف فقط) وأصبحت بذلك مصطلحا غامضاً قلقا ومثيرا للتوتر والشك.

أقصينا كل ما هو هامشي في الثقافة بما يعنيه من اعتراف بالتباين والاختلاف والتغير والتنوع وأمعنا في هاجس الانتماء للمركزيات المحلية بصورة جعلت من الهوية العربية والقومية والتاريخية مجرد شعارات لا تلامس شيئاً من واقع السياسات الراهنة.

ومن التحديات أيضاً إمعان السياسي «في تهميش الثقافة ليس من خلال موقعه في السلطة فحسب، وإنما من خلال موقعه المعارض والمختلف أيضاً، وقد اشتغل الخطاب السياسي للتنظيمات السياسية والاجتماعية بمفردات الخطاب السياسي المفرغة من بعدها الثقافي، ولم ينظر السياسيون إلى المثقفين إلا بوصفهم أرقاماً في صفوف القاعدة العريضة للنخبة المنتمية، وهذا يفسر أسباب الفجوة بين عدد كبير من المثقفين والسياسة. (ص 119-120)

تحد آخر تواجهه الثقافة في بلداننا أحب أن أطلق عليه تحدي الاستهلاك، فالمؤلف يري أنه «قد يكون من المناسب تصور مضاعفات الصورة التي تغترب بالثقافة وسط أسواق الاقتصاد المحمومة في مجتمعاتنا، ففي الوقت الذي ينعزل فيه هذا الوسط عبر الأخذ بالجزئي من مفاهيم التكنوقراط الليبرالية وخاصة تلك التي تربط السوق بالربح المتسارع الذي وصل إليه في مراحل الستينات + السبعينات إلى حد الطفرة (سوق المقاولات، أسواق المناخ، الأسواق الحرة) تتباعد آمال تمويل الثقافة أو استثمارها مرتين: الأولى بفعل أن اقتصادنا هامشي لا يرتبط بقاعدة معرفية موصولة بالقرار السياسي والتخطيط الاستراتيجي للواقع والمستقبل وهو بذلك لا يمكن أن يعترف بالمثقف، بل أنه يواصل عزله بمسافات التأثيم متعدد الأشكال. والثانية بفعل غياب القرار السياسي المساند للحضور الثقافي، وكلا الأمرين يمدان في مسافات الهوه وعمقها». (ص 131)

سادساً: يصحّ لي أن أصف هذا الكتاب بالاستشرافي، حتى وإن جاء هذا الاستشراف على شكل تلمس للمخاطر الفادمة، إنطلاقاً من رصد مقدماتها، وسأعطي على ذلك مثالين، الأول ما جاء في الفصل المكرس للتحديات التي تواجهها الثقافة في بلدان الخليج،، حين وقف أمام ثغرات الهوية الثقافية، وخاصة أمام الهويات المحلية وكذلك الهويات الماضوية، داعياً للانتباه إلى المسألة المتصلة بمصادر التكوين الديمغرافي والثقافي لسكان المنطقة، فمن الناحية الديمغرافية تتكون المنطقة من حركة هجرات واسعة ومتصلة منذ الفتوحات الإسلامية مروراً بمراحل الصراعات السياسية المتمفصلة وخاصة في العصر العباسي، أو مراحل التغير الطبيعية والاركيولوجية التي مرت بها الجزيرة العربية (حوادث الطبيعة والجفاف) التي اقترنت بها هجرات القبائل الكبيرة الى شرقي الجزيرة العربية طوال فترة تزيد على ثلاثة قرون وحتى بدايات القرن العشرين.

«والعودة إلى تاريخنا الثقافي الحديث، يقول المؤلف، يثبت الآن انه كلما تمّ التنكّر لواحد من هذه المصادر تمت حوادث الإنغلاق وانغرست جذور العصبيات التي لا تضع مسافة بين ثقافة وأخرى فحسب، وإنما تقيم عليها حدود الإلغاء (الإحتكام إلى العصبيات القبيلية أو المذهبية أو الطائفية او الفروق اللهجية، الأمر الذي يشكل مجموعة من الهويات. (ص 141)

أما فيما يتصل بالهويات الماضوية، فالمؤلف يؤكد أن الماضي حليف الثقافات الهامشية تماما كما أنه حليف الثقافة المركزية (السلطة)، لأنها تؤسس ثباتها منه وتمكين خطابها من بلاغته وهيمنته الماثلة في التقاليد والعادات والدين والمعتقدات وغيرها مما يمّد الخطاب السياسي عادة بمفاهيم العصبية والوحدة وسلطة النص وقيم الولاء والأبوة والأكثرية. (ص 143)

يخلص الباحث إلى أنه لا يمكن ان نتصور مستقبل الثقافة في الخليج والبلاد العربية في معزل عن الاعتراف بالعقلانية النقدية والشراكة القائمة على الإعتراف بالتعددية والنهوض الثقافي الشامل في مجتمع مدني يتألف من جدل الأخذ والنفي وفق منطق عقلاني .

هذا النهوض وذلك الاعتراف كفيلان بتغيير المعطيات الواقعية ومواجهة التحديات، ولعله من الطبيعي انه كلما تمّ العمل على الحد من تاثير تلك الثغرات والتحديات في واقعنا وثقافتنا أمكن لنا توفير شروط جديدة قادرة على صياغة مجتمع جديد في المستقبل وقادرة على تفعيل مفهوم الثقافة بوصفها انتاجا للديمقراطية. (ص 160)

المثل الثاني على الرؤية الاستشرافية وجدته في الفصل السادس المعنون ب"الثقافة المواتية للديمقراطية»، في ما وصفه المؤلف ب «القراءة الأولى لتداعيات الحدث الديمقراطي في البحرين»، في تناوله المشروع الإصلاحي لجلالة الملك، حيث يشير الكاتب إلى مكمنين للتغيرات التي حدثت في البحرين.

الأول يعود إلى الربع الاول من القرن الماضي، الذي كان «مرحلة مخاض لتجربة ديمقراطية وطنية تبرهن بشكل معاكس على الصورة البدائية التي رسمها الانجليز للمنطقة، والثاني يشير إلى تجربة السبعينات الديمقراطية، وفق ما يشخّصها الكتاب، كانت وريثة لمتغيرين مشبعين بانحيازات ثقافية مضادة؛ الأول صنيع الاستقلال الذي دفع الحكومة إلى الاشتغال بالتكوين الإداري للدولة والثاني صنيع السياسة الموازية التي حملت معها تركة جيلين تقريبا من الثقافة السياسية المثقلة بسنوات الإحباط والتراجع. جيل الخمسينات وكان من بينه أسماء سياسية تعتبر من الرموز الوطنية والثقافية لتلك الفترة: عبدالعزيز الشملان حسن جواد الجشي، ابراهيم العريض وغيرهم، وجيل الستينات، وكان من بينه أسماء سياسية خرجت في التو من معارك تحمل شعارات الإلغاء والتصفيات وعدم الاعتراف بالتباين الذي هو أحد أهم شروط الثقافة المدنية. (ص 284 - 285).

ونحن نتحدث اليوم، في عام 2018، بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على إقرار ميثاق العمل الوطني وما تلاه من تحولات إيجابية كبيرة، وأيضاً بعد نحو سبع سنوات على الأزمة التي واجهتها البحرين عام 2011، لم أجد أفضل من التوصيف الذي قدمّه الدكتور إبراهيم غلوم في عام 2002، والذي يمكن القول إنه جاء على تشكيل تحذير ، حين دعا إلى «العمل في ساحة خفية غير منظورة وأعني بها، والكلام له، ساحة المعركة التي تتصل بداخل أنفسنا ومؤسساتنا المحصنة بالوعي وتراكماته الشعورية واللاشعورية، العقلانية واللاعقلانية. وهذا بدوره يسوق أمامنا قصة التطرف الديني الأصولي اليوم او التطرف السياسي الايديولوجي بالأمس.

«وعندما أثير ، يقول المؤلف، مسألة كبيرة بحجم مسالة التطرف وبعيدة الأثر في سياق ما يمكن عمله من أجل ثقافة مواتية للديمقراطية، فذلك لأني أعتقد بأن التطرف بخلفياته الدينية والسياسية والايديولوجية هو في حقيقته مواقف مكثفة منطورة عن سيكولوجية مقهورة ومكبوتة في أقفاص الوعي بحكم صدامها الأول بعامل دينامي مُكَّون لنسقها وهيمنتها وهو الصدام مع القمع الصارم والمهدد.

«وبهذا المعنى لا يتفق القول بأن التطرف يقترن بالبيئات الريفية أو الرعوية إلا في الحدود التي تكون فيه هذه البيئات تشكل عبئا على سلسلة التنميات المتمفصلة التي أخذت بها دول عربية كثيرة ومنها البحرين وبقية دول الخليج، وهي سلسلة من التنميات اعتمدت اجتزاء النموذج الغربي الليبرالي وانتقاء آلياته على صعيد السياسة الاقتصادية في معزل عن أصعدة الثقافة والفكر والعلوم والتكنولوجيا، واندفعت بلهاث نحو اقتصادات السوق المفتوح وحرية الاستثمار وتشجيع رؤوس الأموال وتصعيد مطالب الاستهلاك وقد وضعت لذلك تشريعات وقوانين ليبرالية تحاول مواكبة عنف حركة السوق العالمية لكنها ظلت حتى الآن لا تزيد عن أن تكون بمجتمعاتها النامية مجرد رقعة استهلاكية يتوسع من خلالها العالمي لا غير.

وقد عملت هذه الآلية المحركة للتنمية على مدى سنوات طويلة وقادت إلى مشروعات ثقافية وسياسية من شأنها أن تحمي التوجه النخبوي والإنتقائي للتنمية، وكانت أكثر آليات الحماية خطورة، هو الاعتقاد بأن الديمقراطية وحريات التعبير تشكل تهديداً مباشرا لذلك التوجه. أما أكثر النتائج خطورة فهو مزيد من التوتر الطبقي ومزيد من التناقض القبلي والطائفي». (ص 300 - 301)

واحة الفكر

الإنسان، هذا الليل

مقتطفات من محاضرات هيغل في بينا

ترجمة : هشام عقيل

تبدأ الروح من هذا الوجود، مموضعة أياه فيها كشيء عدم، كشيء مرفوع aufgehobnes عموماً. وبفعل ذلك، تصير الروح القوة التمثيلية للخيال بذاته. إنها النفس ضد نفسها. في البدء تكون الروح بذاتها حدسية؛ إنها تموقع نفسها في موقع تعارض لهذه النفس. فالموضوع هو ليس موضوعها الآن، بل حدسها، ايّ مضمون إدراكها كمضمونها.

حين أرى شيئاً ما، ما أراه يكمن فيّ– حيث أنا، في النهاية، هو الرائي؛ ما اراه يكمن في رؤياي أنا. تخطو الروح خارج هذه الرؤية، وترى رؤياها– ايّ، ترى الموضوع كموضوعها، الموضوع الذي تمّ الغائه كوجود فصار صورة. في فعل الرؤية، الروح هي هي الصورة. حيث إنه، الموضوع، بما إنه وعي، هو الوجود المقطوع من الأنا. أما بالنسبة لنا، أنه وحدة هذين الأمرين؛ ايّ أنه موجود مستقل والأنا. ويصبح الأمر واضحاً للروح بأنها في، ومن أجل، ذاتها – ولكن في المبتدأ، في الرؤية، الروح ليست سوى في ذاتها. إنها تتم هذا الوجود–في–ذاته بالوجود–لذاته، عبر السلبية، بالإنفصال عن الفي–ذاته، وثم ترجع إلى نفسها. إنها تعتبر ما كانت عليه كموضوع، ايّ الصورة، الوجود كوجودي أنا، كشيء منفي [als aufgehobnes.

هذه الصورة تنتمي إلى الروح. والروح مالكة الصورة وسيدتها. إنها محفوظة ومصونة في كنز الروح، في ليلها. الصورة هي لا– شعورية، ايّ غير معروضة كموضوع للتمثيل. وما هو الإنسان؟ إنه هذا الليل، هذا الفراغ العدمي الحاضن لكل شيء في بساطته – الثروة المتراكمة للتمثيلات، والصور، اللانهائية؛ والتي لا تظهر له مباشرة، وليس منها غير موجود. هذا هو الليل، المبطن في طبيعة الإنسان، الموجود هنا – النفس المحضة – وفي تمثيلات حلمية إنه الليل في كل مكان: هنا رأس دام، وهناك طيف أبيض اللون، فقط ليختفي فور ظهوره. نحن نرى هذا الليل في عيني الإنسان، عيناه المحدقتان في الليل الرهيب. فعبرهما يظهر ليل العالم أمامنا.

وفي هذا الليل يرجع الوجود، ولكن تبقى حركة هذه القوة مموضعة بمثل الطريقة.

الصورة، إذن، متعددة الجوانب، وشكلها هو تحديدها – وهذا يؤدي إلى تحديدات اخرى وإلى التعددية بشكل عام. هذه الأنا هي الشكل، لا كنفس بسيطة بل ايضاً كحركة، أنها علاقة اجزاء الصورة – مموضعة الشكل، العلاقة، كشيء ينتمي إليها.

وبذلك مُنح للموضوع شكلاً بشكل عام، التحديد بكونه موجود لنفسي. وفي التحديق فيه مرة اخرى، لن يكون لوجوده اية دالة محضة للوجود، بل وجوده لنفسي: إنه مألوف لي، أو اذكر نفسي فيه، أو اجد وعيي بذاتي فيه مباشرة.

هذا الوجود– لنفسي، الذي امنحه للموضوع، هو هو الليل، هذه النفس، التي فيها غمرت الموضوع – الموضوع الذي هو الآن امامي فصار موضوعي أنا. ما أراه أمامي هو تركيب للمضمون والأنا. وعلى الرغم من ذلك، فالموضوع الخارجي كان منفياً [aufgehoben في هذا التركيب بالتحديد، وصار شيئاً غير ذاته. فإنه خضع لهيمنة النفس، ففقد أهمية الوجود المباشر والمستقل. نحن لا نشهد تركيباً فحسب، بل نفياً لوجود الموضوع.

هذه هي اللغة، بوصفها القوة التي تمنح الأسماء. قوة الخيال التي تمنح الشكل الفارغ وحسب؛ القوة المحددة التي تموضع الشكل كشيء داخلي. وفي الجانب الآخر، اللغة تموضع الداخلي كوجود. هذا هو، إذن، الوجود الحقيقي للروح بوصفها روحاً. إنها هناك كالوحدة لنفسين حرتين وككينونة مناسبة لمفهومها. وفي مثل الوقت، أنها تنفي نفسها مباشرة – تختفي، لكنها محفوظة. وفوق كل شيء آخر، لا تتحدث اللغة إلا مع هذه النفس، مع معنى الاشياء؛ إنها تمنحها الاسماء وتعبر عن ذلك كوجود الموضوع.

فالعالم، الطبيعة، لم تعد مملكة الصور المعطلة [aufgehoben، بلا أي وجود. بل إنها مملكة الأسماء. مملكة الصور هي الروح الحالمة، التي لا تفكر سوى بمضامين منفصلة عن كل واقع وكل وجود. ويقظتها هي مملكة الأسماء. هنا نحن نجابه إنقساماً: الروح كوعي؛ الآن فقط لصورها حقيقة. والحالم يؤمن بذلك ايضاً، لكنه غير حقيقي – فالحالم لا يمكنه أن يميز نفسه عن اليقظ، بينما اليقظ يمكنه أن يميز نفسه عن الحالم...

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

التقدمي

رئيس التحرير: د. حسن مدن - مدير التحرير : فاضل الحليبي

التقدمي العدد 132 ـ نوفمبر 2018 السنة السادسة عشر SDPA 499

تقدمي

يبقى الصوتُ الوطني حاضراً

عبد النبي سلمان

الدائرة السادسة - المحافظة الشمالية

السيد فلاح هاشم فلاح

الدائرة الخامسة - المحافظة الشمالية

إيمان حسن شويطر

الدائرة العاشرة – محافظة العاصمة

المحامي حسن علي اسماعيل

الدائرة السابعة – محافظة المحرق

المواد التي تحمل أسماء كتابها لا تعبر بالضرورة عن رأي المنبر التقدمي

ص. ب: 21461 ت: 17780007 Altaqadomi.bh@gmail.com